

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران - السانیا-

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب واللغات والفنون



مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الأدب العربي موسومة بـ:

أثر التوظيف النحوي في تيسير التفسير

للشيخ أحمد بن يوسف أطفيش (ت: 1332 هـ، 1914م)

ضمن مشروع الدراسات النحوية في الجزائر. مجالاتها، وموضوعاتها،
ومنطلقاتها

- تحقيق ودراسة - إشراف الدكتور مختار بوعناني.

إعداد الطالب الباحث:

إشراف الأستاذ:

عكوش هشام

الدكتور مختار بوعناني

2011



Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

المقدمة

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيمِ. الحمد لله رب العالمين، منزل أسرار بسن عربي مبين على أفصح من نطق الضَّاد، ليكون للعالمين، بشيرا و نذيرا، سيِّدنا محمَّد بن عبد الله عليه أفضل الصلَّاة و التسليم، وعلى آله و صحبه الطَّيِّبين الطَّاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين. وبعد:

إن الاشتغال بكتاب الله عزَّ وجلَّ تعلُّما و تعليما، فهماً و تفسيرا، قراءةً و تدبرا لآياته، من أسمى فرص النَّجاة، وأكمل الطَّاعات، وأنَّ من اشرف العلوم بركة و نفعاً، وأعظمها فائدةً وخيراً علمَ تفسير كتاب الله العليم الحكيم، إذ يمكِّن من فهم ألفاظ القرآن الكريم و تمييز مدلولاتها، وإدراك معانيه، واستنباط أحكامه استنباطاً صحيحاً سليماً من الزَّلل و الانحراف . لهذا وجب على كلِّ طارق باب التفسير أن يتضلع بعلم و معارف تجعله قادراً على الكشف عن أسرار الآيات و معانيها.

ويبقى علم النَّحو واحداً من علوم اللغة العربيَّة الدَّقيقة والمنوط بها في سلك هذا الدَّرب، لما له من الأثر في تقويم اللسان و ضبط الألفاظ، وتصويب معاني الآيات و توجيهها وفهم مرادها، فمن خلالها يقتفى المنهج الصَّحيح لبيان كلام الله تعالى و فهمه، و ترسم الضَّوابط و القواعد لتفسير القرآن، فكل امَّة مكلفة بان تقرا القرآن وتفهمه وتعمل به، وحمداً له سبحانه أن من علينا بالتَّعرف على عيِّنة من هذا العمل الوافي الجليل عند علماء جزائريين، فاقهم في التَّأليف فيه والإبداع في مضمونه شيخنا العلامة **أحمد بن يوسف أطفيش** الذي بدأ تأثره بعلم النَّحو واضحا جلياً في تفسير الآيات وبيان معانيها، من خلال مؤلِّفة **(تسيير التفسير)**، الذي اخترته موضوعاً لدراستي، فكانت الفكرة موسومة بـ: اثر التَّوظيف النَّحوي في تسيير التفسير لأحمد بن يوسف أطفيش (ت 1332 هـ، 1914م).

و توجَّهي إلى ميدان الدِّراسة جاء بعد أن تعدَّر عليَّ الوصول إلى مخطوطٍ في النَّحو من التَّراث الجزائريِّ قصد خوض غمار التَّحقيق فيه، وبعد إطلاع واسع و ملِّم بآثار علمائنا الجزائريِّين أفادني و زملائي به أستاذي المشرف الدِّكتور مختار بوعنَّاني مدة سنة كاملة،

وقع اختياري على شخصيّة اطفيسّ نظراً للمكانة العا عليها ، وإمامه الواسع بشئى العلوم و الفنون باختلافها جعله يحظى بعقب العصب.

أمّا اختياري لكتابه (تسيير التفسير) ، فيرجع بالأساس إلى اكتماله ، وكثرة التوظيف النحوي فيه، فقد خصّ له اطفيسّ الحيز الأكبر في مختلف أجزاءه ، عكس لنا ثقافته النحوية الواسعة و قدرته على تحليل و توجيه معاني الآيات.

ولعلّ ابرز الأسباب الدّاعية إلى اختيار هذا الموضوع مايلي:

- 1- إحياء التراث الجزائريّ خاصّة و الإسلاميّ عامّة.
- 2- محاولة تسجيل بعض من جهود علماء المذهب الاباضي بجنوب شرق الجزائر.
- 3- إبراز جهود علماء الجزائر في مجالي النحو و التفسير.
- 4- الإطلاع على أساليب القدماء قصد الاستفادة منها في الحاضر، واقصد بذلك مجال النحو.
- 5- الكشف عن المؤلفات الكثيرة و المتنوّعة التي أبدع فيها الشّيخ اطفيسّ على الرّغم من بعد المنطقة ، وعزلتها آنذاك.
- 6- يعدّ هذا التفسير واحداً من التّفسير التي تيسّر فهم كلام الله تعالى، والتي تعتمد النحو منطلقاً لها، فقد ورد هذا التفسير حاوياً سبعة عشر جزءاً لم يخل من غزارة التّوظيف النحوي فيه، ما أهله لان يصنّف في غزارة التّوظيف النحوي فيه، ما أهله لا يصنّف في خانة أهم المصادر التي اهتمّت بالدراسة النحوية في القرآن الكريم من عالم جزائريّ.
- 7- الإطلاع الواسع للشّيخ اطفيسّ على أساليب النحويين القدامى وارثهم النحوية.
- 8- حسن تعامله مع المسائل النحوية الموظّفة في تفسيره، فكثيراً ما يبدي رأياً فيها بعد أن يذكر آراء غيره من النحويين الذين سبقوه، دالاً على ذلك بقريضة، كقوله : "قلت"، و"الغريب" و"يجوز" و"لا يجوز"
- 9- استعماله عبارات بسيطة، و توظيفه أمثلة واضحة مفهومة، على نحو : قام زيد.

10- يُعَدُّ الشَّيْخُ أَطْفَيْشٌ وَحِيدٌ عَصْرُهُ فِي مَجَالِ تَأْلِيفِ

كما كان لاختيار هذا الموضوع-إضافة إلى ما سبق-مجموعة أساليب و دوافع، منها الدِّراسات السَّابِقة التي ارتبطت مواضيعها بهذه الشَّخصية الفذة، أذكر بعضها منها مرتبةً ترتيباً هجائياً :

- أثر التَّوظيف الصَّرْفِيِّ فِي تَيْسِيرِ التَّفْسِيرِ¹.
- أراء الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ يَوْسُفِ أَطْفَيْشِ العَقْدِيَّة²
- حَكْمُ الدِّخَانِ وَ السَّعُوطِ.دراسة و تحقيق³.
- الرِّسْمُ فِي تَعْلِيمِ الخَطِّ.تحقيق⁴.
- الشَّيْخِ أَطْفَيْشِ لُغَوِيًّا⁵.
- الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ يَوْسُفِ أَطْفَيْشِ وَ مَذْهَبُهُ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ،مقارنة إلى تفسير أهل السُّنَّة⁶.
- الفِكرُ السِّيَاسِيُّ عِنْدَ الإِبَاضِيَّةِ مِنْ خِلالِ آراءِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ يَوْسُفِ أَطْفَيْشِ⁷.
- الكافي فِي التَّصْرِيفِ.تحقيق و دراسة⁸.

¹ - رسالة ماجستير قَدِّمتْ مِنْ طَرَفِ الطَّالِبَةِ صَبَاحِ مِجَاهِدِي، بِجَامِعَةِ السَّائِيَا-وهران، قِسمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَ آدَابِهَا(2008).

² - رسالة ماجستير قَدِّمتْ مِنْ طَرَفِ الطَّالِبِ مِصْطَفَى بْنِ النَّاصِرِ وَبِنْتِنَ، بِجَامِعَةِ الأَمِيرِ عَبْدِ القَادِرِ-قَسَنْطِينَةَ(1996م)، أَصْبَحَتْ مَطْبُوعَةً.

³ - رسالة ماجستير قَدِّمتْ مِنْ طَرَفِ الطَّالِبِ بَكِيرِ يَحْيَى الشَّيْخِ بِلْحَاجِ، بِجَامِعَةِ الجَزَائِرِ، مَعْهَدِ أَصُولِ الدِّينِ(1993م).

⁴ - رسالة ماجستير قَدِّمتْ مِنْ طَرَفِ الطَّالِبِ أَحْمَدِ مِسْعُودِي عَيْسَى الغَزَّالِي، بِجَامِعَةِ الفَاتِحِ بِطَرَابُلُسِ، لِيْبِيَا. يَرِاجِعُ الكافي فِي التَّصْرِيفِ: ص ج مِنْ المَقْدَمَةِ.

⁵ - رسالة دكتوراه لِصَاحِبِهَا أَحْمَدِ جَلَالِي، بِجَامِعَةِ أَبِي بِلْقَايِدِ-تَلْمَسَانَ، قِسمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَ آدَابِهَا(2001م).

⁶ - رسالة ماجستير قَدِّمتْ مِنْ طَرَفِ الطَّالِبِ يَحْيَى بْنِ صَالِحِ بُوْتَرْدِينِ، بِجَامِعَةِ عَيْنِ شَمْسِ-القَاهِرَةِ(1989م). يَرِاجِعُ الكافي فِي ص ج.: التَّصْرِيفِ

⁷ - رسالة ماجستير مَقْدَمَةٌ مِنْ طَرَفِ الطَّالِبِ عَدُونِ جِهَلَانَ. المَرْجِعُ نَفْسُهُ.

- المسائل التحقيقية في بيان التّحفة الأجروميّة⁹.

- منهج الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيش في تفسيره (التيسير)¹⁰.

فاخترت أنا الجانب الذي لم يُدرس، وهو الجانب النّحويّ.

ولا يخفى كذلك أنّ هذا الموضوع تربطه علاقة متينة بالمشروع الذي أنتمي إليه الموسم
ب: "الدراسات النّحوية في الجزائر. مجالاتها، وموضوعاتها، ومنطلقاتها-تحقيق ودراسة-

"، للأستاذ الدكتور مختار بوعناني الذي يشهد له الكثير من الطلبة الباحثين بجهوده
المتواصلة في إحياء التراث الجزائريّ وبعثه إلى الوجود، ورفض الغبار عمّا خلقه علماء
الجزائر من مصنّفات ظلت حبيسة المكتبات و الرفوف، خاصة اللغوية منها.

لقد حاولت في هذا الموضوع أعرض كيفية التّوظيف النّحويّ في (تيسير التفسير)، ثمّ
أقفَ عند أثر هذا التّوظيف في تيسير فهم الآيات و توجيه معانيها، ونظراً للمادّة النّحوية
المتوقّرة والمتنوّعة التي استعان بها أطفيش في كتابه، والتي تعدّ بذاتها موسوعة نحويّة-فقد
شملت شتى مواضيع النّحو وأبوابه-، اخترت أن أوجّه دراستي صوب الأسماء مثلما هو
متداول في كتب النّحو باختلاف أصحابها، فقسمت هذه المادّة النّحويّة الموظّفة في تيسير
على أربعة فصول.

الفصل الأوّل

سميّته ب: "أثر توظيف المرفوعات في تيسير التفسير"، وتنبعت فيه

الفاعل، والمبتدأ، والخبر، و اسم كان وأخواتها، واسم الحروف العاملة عمل ليس، واسم أفعال
المقاربة، وخبر إنّ وأخواتها، وخبر (لا) النافية للجنس، والتّوابع في حالة الرّفع. ثمّ ختمت
الفصل بجدول إحصائيّ كلّ مواضع المرفوعات في (تيسير التفسير).

⁸ - رسالة ماجستير مقدّمة من طرف الطالبة عائشة يطو، بجامعة السانبا-وهران، قسم اللغة العربيّة و آدابها (2002م).

⁹ - رسالة ماجستير لصاحبها رشيد حيدر، جامعة وهران . (في طور الإنجاز)

¹⁰ - رسالة ماجستير قدمت من طرف الطالب محمد علي علو، بجامعة الجزائر، معهد أصول الدية (1991م).

الفصل الثاني:

وسميته ب: "اثر توظيف المفعولات في تسيير التفسير"، فكان التصنيف فيه شاملاً للمفعول به، والمنادى، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول من أجله، والمفعول معه. لأخلص إلى جدول إحصائي لكلّ مواضع المفعولات في (تسيير التفسير).

الفصل الثالث:

عنونته ب: "اثر توظيف المفعولات في تسيير التفسير"، و درست فيه الحال، والتمييز، والمستثنى، وخبر كان وأخواتها، وخبر الحروف العاملة عمل ليس، وخبر أفعال المقاربة، و اسم(أنّ) وأخواتها، واسم (لا) النافية للجنس، والتوابع في حالة النصب. ثمّ ذيلتُ هذا الفصل بجدول إحصائي لكلّ مواضع المنصوبات في (تسيير التفسير)، مع ربطها بمواضع المفعولات كذلك التي ذكرتها في الفصل الثاني.

الفصل الرابع:

وهو آخر هذه الفصول، جاءت تسميته: "اثر توظيف المجرورات في تسيير التفسير". وقسمته إلى المجرور بالحرف، و بالإضافة، وبالمجاورة، و درست فيه التوابع في حالة الجرّ. ثمّ عقدت لهذا الفصل جدولاً إحصائياً لكلّ مواضع المجرورات في (تسيير التفسير).

المنهج المتبع في الدراسة:

إن طبيعة المشروع الذي انتمي إليه، ثم طبيعة الموضوع الذي اعلم فيه الموسم ب: "اثر التوظيف النحوي في تسيير التفسير للشيخ أحمد بن يوسف أطفيش"، تفرضان عليّ إتباع المنهج التاريخي في الدراسة. و ضمن هذا المنهج العامّ سلكت منهج الإحصاء، من خلال إحصاء نصوص أطفيش النحوية و تصنيفها في كتابه (تسيير التفسير)، وأرقت به المنهج الوصفي المبنيّ على استقراء النصوص النحوية، وتحليلها قصد الوصول إلي الغاية المنشودة، وهي الوقوف عند اثر توظيفها في تفسير الآيات القرآنية.

كما أنّي لم أهمل تفاسير القرآن الأخرى، لأهميتها في الموازنة حينما يستدعي الأمر أن أوازن بين آراء الشّيح اصفيس وغيره من المفسرين، والتّحويين عموماً.

الصّعوبات العلميّة:

إنّ أيّ باحث قد تواجهه مشكلات و صعوبات علميّة أثناء العمل، ولم يخل هذا البحث في طريقه من صعوبات و عقبات،سرعان -بعون الله- ما ذللت، من هذه الصعوبات: كثرة النّصوص التّحوية في (تسيير التّفسير) ،والتي يستدعي إحصاؤها وتصنيفها تركيزاً كبيراً، وجهداً جهيداً، واجتهاداً كثيراً. كما أنّ بعضاً من هذه النصوص لا يتوفّر على التّوظيف، وما يتطلبه موضوع البحث التمثيلُ لما له صلة بالأثر.

و قد ختمت بحثي بخاتمة و قفتُ فيها على أهمّ القضايا و النتائج التي أنتجها هذا البحث، اتبعها بفهرس للآيات المدروسة، و بقائمة المصادر و المراجع المتعمّدة، والتي تنوّعت مجالاته، فشملت عناوين كتب النّحو واللّغة، والتّفسير وإعراب القرآن، والمعاجم اللّغوية. ليذيلّ البحث بفهرست الموضوعات، يساعد الباحث على الرّجوع إلى مضامينه بسهولة و يسر.

و أخيراً ، أسأل الله تعالى أن يجعل التّوفيق حليفي، والتّيسير عوني، وأن يتقبل منّي هذا العمل بقبول حسن، و يجعله في ميزان الحسنات، وإني لأقدّم لأستاذي الفاضل المشرف الدّكتور مختار بوعنّاني ، حفظه الله تعالى ، من الشّكر أجزله ، ومن التّقدير والامتنان بالغة، لإشرافه على هذه المذكرة، ولما لقيته منه من التّوجيه السّديد والإرشاد القيم، فقد منحني من وقته الثّمين ، وأفادني الشّيء الكثير من عمله و خبرته. كما أتوجّه بالشّكر إلى أعضاء اللّجنة العلميّة الموقّرة على ما يقدّمونه من توجيهات وإرشادات تفيد الطالب و تُكسبه كلّما تعدّدت و تنوّعت.



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)



Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

المدخل

أولاً: توطئة لقراءة كتاب (تيسير التفسير).

التعريف بالمؤلف:

هو أمحمد¹ بن يوسف بن عيسى بن صالح بن عبد الرحمن بن عيسى بن إسماعيل بن محمد بن عبد العزيز بن بكير الحفصي أطفيش²، من أشهر علماء الإباضية بالمغرب الإسلامي في العصر الحديث، وواحد من أعلام الجزائر البارزين. من عائلة شهيرة ببني يسجن، من عشيرة آل با محمد، وينتهي نسبه إلى "عمر بن حفص الهنتاني"، من العائلة الحفصية بتونس³.

وُلد المؤلف بمدينة غرداية، عام سنة وثلثين ومائتين وألف هجرية

(1236هـ)، الموافق لثمانية عشر وثمانمائة وألف ميلادية (1818م)⁴.

نشأ في عائلة عريقة ومحافظة، فقيرة لكنّها على قدر كبير من العلم

والمعرفة، وهبت نفسها لنشر الإصلاح وإرشاد المجتمع، والعودة به إلى السبيل

الأقوم؛ تركه والده يتيمًا تحت كفالة والدته، السيّدة "مامّة سّتي بنت الحاج سعيد بن

عدّون بن يوسف بن قاسم بن عمر بن موسى بن يدّر"، فكان لهذه الأمّ الفاضلة

¹ - ذكر المؤلف في كتابه (كشف الكرب: 263/1) أنّ علة إثبات الهمزة التمييز بينه وبين اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم. انظر: الكافي في التصريف، لأطفيش. تحقيق ودراسة: عائشة يطو، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير. جامعة السّانّيا-وهران 2002، ص12.

² - كلمة بربرية مركّبة من ثلاثة مقاطع، ومعناها (أط : خذ- أي : تعال- أش : كل)، وربّما هذا اللقب كناية عن الكرم والجود في هذه العائلة. انظر: معجم أعلام الإباضية - قسم المغرب - جمعية التّراث القرارة، غرداية - الجزائر. ط: 1999م. 849/4. ويراجع آراء الشّيخ أطفيش العقديّة، مصطفى بن الناصر وينتن. نشر جمعية التّراث - القرارة - الجزائر (1996م)، ص24.

³ - يراجع نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، تأليف: محمد علي ديبوز. المطبعة التّعاونية، ط1 (1965م): 290/1، و معجم أعلام الإباضية: 836/4، ورحلة القطب. دراسة وتحقيق: الأستاذ يحي بن بهون حاج امحمد. العطف، غرداية - الجزائر. ط1 (2007م) ص22.

⁴ - اختلف في تاريخ الميلاد، فعليّ ديبوز في نهضة الجزائر 290/1، ويوسف بن بكير الحاج سعيد في تاريخ بني مزاب، ط 2 ص 177، ويحي بن بهون في رحلة القطب ص 23، أوردوا تاريخ (1236هـ). أمّا مصطفى وينتن في بحثه آراء الشّيخ أطفيش العقديّة ص 25 فأثبت أنّ مولده كان عام (1238هـ). والأكثر تداولاً في تاريخ مولده سنة (1236هـ). كما اختلف أيضا حول موطن الولادة، فعليّ ديبوز في نهضة الجزائر 290/1 يثبت بن بني يسجن، وتبعه في ذلك عادل نويهض في معجم أعلام الجزائر ص 20، كذا الزركلي في الأعلام: أمّا الكتب التي أثبتت الميلاد بمدينة غرداية، فهي: آراء الشّيخ أطفيش العقديّة ص 25، وتاريخ بني مزاب ص 177، ورحلة القطب ص 23.

أعظمُ الجهد فيه، والأثر البالغ في تربيته وتكوين القرآن الكريم الذي أتمّه، ولم يتجاوز الثامنة من عمره .

لقد زرعت فيه هذه الملكة والنبوغ الرّغبة في تلقي مختلف العلوم والتّطلع إلى مبادئها، فأصبح حريصًا على تتبّع حلق العلم، سبّاقًا إليها في دور العلماء، التي انحصر اختصاصها في مجالات معيّنة كتقديم مبادئ الشريعة والعربية، والمنطق لا غير؛ فأخذ علوم الشريعة وعلوم العربية عن أخيه الأكبر "إبراهيم بن يوسف" الذي كان له هو الآخر أثرٌ عظيمٌ في بناء شخصيّة أطفيس وتكوينها؛ كما أخذ عن غيره من مشايخ المنطقة، فتلقّى مبادئ المنطق عن الشيخ "سعيد بن يوسف وينتن"، وكان يحضر حلق الشيخ "عمر بن سليمان نوح" مع أخيه إبراهيم²، حتى أصبح متصدّر هذه الحلقات والدروس.

ولم يكتف الشيخ أطفيس بما كان يقدّم في دور العلم هذه من حلق لا يؤخّذ منها الشّيء الكثير، بل راح يعتمد على نفسه اعتمادًا شبه كليّ في تعلمه و تثقيف شخصيّته، فكان يتحين الفرص لذلك ويترقّب مجيء أهل العلم من المشرق ليأخذ عنهم مفاتيح العلوم، ويحرص على أن يتمّ البقيّة لوحده، بعزيمة لا تعرف الكلل ولا الملل، ساعده فيها ذاكرته القويّة وفهمه السريع، ورغبته في التّعلم وتلقي العلوم بشتى أنواعها؛ فلم تمنعه الأوضاع السائدة في تلك الفترة، ولا العزلة التي عرفتها المنطقة من سلك درب الاجتهاد في طلب الكتب³، إذ كان يتخذ كلّ الوسائل للاطلاع عليها و استنساخها، خاصّة تلك النفيسة والنادرة.

¹ - يراجع نهضة الجزائر الحديثة: 1/299، ومعجم أعلام الإباضية: 4/836، ورحلة القطب ص 24.

² - يراجع معجم أعلام الإباضية: 4/836، ورحلة القطب ص 24

³ - كان يحرص على اقتناء الكتب النفيسة، ويجدّ في اشترائها أو استنساخها؛ كما كان يبعث في كلّ عام دراهم مع الحجّاج، فيشترون له الكتب من المشرق. يراجع نهضة الجزائر الحديثة: 1/305 وما بعدها، وآراء الشيخ أطفيس العقديّة ص 48.

عُرِفَ أَطْفَيْشٌ بِشَغْفِهِ بِالتَّدْرِيسِ، فَتَفَرَّغَ لـ

التَّدرِيسِ وَالتَّعْلِيمِ، فَلَمْ يَشْتَغَلْ بِعَمَلٍ آخَرَ سِوَى الْفَصَاءِ الَّتِي مَارَسَهَا قَدْرَهُ فَصِيرَهُ لَمْ تَرَكَهُ، لِذَلِكَ السَّبَبِ.¹

فَكَانَتْ دَارُهُ بِنِي يَسْجَنٍ مَعْهَدًا يَقْصِدُهُ التَّلَامِيذُ مِنْ كُلِّ حُدُبٍ وَصُوبٍ، فَتَقَوَّاهُ حَوْلَهُ وَحَرَّصُوا عَلَى مَجَالِسَتِهِ²، فَبَدَأَ تَأْتِيرُهُ فِيهِمْ كَبِيرًا، حَتَّى أَصْبَحَ الْحَدِيثَ عَنْهُمْ حَدِيثًا عَنِ مَجْتَمَعِ كَوْنِهِ هُوَ بِعِلْمِهِ وَتَرْبِيَّتِهِ.

وَلَمْ تَكُنِ الْجَزَائِرُ كُلَّ وَطَنِهِ، بَلْ كَانَ شَدِيدَ الْإِهْتِمَامِ بِأَحْوَالِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، كَثِيرَ الدَّعَاءِ بِالنُّصْرِ لِلْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَكَانَتْ لَهُ مَوَاقِفٌ مُتَعَدِّدَةٌ شَهِدَتْ بِنُبْضِهِ السِّيَاسِيِّ وَالْإِجْتِمَاعِيِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَايَا عَصْرِهِ، مِمَّا جَعَلَهُ عَرْضَةً لِلرَّقَابَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ عَلَيْهِ، فَكَانَ مَصِيرُهُ النَّفْيَ مِنْ بَلَدَتِهِ بِنِي يَسْجَنٍ إِلَى بَلَدَةِ بَنْوُورَةَ الَّتِي مَكَثَ بِهَا حِوَالِي عَشْرَ سِنِيَاتٍ، اسْتَطَاعَ فِيهَا أَنْ يَخْلُفَ الْكَثِيرَ مِنَ الْأَثَارِ وَالْمَوْثِقَاتِ، كَمَا تَخَرَّجَ عَلَيْهِ فِي الْفَقْهِ بِهَذِهِ الْبَلَدَةِ كَثِيرٌ مِنَ الطُّلَبَةِ³؛ فَكَانَ مَدْرَسَةً مُتَقَلِّدَةً، لَا يَنْقَطِعُ عَنِ التَّدْرِيسِ حَتَّى فِي سَفَرِهِ.

وَمَا سَاعَدَهُ عَلَى أَدَاءِ وَاجِبِهِ الْعِلْمِيِّ وَتَبْلِيغِهِ، تَنْظِيمُهُ لَوَقْتِهِ وَاسْتِغْلَالُهُ لَهُ أَحْسَنَ اسْتِغْلَالٍ؛ فَقَدْ اعْتَمَدَ فِي التَّدْرِيسِ بَرْنَامَجًا مُضْبُوطًا، بِحَيْثُ تُقَدَّمُ دُرُوسُهُ⁴ طَوَالَ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ، مِنَ الضُّحَى إِلَى الزَّوَالِ، مَاعِدَا يَوْمِ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ يَزِيدُ دُرُوسًا فِي الْمَسَاءِ بَعْدَ

¹ - يراجع آراء الشيخ أطفيش العقديّة ص 26 و 54.

² - جلس الشيخ للتدريس منذ سنّ ميكرة، وذلك لما بلغ الخامسة عشر من عمره. يراجع نهضة الجزائر الحديثة : 302/1. وكان من أشهر تلامذته : الشيخ الحاج صالح بن عمر لعلي (ت 1928 م)، وسليمان باشا الباروني (ت 1940 م)، وأبو إسحاق إبراهيم بن الحاج محمد بن الحاج إبراهيم بن يوسف أطفيش (ت 1965م)، وأبو اليقظان إبراهيم بن عيسى حمدي (ت 1973م).

³ - يراجع نهضة الجزائر الحديثة : 337/1، وآراء الشيخ أطفيش العقديّة ص 27، وتاريخ بني مزاب ص 178.

⁴ - كان للشيخ سلم في ترتيب العلوم حسب أولويتها في وجوب التعلّم؛ فالتوحيد أولاً، ثمّ الفقه والحديث وأدب العلم و المعاشرة ، وعلوم اللغة وغيرها. آراء الشيخ أطفيش العقديّة ص 56.

العصر، ولا يدرّس في الليل إلا الغرباء، والنّجب
للتأليف، وللإجابة عن الرّسائل والاستفتاءات¹.

قضى الشّيخ قرابة القرن في الجهاد العلميّ وبتّ الوعي الدّينيّ، فكان لحياته
التي تعدّ بحقّ حياة علمٍ وعملٍ فضلٌ في نهضة الجزائر وإصلاح أوضاعها. وافته
المنية في يوم السبت 23 ربيع الثاني 1332 هـ الموافق لـ 21 مارس 1914م، في
مركز نشاطه ببني يسجن²، عن عمر يناهز سنّاً وتسعين سنة.

ويرى البعض أنّه عانى من تأثير سمّ دُسّ له من طرف أحد العملاء
الفرنسيين، ألزمه الفراش أسبوعاً كاملاً، ليختاره الله بعد ذلك إلى جواره³.

هكذا أمضى أطفيس حياته، خدم فيها العلم وطلابه، وحرص فيها على
الاستجابة لرغبات الناس وتساؤلاتهم التي كانت أهمّ انشغالاته؛ وبحكم مطالعته الكثيرة
واشغاله بعلمٍ متعدّد، وإلمامه الواسع بالأوضاع السائدة في عصره، تبوّأ مكانة
بارزة في مجتمعه، وسطع نجمه، فألقب بـ "القطب"⁴؛ واستطاع أن يخلف لنا تراثاً
ضخماً يشهد له بذلك، احتوى فنوناً ومواضيع تنوّعت بتنوّع ثقافته، اختلف الدارسون
في تحديدها وحصرها، حتّى إنّ بعضهم قدّرها بنحو ثلاثمائة مؤلّف، ما بين كتاب
ورسالة⁵، موزعة على شتى العلوم، فقد ألف في: الأخلاق والأصول والبلاغة
والتفسير والتّجويد والتّوحيد والتّاريخ والجبر والحديث والحساب والرّسم والسير
والطبّ والصّرف والعروض والقافية والفقّه والفلك والفلاحة والفرائض والفلسفة
واللغة ومصطلح الحديث والمنطق والتّحو والوعظ.

¹ - يراجع نهضة الجزائر الحديثة : 310/1 ، ومعجم أعلام الإباضية : 837/4 ، وآراء الشّيخ أطفيس العقديّة
ص 55 وما بعدها ، ورحلة القطب ص 29.

² - يراجع نهضة الجزائر الحديثة : 386/1 ، ومعجم أعلام الجزائر، عادل نويهض . مؤسّسة نويهض الثقافيّة
للتأليف والترجمة والنشر، بيروت - لبنان . ط2 (1980م) ص 20. وآراء الشّيخ أطفيس العقديّة ص 27،
وتاريخ بني مزاب ص 189 ، ورحلة القطب ص 26.

³ - يراجع تاريخ بني مزاب ص 189 ، ورحلة القطب ص 26.

⁴ - اشتهر بقطب الأئمة عند المغاربة، وبقطب المغرب عند المشاركة. يراجع رحلة القطب ص 22 ، والكافي
في التصريف ص 12.

⁵ - يراجع معجم أعلام الإباضية : 839/4 ، والتفسير والمفسرون، تأليف: الدكتور محمد حسين الذهبي. مكتبة
مصعب بن عمير الإسلاميّة. ط 2004م، 67/2، وتاريخ الجزائر الثقافي، الدكتور أبو القاسم سعد الله. دار
الغرب الإسلاميّ ط (1998)، 271/3، و 44/8.

ولعلّ سرد ما خلفه في بعض هذه الفنون

الصّفحات، لذا سأقتصر على ذكر ما يتناسب مع هذا البحث الذي يحدد بعلمين اللين،
هما علما اللّغة والتّفسير؛ مع التّمييز فيها بين ما هو مطبوع وما هو مخطوط، معتمداً
في ذلك على كتاب "المصنّفات اللّغويّة للأعلام الجزائريّة عبر القرون"، للدكتور
مختار بوعنّاني؛ الذي يعدّ بحقّ مفتاحاً ييسّر للطّالِب الباحث ولوج ميدان التّحقيق، أو
الدّراسة من سنّى الأبواب.

1- اللّغة : ألف القطب في النّحو، والصّرّف، والبلاغة.

أ- في النّحو:

- الحاشية الأولى على شرح أبي القاسم الدّاوي على الأجروميّة (مفقود)¹.
- الحاشية الأولى على شرح أبي القاسم الدّاوي على شرح الأجروميّة
(مخطوط)².
- المسائل التّحقيقيّة في بيان التّحفة الأجروميّة³.
- حاشية الشّدور و شرحه (مفقود)⁴.
- حاشية ثانية على شرح أبي القاسم الدّاوي على الأجروميّة (مخطوط)⁵.
- حاشية على إعراب الألفيّة (مفقود)⁶.
- حاشية على القطر و شرحه (مفقود)⁷.
- حاشية على شرح المرادي على الألفيّة (مخطوط)⁸.
- قصيدة الغريب: نظم مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري¹.

1- المصنّفات اللّغويّة للأعلام الجزائريّة عبر القرون، د: مختار بوعنّاني. دارهومه، طبع في 2001، ص
67. وآراء الشّيخ أطفيش العقديّة: 494.

2- المرجع نفسه.

3- يحقّقه الطّالِب حيدرة رشيد، زميلي في مشروع الدّراسات النّحويّة في الجزائر - تحقيق ودراسة - تحت
إشراف: الدكتور مختار بوعنّاني. جامعة وهران.

4- المصنّفات اللّغويّة : 67 ، وآراء الشّيخ أطفيش العقديّة : 494.

5- المصنّفات اللّغويّة : 67.

6- م.ن، وآراء الشّيخ أطفيش العقديّة : 494

7- وسماه أحيانا: الحواشي المحمدية على المقدمة الهشيمية. المصنّفات اللّغويّة : 67، وآراء الشّيخ أطفيش
العقديّة : 494

8- المصنّفات اللّغويّة : 67، وآراء الشّيخ أطفيش العقديّة : 486

ب- في الصِّرف:

- الكافي في التصريف (محقق).
- شرح لامية الأفعال (مطبوع)².

ج- في البلاغة:

- بيان البيان، في علم البيان (مخطوط)³.
- تخلص العاني من ربة جهل المثاني (مخطوط)⁴.
- ربيع البديع، في علم البديع (مخطوط)⁵.
- شرح شرح الاستعارات (مخطوط). وهو شرح على شرح عصام الدين إبراهيم بن محمد على متن الاستعارات⁶.

2- علم التفسير:

كان أطفيش وحيد عصره في تأليف التفسير عند الإباضيين، فقد أبدع في ثلاثة طبع منها اثنان، يقول الباحث **فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي**: "وفي العصر الحديث لا تجد إلا ثلاثة تفاسير، وتعجب إذا عرفت أنها كلها لمؤلف واحد، وأن المطبوع من هذه الثلاثة اثنان، أما الثالث فلم يتمه، ولم يُطبع"⁷. وأذكرها بالترتيب:

1- المصنفات اللغوية ص 104 ، وآراء الشيخ أطفيش العقديّة ص 492
2- شرح لامية الأفعال، لأحمد بن يوسف أطفيش. سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة. ط. 1986م.
3- المصنفات اللغوية للأعلام الجزائرية : 51، وآراء الشيخ أطفيش العقديّة: 480.
4- آراء الشيخ أطفيش العقديّة: 480.
5- المصنفات اللغوية: 78 ، وآراء الشيخ أطفيش العقديّة: 481.
6- آراء الشيخ أطفيش العقديّة: 484.
7- اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر الهجري، إشراف: الدكتور مصطفى مسلم محمد، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين - قسم القرآن وعلومه. (1404 هـ - 1405 هـ): 314/1.

• هميان الزاد إلى دار المعاد: وهو أول

وقد طبع مرتين، واحدة في زنجبار، والأخرى في سلطنة عمان في داره عسر مجلداً¹.

• **داعي العمل ليوم الأمل:** ما يزال مخطوطاً، واختلف الدارسون في منهج الشيخ أطفيش فيه، فذهب البعض إلى أنه بدأه من الخاتمة وانتهى إلى سورة الرحمن فلم يتمه².

• **تيسير التفسير:** لم يلق التفسيران السابقان اهتماماً كبيراً واعتماداً بالغاً في أوساط المتعلمين والمهتمين؛ هذا ما شجع الشيخ على تأليف تفسير آخر متوسط، جامع لكل السور القرآنية، مهذب ومنقح، جاء في مقدمته: "أما بعد، فإنه لما تقاصرت الهمم عن أن تهيم بـ (هميان الزاد إلى دار المعاد) الذي ألفته في صغرا السن، وتكاسلوا عن تفسيري (داعي العمل ليوم الأمل)، أنشطت هممتي إلى تفسير يغتبط ولا يمل"³.

- طبعاته:

لكتاب (تيسير التفسير) ثلاث طبعات، الأولى كانت طبعة حجرية بالجزائر، من سنة 1325 هـ إلى سنة 1326 هـ، في سبعة أجزاء⁴. والثانية على نفقة وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان سنة 1986م، في خمسة عشر مجلداً بدون تحقيق⁵.

أما الثالثة والأخيرة - وهي الطبعة المعتمدة في هذا البحث - كانت بالجزائر، حيث قام بتحقيق الكتاب وإخراجه الشيخ إبراهيم بن محمد طلاي، بمساعدة لجنة من الأساتذة. وقد تكلف بنشره المطبعة العربية في غرداية؛ ولم يعرض هذا التفسير دفعة

¹ - انظر تيسير التفسير لأطفيش، تحقيق وإخراج الشيخ إبراهيم بن محمد طلاي، بمساعدة لجنة من الأساتذة. 1/ ض . والمصنّفات اللغوية ص 133، ورحلة القطب ص 32.

² - انظر تيسير التفسير : 1/ غ ، ومعجم أعلام الجزائر ص 20.

³ - تيسير التفسير: 1/1.

⁴ - المصنّفات اللغوية للأعلام الجزائرية ص 64، وتاريخ بني مزاب ص 181.

⁵ - المصنّفات اللغوية، ص 64.

واحدة، فقد تمّ إخراج أجزاءه المحقّقة ابتداءً من
م¹.

- عدد أجزاءه:

حوى كتاب (تيسير التفسير) في طبعته الأخيرة كلّ السور القرآنيّة موزّعة
على ستّة عشر جزءاً، يليها جزء خاصّ بالفهارس الفنيّة، ليكتمل عدد أجزاء الكتاب
سبعة عشر جزءاً.

- مكانته العلميّة:

إنّ ما تميّز به هذا الكتاب من غزارة في مادّته وبساطة في أسلوبه، وتنوّع في
مباحثه، جعله يحظى بمكانة علميّة لم يكتسبها تفسيراه السابّقان، وهذا بشهادة من اطّلع
عليه وبحث فيه؛ حتّى إنّ المؤلف ذاته أعرب عن أهميّة هذا الكتاب في رسالة وجهها
إلى بعض أصدقائه، قال فيها: "ولكما الآن- والحمد لله الرّحمن الرّحيم- من تفسير
المذهب ما يغنيكم إن شاء الله عن تفسير غيره، فإنّ ذكرتُ مذهبهم فإمّا لأردّه، وإمّا
لأثّه حقّ، وقد اعتقدناه قبل أن نراه لهم، ولست مقلّداً لأحد، ولا سيما التيسير الذي قرب
إن شاء الله الرّحمن الرّحيم كماله، وما ذكرته إلا لترغبوا فيه لأثّه غير طويل بل
متوسّط مع جمعه ما ليس في المطوّلات، والحمد لله"².

ويقول تلميذه الشّيخ أبو إسحاق إبراهيم أطفيش: "ومن وقف على تفسيره
(تيسير التفسير) شاهد تبجّره في علوم القرآن وغزارة مادّته ومقدرته على إظهار
حقائق التفسير."³

لقد اعتمده الشّيخ إبراهيم بيّوض - رحمه الله - مرجعاً رئيساً، خاصّة فيما
يتعلّق بالإباضيّة، فعنه قال: "إذا أردت أن أعرف أحياناً قول الإباضيّة في بعض

¹ - المصنّفات اللغويّة، ص 63.

² - تيسير التفسير: 1/أ.أ.

³ - المصدر نفسه: 1/ظ.

الأحكام الشرعيّة الواردة في الآية، فإنني أرجع
أطفيش¹.

يقول الباحث عكي علواني في رسالته (محمد بن يوسف أطفيش ومذهبه في
تفسير القرآن)²: "إنّ تفسيره (التيسير) يعتبر دائرة معارف لأراء أشهر المفسرين
السابقين، الذي جمع فيه وجهات نظر معظم المدارس الإسلاميّة، وكذا بعض الفرق،
مع إبراز وجهة نظر الإباضيّة، من هذا تظهر أهميته بين كتب التفسير في العالم
الإسلامي"³.

ثانياً : منهجية أطفيش في التوظيف التحويليّ في (تيسير التفسير).

1- نقله عن بعض العلماء :

جاءت نصوص أطفيش التحويليّة زاخرة بأراء غيره ممّن اشتهروا بعلوم اللغة
المختلفة، من دون أن يحيل على مصادر هذه الأقوال والآراء؛ فقد نقل عن: أبي
الأسود الدؤليّ (ت 69هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 170 هـ)، وسيبويه (ت
180 هـ)، والكسائيّ (ت 189هـ)، والفراء (ت 207هـ)، والزجاج (ت 311هـ)،
والفارسيّ (ت 377هـ)، والزّمخشريّ (ت 538 هـ)؛ وغيرهم من علماء اللغة
المشهورين.

ونظراً لكثرة هذه الأسماء وتكرّر بعضها في مختلف أجزاء كتاب (تيسير
التفسير)، اخترت أن أجمعها في جدول إحصائيّ⁴ يسهّل على الباحث والمهتمّ
الوصول إليها والوقوف عندها.

كما أخذ أيضاً من آراء المدرستين التحويليّتين، الكوفيّة والبصريّة، كما دعت
المسألة إلى ذلك؛ فكان كثيرَ الاستشهاد بالمذهب الكوفيّ، ويليّه البصريّ، فالبغداديّ،
ثمّ الأندلسيّ¹.

¹ - تيسير التفسير: 1/أ.أ.

² - وهي رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلاميّة. جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة سنة
1991م، ص 282.

³ - تيسير التفسير: 1/أ.أ.

⁴ - تجده في ص من هذه الرسالة.

قلت: وفي تأويل المصدر منها فائدة فاتت

على الحكم على الفعل، وذلك أبلغ، فاحفظ ذلك ولا تصيغه، واعمل به في القرآن الكريم وغيره¹.

ج - اعتماده على الحديث:

انقسم التحويرون في مسألة الاحتجاج بالحديث، فردّه بعضهم مرجعاً ذلك إلى كثرة روايته بالمعنى، وعن هذا يقول الشيخ أطفيش: "ومما يقوي القول بعدم الاحتجاج بالحديث في علوم العربية، أنّ الرواة يحرفون اللفظ؛ ويحتجّ به في المعنى لأنهم لا يحرفون المعنى، فكما لا يقول صلى الله عليه وسلم (المكّة) لا يقول (الصين) بـ(ال)"².

فراه في قوله يعمد إلى توظيف مصطلح "التحريف" الذي يحمل أكثر من دلالة، وكأنّ الحديث الشريف بشرف صاحبه صلى الله عليه وسلم كلّه متواتر بالمعنى، وهذا ما لا يتقبله العقل، ولا يأخذ به القارئ الباحث، فما قوله عن الحديث المتواتر باللفظ؟

وقد عثرت له أيضاً في كتابه (تيسير التفسير) على رأي أشار فيه إلى بعض الأخطاء المتكررة عند رواة الحديث، حين قال: "التحقيق أنّ رواة الحديث قد لا يحسنون العربية، فلا يحتجّ بهم، ولو كانوا ثقة في المعنى، فتقول: روه بالمعنى، ولو رجح الاحتجاج بهم الجمهور. ألا ترى أنّهم يقولون: مثني مثني، ويقرون خبر كادّ ولا يكادون يتركون ذلك، إلى غير ذلك ممّا لا يُقبل في العربية، وليس ذلك منهم شذوذاً، بل يكثره ويلتزمونه، فعلمنا أنّ ذلك خللٌ منهم"³.

¹ - تيسير التفسير: 64/11.

² - تيسير التفسير: 284/7. يشير إلى حديثه صلى الله عليه وسلم: "اطلبوا العلم ولو بصين". فيتبين أنّ أطفيش لا يلتزم بالصحيح، وإنّما يستدلّ بالموضوع كما هو حاصل في هذا الحديث. يراجع: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية، تأليف شيخ الإسلام الإمام محمد بن عليّ الشوكاني (ت 1250هـ). تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. أشرف على تصحيحه عبد الوهاب عبد اللطيف. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. ط (1995م) ص 272.

³ - تيسير التفسير: 75/13 - 76.



Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

جدول يمثل للأعلام التي استعان الشيخ أطفيش بآرائها النحوية
في (تيسير التفسير)



*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

جدول يمثل المدارس النحوية التي اعتمد أطفيش آراءها في
توظيفه النحوي في (تيسير التفسير)



Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

جدول يمثل عدد الشواهد اللغوية التي اعتمدها أطفيش في توظيفه
النحويّ في (تيسير التفسير)



*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الفصل الأول

المرفوعات:

- (1) الفاعل.
- (2) نائب الفاعل.
- (3) المبتدأ.
- (4) خبر المبتدأ.
- (5) اسم كان وأخواتها.
- (6) خبر إنّ وأخواتها.
- (7) التّوابع في حالة الرّفْع.

وقد أولى أطفَيْش اهتمامًا كبيرًا بالمرفوعات، إذ ورد توظيفه لها في ثلاثمئة وسبع وسبعين آية (377)، وفي مختلف أجزاء كتابه (تيسير التّفسير)¹.

أغلب هذه المرفوعات اكتفى فيها أطفَيْش بالإعراب فقط، دون التّفصيل فيها، واقفًا، في حالات نادرة، على بعض المسائل التي لها صلة بالمرفوعات التي تناولها النّحاة؛ أتى فيها بأرائهم واختلافاتهم، مُبدئيًا في بعض المسائل رأيه الشّخصيّ فيها، هذه المرفوعات أعرضها على النحو الآتي:

أولًا: الفاعل²:

عرض أطفَيْش دراسة الفاعل في كتابه (تيسير التّفسير) في مائة آية وعشر (110)³، وضّح من خلالها بعض الأحكام المتعلقة به، معرّجًا على بعض المسائل الخاصّة به، تناولها النّحاة فيما بينهم، وقد ورد عن الفاعل ما يلي:

¹ - يراجع الجدول ص : من هذه الرّسالة.
² - به أفتتح دراستي للمرفوعات، كونه الأصل فيها، وبه ذهب الزمخشري، إذ عرّف الرّفْع بقوله: " الرّفْع علم الفاعلية، والفاعل ليس إلّا، وأما المبتدأ، وخبره، وخبر إنّ وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، واسم كان وأخواتها، واسم "ما" و"لا" المشبهتين بليس، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب". المفصل في علم العربية، تحقيق، سعيد محمود عقيل، دار الجيل بيروت، لبنان، ط1 (2003)، ص: 24. وهذا ما نجده عند السكاكي في قوله: " الوجه الثاني من وجهي المعرب من النوع الاسمي تسعة عشر ضربًا: ستة في الرّفْع، واحد منها أصل في ذلك، وهو أن يكون فاعلاً، والبقية ملحقة به". مفتاح العلوم، تحقيق: د. عبد الرحمن هنداي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (2000م)، ص: 140.
ومن النحويين من جعل العمد ثلاثة: الفاعل والمبتدأ ، والخبر، يراجع معاني النحو، الدكتور فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة، النشر والتوزيع، عمّان الأردن، ط1(2000م)، ج1، ص: 25.
³ - يراجع الجدول : ص : من هذه الرّسالة.

و"في قلوبهم" بيان لمكان الجعل، ومأل المعنى

الحمية¹، وبه ذهب الشيخ ابن عاشور² في تفسيره لحدايه تعالى.

هذا ما رأى فيه أطفيش خلطاً وفساداً في الإعراب، كما هو مبين في نصه

أعلاه. فوقفه في تفسير الآية الكريمة عند الموصول (الذين) دون غيره كان مناسباً

وهادفاً، فقد تبين في هذا التوظيف النحوي الذي جاء به معنى الآية وتفسيرها، هذا

التفسير أرى فيه أن شيخنا اعتمد فيه على تفسير الإعراب³ أكثر من اعتماده على

تفسير المعنى.

ومما جاء أيضاً في (تيسير التفسير) من أمثلة توظيف أطفيش للفاعل اسماً

ظاهراً، ووقفه عند تفسيره لقوله تعالى: ()

، ساعياً إلى إبراز دلالة لفظة (الوالدين) في الآية القرآنية،

فرشح بذلك إعرابين اثنين لها، أحد هذين الإعرابين: خبراً لمحذوف، وبه يكون

الوالدان والأقربون وارثين، وثانيهما - وهو ما يهمني في الدراسة-: فاعلاً، إذ يقول

فيه أطفيش: "جملة (جعلنا موالياً) نعت (كل)، أو نعت ما أضيف إليه (كل)، والرابط

بين الصفة والموصوف محذوف، أي نصيب مما ترك، و(الوالدان) فاعل (ترك)،

فالوالدان والأقربون موروثون؛ ويجوز أن يكون المعنى: ولكل تركة جعلنا ورثة،

1 - تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تأليف العلامة نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين المكي النيسابوري (ت728هـ) طبعه وخرّج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عمران، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 (1996م): مجلد 6/151. وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، تحقيق وتخرج: د. السيد محمد السيد، سيد إبراهيم عمران، دار الحديث، لافاهرة، ط (2005م): مجلد 13/ج26/367.

2 - أجاز الشيخ ابن عاشور اسم الجلالة فاعلاً، أنظر تفسيره: التحرير والتنوير، سماحة الأستاذ العلامة الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، تونس 1984م: 26/194.

3 - فرق النحويين بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب، فتفسير المعنى لا يعتد بالصناعة النحوية، وأما تفسير الإعراب فلا بدّ فيه من الصناعة النحوية. يراجع: البرهان في علوم القرآن، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط2 (1972م): 1/304.

4 - النساء: 33. وتتمة الآية: ﴿...﴾

فقوله: (مما ترك) بيان لـ (كل)، لأن كل تركة ه
أيضاً"1.

يلاحظ أن تفسير الشيخ أطفيش لمعنى الآية اعتمد فيه أساساً على تفسير معنى
كلمة (الوالدين)، لأن ارتفاعها على معنيين من الإعراب، إذ يمكن أن يكون تمام
الكلام قوله تعالى (مما ترك)، فيكون (الوالدان) جواباً لسؤال: من هؤلاء الورثة؟ على
حذف مبتدأ؛ كما يمكن أن يكون (الوالدان) فاعلاً لـ (ترك)2.

وقد اكتفى أطفيش في تفسيره هذا بعرضه لهذين المعنيين دون ترجيح معنى
على آخر، كونهما يصلحان في تحديد معنى الآية الكريمة التي تخبرنا عن شيء من
أحوال الميراث وأحكامه. ومن ثمَّ يصلح أن يكون الوالدان والأقربون وارثين
وموروثين.

وبهذا، يكون لهذا التوظيف النحوي الذي اعتمده أطفيش في تفسيره فضل
كبير، وأثر بليغ في تقريب معنيي الآية القرآنية التي سلك في تفسيره لها طريق
التأويل، لما فيها من تقديم وتأخير، وإضمار كثير3.

الفاعل مصدرًا مؤوَّلاً:

المؤوَّل هو كلُّ مصدر غير صريح، أي: المصدر الذي يقع له التأويل، ويتمّ
ذلك بسبك الفعل بالحرف المصدرى4، ومن أجل ذلك يسمى بالمصدر المؤوَّل أو
المنسبك1.

1 - تيسير التفسير: 209/3.

2 - فيكون "مما ترك" متعلقاً بفعل محذوف دلّ عليه الموالى، تقديره: يرثون مما ترك. يراجع: تفسير
النسفي المسمى بمدارك التنزيل في حقائق التأويل، قدم له الشيخ قاسم الشعاعي الرفاعي، دار القلم، بيروت،
ط1، ص: 309.

3 - فتقدير التقديم والتأخير في الآية: ولكل شيء مما ترك الوالدان والأقربون جعلنا موالى، أي ورثة،
وجعلنا في هذا الوجه لا يتعدى إلى مفعولين، لأن معنى "جعلنا" خلقنا. وتقدير الإضمار: ولكل قوم جعلناهم
موالى، نصيب مما ترك الوالدان والأقربون، فقوله: (موالى) على هذا القول يكون صفة، والموصوف يكون
محذوفاً، والراجع إلى قوله (ولكل) محذوفاً، والخبر هو (نصيب) محذوفاً أيضاً، وعلى هذا التقدير يكون
(جعلنا) متعدياً إلى مفعولين. وقد رجَّح الإمام الرازي الوجه الأول (التقديم والتأخير) لكثرة الإضمار في الوجه
الثاني. يراجع التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مجلد 5، 77/10.

4 - ويتأول الفعل بالمصدر بعد خمسة أحرف، وهي: "أن، وأن، وكى، وما، ولو". يراجع: جامع الدروس
العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ط1 (200م): 245/2.

الزجاج، فهي عنده بمعنى كسب، وما بعدها مفع
اسم مبني لـ "لا" ²، فتكون (لا) نافية لما بعدها.

هذه اللام اختلف النحويون في حقيقتها، فرأى البعض أنها زائدة، وجرم وما
بعدها فعل وفاعل؛ وردّه الفراء بأن "لا" لا تزداد في أول الكلام ³.

لقد راعى أطفيش في هذا التحليل النحوي الذي وظّفه في تفسيره لهذه الآية
الكريمة هذه الأقوال والاختلافات، مستهلاً إيّاها بما ذهب إليه الخليل وسيبويه، دون
أن يكشف تأثره بهذا المذهب، فقد ورد في تحليله ما نصّه: "... وثقل عن سيبويه
والخليل أن (لا جرم) كلمتان ركبتا وجعلتا بمعنى فعل ماض بمعنى (حق) ⁴.

والملاحظ أن الشيخ أطفيش لم يعقب على هذه الأقوال، إنما اكتفى بعرضها
دون إبداء رأيه الشخصي في تفسيره لمعنى الآية التي كان يرمي بتحليله لها إلى
الكشف عن معانيها، وعن دقة لفظة (لا جرم) في مدلولاتها.

خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. ط2 (2004م)، 165/2،
وتيسير التفسير: 368/6.

1 - يراجع: التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، الإمام الرازي: 173/17.
2 - ومهناها عنده: لا ضدّ ولا منع، فتكون مبنية على الفتح، يراجع: البحر المحيط في التفسير: 137/6.
وقد جاء في الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تقديم هاني الحاج، حققه وخرج أحاديثه، عماد زكي البارودي،
خبري سعيد، المكتبة التوفيقية القاهرة: 1557/1: لا صدّ ولا منع.
3 - يراجع: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد،
المكتبة العصرية، صيدا، بيروت. ط(1995)، 265/1.

4 - تيسير التفسير: 368/6. وقد سار على هذا المذهب، القاضي عبد الرحيم بن علي بن شيث القرشي
(ت625هـ) في كتاب: معالم الكتابة ومغانم الإصابة، بقوله: "وقولهم: لا جرم ولا غرو أنك تفعل كذا وكذا
بمنزلة قولهم: حقاً. تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1988م)
ص: 207.

ونلمح للشيخ أطفيش في توظيفه النحوي وقفة أخرى مع كلمة (لا جرم)

والمؤول الذي يليها، في تفسيره لقوله تعالى: ()

السابق، غير أنه هذه المرة لم يذكر الأعلام، وإنما أشار إلي المدرسة² عامة.

وما يستوجب منا طرحه عن هذا النوع من الفاعل الذي وقف عنده أطفيش في

تفسيره (تيسير التفسير)، هو كثرة تقديره للفعل المحذوف (ثبت)، بعد الحرف (لو)،

وقبل المصدر المؤول؛ فقد فُدر هذا الفعل في أربع آيات من التفسير³.

وتقدير أطفيش لهذا الفعل له أثر بالغ، لما زاده من توضيح لمعاني الآيات،

وتسهيل في فهمها.

1 - غافر: 43. وتتمة الآية: ﴿...﴾

2 - جاء في تفسير أطفيش لهذه الآية ما يلي: "لا عند البصريين نافية لما قبلها، أي: لا يثبت ما ذكر من الإشراك، أو لا يحق، وجرم: بمعنى ثبت وحق. وأن" وما بعدها في تأويل مصدر فاعل "جرم"، أي: ثبت انتفاء ثبوت دعوة في الدنيا والآخرة لما تدعونني إليه". تيسير التفسير: 358/12-359. وقد اشترت في ص: من هذه الرسالة إلى أن "لا" عند الكسائي نافية لما بعدها، وبالتالي ما بعدها اسم. فالخلاصة أن "لا جرم" من مظاهر الخلاف بين المدرستين.

3 - قوله تعالى: ﴿...﴾

قوله جلّ جلاله: ﴿...﴾

وجلّ جلاله: ﴿...﴾

وفي قوله سبحانه: ﴿...﴾

تيسير التفسير: 260/11.

الفاعل مجازي التانيث:

مجازي التانيث هو ما لا فرج له، فلا يقابله ذكر، كالسما، والأرض،
والشمس؛ فلا يجب تانيث الفعل معه، اتصل بفعله أم لا، نحو: طلعت الشمس¹.

وقد سماه الزمخشري التانيث اللفظي، لأنه أمر راجع إلى اللفظ بأن تُقرن به
علامة التانيث من غير أن يكون تحته معنى، ومنه جعل التانيث الحقيقي أقوى منه،
لأن تانيثه يكون من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلولاً مؤنثاً².

ومن الأحكام المتعلقة بالفاعل، التي عالجهما النحويون أن الأصل فيه إذا كان
مؤنثاً أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، وبتاء المضارعة في أول المضارع³.

غير أن ابن مالك⁴ رأى أن تانيث لفظ الفاعل غير موثوق به، لجواز إشراك
المذكر والمؤنث في لفظ واحد؛ لكن العرب احتاطت في الدلالة على تانيث الفاعل
بوصل الفعل بالتاء المذكورة، ليُعلم من أول وهلة أن الفاعل وما جرى مجراه مؤنث.

هذا النوع من الفاعل، لم يقف عنده أطفيش في تفسيره (تيسير التفسير) إلا في
موضع واحد، كان عند تفسيره لقوله تعالى: ()

مركزاً⁵ ()

في توظيفه النحوي على لفظة (نعمة)، وجاء تحليله النحوي كالاتي: "لم يُقرن الفعل
بتاء التانيث لأن الفاعل على ظاهر مجازي التانيث، ولا سيما أنه مفصول"⁶.

1 - الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، شرح محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل على متممة
الأجرومية، تأليف الشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بابن الخطاب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط2
(1996)، 1/ 105 وما بعدها.

2 - يراجع: شرح المفصل للزمخشري، 3/ 375 وما بعدها.

3 - يراجع جامع الدروس العربية: 2/ 239. وشرح ابن عقيل، تحقيق: ح. الفاخوري، دار الجيل، بيروت،
ط5، 1/ 376، والكواكب الدرية على متممة الأجرومية: 1/ 106. غير أن هذا الحكم قد يخرج عن الأصل،
فتصبح له حالتان: حالة لزوم، وحالة جواز.

4 - انظر: شرح التسهيل: 2/ 110.

5 - القلم: 49. وتتمة الآية: ﴿...﴾

6 - تيسير التفسير: 15/ 244.

لقد أرجع أطفيش استبعاد تاء التأنيث¹ إل

ظاهراً، مع أنه مجازي التأنيث؛ وكونه مفصلاً بصمير. والحكم على هذا النوع من تذكير الفعل أنه جائز²، لأنه لم يفصل بينه وبين فاعله بـ"الإ".

كما نفهم من لفظة (لا سيما) المعبر بها في النص أن أطفيش يستحسن التذكير على التأنيث في هذه الآية، على غرار كتب التفسير³ الأخرى التي أجمع أصحابها على استحسان تذكير الفعل، لفصل الضمير في (تداركه).

فالواضح من هذا النص، أن استعانة الشيخ أطفيش بعلم النحو في تفسيره لمعنى الآية الكريمة أبانت لنا الأثر الكبير الذي يحمله موضوعا التذكير والتأنيث في فهم النصوص القرآنية، لا سيما أن لا شيء يخلو منهما في الوجود.

¹ - تاء التأنيث الساكنة مختصة من الأفعال بالماضي وضعاً، لأن الأمر مستغن بالياء، والمضارع مستغن بها إن أسند إلى مخاطبة، وبتاء المضارعة إن أسند إلى غائبة أو غائبتين. يراجع: شرح التسهيل: 110/2.

² - يجوز للفعل في مثل هذه الحالات الأمران: التذكير والتأنيث، لأن الفعل متقدم والفاعل مجازي التأنيث ظاهر مفصول عن الفعل بغير "الإ". يراجع: شرح ملحّة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري (ت516هـ)، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبّود، الوكبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1 (1997م): 156، وشرح ابن عقيل: 377/1، وجامع الدروس العربية: 241/2.

³ - ذكر أبو حيان في تفسيره أن الفعل "تداركه" قرأه الجمهور ماضياً، ولم تلحقه علامة التأنيث لتحسين الفصل. يراجع: البحر المحيط في التفسير: 249/10، وأجاب الرازي عن سؤال: لم لم يقل: لولا أن تداركته نعمة من ربّه: "إنه حسن تذكير الفعل لفصل الضمير في تداركه. يراجع: التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: مجلد: 90/30: 15.

العامل في الفاعل اسم التفضيل¹:

الأصل في الفاعل أن يعمل فيه فعله التام، فيجلب له حركة الرّقع؛ وقد يعمل عمله شبهه² فيقوم مقامه، كاسم الفاعل، والمصدر، واسم التفضيل، والصفة المشبهة، وأمثلة المبالغة، واسم الفعل، فكلها ترفع الفاعل كالفعل التام المعلوم³.

وقد وقع اختياري في التمثيل لهذه العوامل على اسم التفضيل، الذي اشترك النحويّون في تعريفه بـ:"ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو (أفعل)"⁴.

وقياسه أن يصاغ من ثلاثي⁵ غير مزيد فيه، مما ليس بلون ولا عيب، لأنّ منهما (أفعل) لغيره، مثل: زيد أفضل الناس، فإن قصد غيره توصلّ إليه بـ"أشدّ"... ونحوه؛ مثل: هو أشدّ منه استخراجاً وبياضاً، وعمّى⁶.

لقد تمثلت لنا عناية أطفيش بعرض صيغة اسم التفضيل وإعمالها للفاعل في تفسيره (تيسير التفسير) في موضع واحد⁷، عند تناوله بالتفسير لقوله تعالى: ()

1 - قيل التعبير باسم التفضيل أولى من من التعبير بـ" أفعل " التفضيل؛ ليشمل خيراً وشرّاً، لأنهما ليسا على زنة " أفعل". وأولى منهما باسم الزيادة ليشمل نحو: أجهل وأبخل، ممّا يدل على زيادة النقص لا على الفضل. يراجع حاشية الصبان على شرح الأشموني، ضبطه وخرّج شواهد: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 62/3. وقد ذكر الخضري في حاشيته أنه لا اعتراض في التعبير بهما. يراجع: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، المطبعة الأزهرية العصرية، ط1306هـ، 46/2.

2 - المراد بشبه الفعل المذكور: اسم الفاعل، نحو: " أقائم الزيدان"، والصفة المشبهة، نحو: " زيد حسن الوجه"، والمصدر، نحو: " عجبت من ضرب زيد عمراً"، واسم الفعل، نحو: " هيهات العقيق"، وأفعل التفضيل، نحو: " مررت بالأفضل أبوه"، فأبوه مرفوع بالأفضل، يراجع: شرح ابن عقيل: 368/1.

3 - يراجع الكواكب الدرية: 101/1، وشرح جمل الزجاجي: 94/1-95. وشرح ابن عقيل: 368/1.

4 - يراجع: شرح كافية ابن الحاجب: 266.

5 - مذهب سيبويه في هذا جواز بنائه من الرباعي، يراجع المصدر نفسه، 266.

6 - المصدر نفسه: 266، وقد ذكر الزمخشري في المفضل أنّه لا يقال في أجاب، وانطلق، ولا في سمر وعور: هو أجوب منه وأطلق ولا أسمر منه وأعور، ولكن يتوصل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال بأن يصاغ (أفعل) مما يصاغ منه، ثمّ يميز بمصادرهما، كقولك: هو أجود منه جواباً، وأسرع انطلاقا، وأشدّ سمره، وأقبح عوراً، المفصل: 232. ويراجع أيضاً: مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (ت626هـ)، حققه وقدم له وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1 (2000)، ص: 98.

7 - يراجع ص: من هذه الرسالة.

تحليله الآتي: "مصدر (تخشوه) بدل اشتمال من لفظ الجارته، أو مبداً ناس، و(أحق) خبره، والجملة خبر الأول، أو فاعل لـ "أحق" بناء على جواز رفع اسم التفضيل الظاهر، ولو في غير مسألة الكحل، إذا خرج عن التفضيل، وعلى لغة جوازه بلا شرط"².

ف نجد أطفيش قد ركز في توظيفه للنحو، عند تفسيره لهذه الآية على صيغة اسم التفضيل الواردة فيها، والتي كانت عند كلمة (أحق)؛ والمؤول بعدها؛ وقد أورد لهما ثلاثة أوجه في إعرابهما - كما هو مبين في النصّ أعلاه -، مقرأً بجواز رفع ما بعد اسم التفضيل، ولو في غير مسألة الكحل³؛ وهو بهذا يسلك مذهب سيبويه، إذ حكى عن قوم من العرب أنهم يرفعون به الظاهر، فيقولون: رأيتُ رجلاً أفضل منه أبوه⁴. غير أن أكثر ما يرفع فيه اسم التفضيل الفاعل عند النحويين الضمير المستتر⁵.

وقد ختم أطفيش تحليله النحوي بترجيح وجه رابع يكمن في تقدير "الباء"، فيرى فيها الأولوية لظهور المعنى⁶.

1 - التوبة: 13، ونص الآية " ﴿لَا يَرْفَعُ أَفْعُلَ التَّفْضِيلِ فِي الْأَعْرَفِ ظَاهِرًا﴾. شرح التسهيل: 65/3.
2 - تيسير التفسير: 408/5.
3 - الكحل: مسألة مشهورة يراد بها اختلاف النحاة في جواز رفع اسم التفضيل للاسم الظاهر إذا سبقه نفي، وكان مرفوعاً اجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين: ويمثلون لذلك بقولهم: "ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد". يراجع: تيسير التفسير: 408/5.
4 - حكى سيبويه عن قوم من العرب أنهم يرفعون به الظاهر، فيقولون: رأيت رجلاً أفضل منه أبوه، وشبه ذلك. يراجع: شرح كافية ابن الحاجب: 266. وعقب صاحب التسهيل عن هذه اللغة بقوله: ومن هذه اللغة احترزت بقولي: "لا يرفع أفعال التفضيل في الأعراف ظاهراً". شرح التسهيل: 65/3.
5 - يراجع جامع الدروس العربية: 283/3-284. ويرى الخضري أنه لا يعمل في فاعل ملفوظ به إلا في مسألة الكحل، يراجع: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، المطبعة الأزهرية العصرية، 1306هـ: 49/2.
6 - ذكر أطفيش في خاتمة تحليله ما نصه: "... أو يقدر بالياء، أي: أحق بالخشية، وتقدير الباء أولى لظهور لظهور المعنى ... والحق أن "أحق" و "أن تخشوه" على تقدير الباء متعلقة به، أي: أحق بالخشية، تيسير التفسير: 408/5.

و على كلّ، نقول إن توظيفه للنحو في هذا
التفصيل، وتوضيح حكم إعمالها، ذلك بتحليلها؛ كما فيما نرى يرمي به إلى تحليل
قضية نحوية خاصة بالفاعل والعامل فيه، منفردًا في ذلك بعرضه للأوجه التي يمكن
أن يأتي عليها من حيث إعرابه وإعراب ما بعده؛ مما يؤكد لنا أن ميزة شيخنا أطفيش
في التعامل مع النصوص القرآنية تكمن في اعتماده على تفسير الإعراب، على خلاف
كتب التفسير الأخرى التي اكتفى فيها أصحابها في تفسيرهم لهذه الآية بتفسير المعنى
فقط.

جدول رقم 04: الأحكام المتعلقة بالفاعل

الحالة التي جاء عليها الفاعل.	الأجزاء والصفحات من كتاب تيسير التفسير.
1-الفاعل اسماً ظاهراً.	ج3ص209. ج4ص336،99. ج5ص346. ج7ص45. ج8ص142. ج10ص228،367. ج11ص82،384. ج12ص52،290. ج13ص05،40،374. ج15ص110.
2-الفاعل ضميراً منفصلاً.	ج6ص318. ج14ص336. ج15ص452.
3-الفاعل ضميراً متصلاً.	ج4ص99. ج9ص44،297. ج11ص350،375،383. ج13ص258.
4-الفاعل ضميراً مستتراً.	ج3ص316. ج5ص346. ج6ص368. ج7ص121. ج9ص32،44، 237. ج11ص82،368. ج12ص358،359. ج13ص100،140.
5-الفاعل لمحذوف.	ج8ص350. ج9ص379،380. ج11ص433. ج14ص292. ج15ص110. ج16ص256،351.
6-الفاعل مضاف إليه.	ج1ص238. ج7ص329. ج10ص385. ج11ص308. ج12ص328. ج13ص368.
7-الفاعل مبنيّ (بين).	ج4ص387.
8-فاعل (كان) التامة.	ج8ص261. ج9ص297. ج11ص261. ج15ص15.
9-فاعل (عسى).	ج13ص430.
10-فاعل (بئس) و(نعم).	ج5ص187. ج9ص213. ج15ص66.
11-فاعل صيغ التعجب القياسية.	ج8ص326،327.
12-الفاعل مجرور بحرف الجرّ.	ج9ص114. ج12ص52.
13-(من) في موضع الفاعل.	ج12ص447.
14-الفاعل في المعنى.	ج9ص130.
15- توحيد الفعل مع تثنية الفاعل وجمعه.	ج4ص99. ج9ص253.

ج15ص244.	16- الفاعل مجازي التأنيث.
ج1ص207. ج2ص291. ج6ص368. ج11ص41، 184، 260. ج12ص358-259. ج13ص100. ج14ص60. ج16ص58.	17- الفاعل مصدرًا مؤولًا.
	18- العامل في الفاعل.
ج1ص429. ج2ص222، 223. ج6ص455. ج9ص50، 51، 347. ج11ص440. ج12ص104. ج14ص426.	أ-اسم الفاعل.
ج4ص294، 453. ج11ص130. ج12ص104، 339. ج16ص323.	ب- الجار والمجرور.
ج4ص336.	ج- الفاعل المدلول عليه بالمبني للمفعول.
ج5ص408.	د- اسم التفضيل.
ج14ص183.	ه-صيغة المبالغة.
ج4ص387.	19- التنازع في الفاعل.
ج1ص217. ج9ص50، 51، 347. ج11ص440. ج12ص104.	20- فاعل سد مسد الخبر.
ج4ص387. ج9ص308. ج12ص353. ج15ص195.	21- حذف الفاعل.
	22- توابع الفاعل.
ج1ص118. ج3ص69، 520. ج4ص387. ج7ص122، 252. ج8ص261. ج9ص379، 380. ج10ص228. ج11ص194. ج12ص52، 179. ج14ص28، 357. ج15ص440. ج16ص256، 323.	أ-نعت الفاعل.
ج4ص95. ج7ص255. ج8ص156. ج9ص379، 380. ج11ص194. ج14ص128. ج16ص314.	ب- عطف على الفاعل.
ج3ص69. ج4ص99، 111، 171. ج9ص117، 253. ج10ص367. ج12ص361. ج14ص183. ج16ص49، 322.	ج- بدل من الفاعل.
ج7ص365.	د-توكيد للفاعل.

ثانياً: نائب الفاعل¹:

للفاعل دواع تقتضي تركه دون فعله²، فيقوم مقامه ما ينوب عنه، يشاركه في كثير من أحكامه، مع تغيير يطرأ على فعله، وأول ما ينوب عنه ويحل محله المفعول به، فإذا كان الفعل متعدياً إلى واحد، أقيم هذا المفعول مقام الفاعل المحذوف، أما إذا كان متعدياً إلى أكثر من واحد، فيُرفع الأول نائباً ويبقى ما يليه على نصبه؛ مع جواز رفع الثاني نائباً ونصب الأول في باب أعطى وكسا المتعدّي إلى اثنين³.

لم يكن للشيخ أطفيش اهتمام كبير بهذا النوع من المرفوعات إذا ما قارناه بالفاعل على الرغم من مشاركته له في أحكامه، ربّما هذا راجع إلى نقص النصوص القرآنية التي تحمل غموضاً فيما يخصّ تفسيرها من الجانب النحويّ.

فقد بلغت الآيات التي وقف أطفيش عندها، واستعان بعلم النحو في تفسيرها عند خمس وعشرين آية (25)⁴ من تفسيره (تيسير التفسير)؛ أهمّها ما فسره لقوله تعالى: ()

1 - يعبر عنه كذلك بالمفعول الذي لم يسمّ فاعله. يراجع: الأصول في النحو: 77/1، وشرح المكودي، ضبطه وخرّج آياته وشواهد: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان: ط1 (1966): 88، وشرح شذور الذهب: 159، وشرح كافية ابن الحاجب: 95. غير أن عبارة النائب عن الفاعل أولى وأخصر لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف، إذ المفعول به هو المراد عنه الإطلاق، ولأنه يشمل المفعول الثاني، في نحو: "أعطي زيد ديناراً وليس مراداً. يراجع: حاشية الخضري ط(1306هـ): 165/1، وحاشية الصبان: 87/2، وكافية ابن الحاجب: 95، والكواكب الدرية، دار الكتاب العربي، ط2 (1996): 109/1.

2 - يحذف الفاعل لغرض إما لفظي كالإيجاز، وتصحيح النظم؛ أو معنوي كالعلم به، والجهل، والإيهام، والتعظيم، والتحقير، والخوف منه أو عليه. يراجع: شرح الأشموني، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد. إشراف الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 (1998): 414/1، والمقرّب، لابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 (1998): 118-119، وشرح جمل الزجاجي: 561/1-568، وحاشية الصبان: 370/1، وشرح التسهيل: 124/2-125-126. وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ط(1995): 120/2-123، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 231، وشرح قطر الندى، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه، الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1996): 174-175. وشرح ملحّة الإعراب: 157، وجامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط1 (2000): 247/2.

3 - يراجع الكتاب: 42/1-43، والمفصل في علم العربية: 258-259. وشرح ملحّة الإعراب: 158-159، والمقرّب: 121. وشرح الأشموني: 422/1-423. وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 236، وشرح جمل الزجاجي: 573/1-574-575-576، والأصول في النحو: 77/1، وشرح المكودي: 89-92، ومعاني النحو: 79/2-80-81-82-83.

4 - يراجع الجدول: ص من هذه الرسالة.

وتظهر إجازة أطفيش نصب القول للمفرد

المفرد، بمعنى: يذكر لفظ إبراهيم في شأنه فشمّل هذا. يا إبراهيم و هو إبراهيم ،
و " أنت إبراهيم"، و " جاء إبراهيم"، وغير ذلك من كلّ كلام يذكر فيه"¹.

لقد أقرّ في هذا النصّ جواز نصب المفرد بفعل القول، شريطة أن يحمل معنى
الجملة²؛ فالحكم على اختياره، أنه قد أزال به الكثير من الغموض في فهم الآية، لما
فيها من كلام كثير، واختلاف وتعدد في التقدير.

للإشارة، عبّر أطفيش عن هذا النوع من المرفوعات بتسمية واحدة، هي: نائب
الفاعل؛ على عكس فعله، فقد عبّر عنه بتسميتين اثنتين، إحداهما الفعل المبني
للمجهول، وهي التسمية الغالبة في تفسيره (تيسير التفسير)، وثانيهما: الفعل المبني
للمفعول، واستعمالها قليل.

جدول رقم 05: الأحكام المتعلقة بنائب الفاعل في (تيسير التفسير).

الحالة التي جاء عليها نائب الفاعل.	الأجزاء والصفحات من كتاب (تيسير التفسير)
1- نائب الفاعل ضميراً متصلاً.	ج3 ص86. ج12 ص447.
2- نائب الفاعل ضميراً مستتراً.	ج3 ص405. ج5 ص11. ج14 ص189.

1 - تيسير التفسير: 306/9.

2 - وهو بهذا يتناقض مع نصّه السابق الذي جاء فيه: " .. ولو كان القول أصله نصب الجمل، لأنه قد ينصب
المفرد ولو لم يتضمن معنى الجملة". يراجع: ص من هذه الرسالة.

ج 4 ص 297. ج 12 ص 339.	3- نائب الفاعل جاراً ومجروراً.
ج 4 ص 171، 329، 337.	4- نائب الفاعل مقدرًا.
ج 8 ص 142. ج 12 ص 117، 329. ج 13 ص 266. ج 14 ص 28، 33، 40، 58.	5- نائب الفاعل لقول مقدر.
ج 8 ص 177. ج 12 ص 210.	6- اسم المفعول عاملاً لنائب الفاعل
ج 8 ص 177.	7- تقدم نائب الفاعل على عامله.
ج 9 ص 306.	8- نائب الفاعل اسمًا ظاهرًا.
ج 12 ص 100، 297.	9- نائب الفاعل جملة.
ج 12 ص 221.	10- نائب الفاعل مصدرًا مؤولًا.
ج 15 ص 14.	11- نائب الفاعل ظرفًا.

ثالثًا: المبتدأ:

قدّم النحويون للجملة الاسمية على أنها تلك الجملة التي تبتدىء أصلاً باسم¹ ورأوا أنها تتكون- هي الأخرى- من ركنين رئيسيين هما: المسند والمسند إليه؛ يقول عنهما سيبيويه: " المسند والمسند إليه هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد

¹ - الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم، يراجع: نحو الجمل، تحقيق ودراسة: د. مختار بوعناني، الفجر للكتابة والنشر، وهران، طينانير (1995م)، ص: 30.

المتكلم منه بدءاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني
الإسناد.

والمسند هو الحكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه، والمسند إليه هو الجزء
المحكوم عليه²؛ ومن ثمّ المسند في الجملة الاسمية هو الخبر، والمسند إليه هو المبتدأ،
وقد توحد تعريفه في عرف النحاة على أنه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية للإسناد،
وحكمه الرفع³.

لقد أعطى أطفيش الجملة الاسمية حقها في التوظيف في تفسيره (تيسير
التفسير)، فقد فاق توظيف المبتدأ عنده توظيفه للفاعل؛ هذا إن دلّ على شيء فإنما
يدلّ على وزن الجملة الاسمية وطابعها الخاص في التفسير، سواء عند أطفيش أم
غيره من المفسرين؛ إذ لا يكاد أطفيش يلحظ جملة اسمية في آية إلا ووقف عندها
موردًا لها تحليلاً نحوياً.

ورأيي في هذا أنه يرجع بالأساس إلى ميزته في التأويل؛ فعلى الرغم من
توظيفه الكثير لهذا النوع من المرفوعات، وجدت صعوبة في انتقاء بعض النصوص
لما فيها من تأويل كثير.

وقد جاء توظيف أطفيش للمبتدأ في مختلف أجزاء كتابه (تيسير التفسير)، في
مائة آية وستين⁴؛ وقف فيها عند أنواعه، وأصله في التعريف والتقديم، وغير ذلك ممّا
يتعلق به من الأحكام.

من أمثلة ما ورد عنه في كتابه مايلي:

1- المبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر:

1 - الكتاب: 23/1. فالمسند والمسند إليه هما ما لا يستغني كل واحد عن صاحبه، لأن الإسناد لا يتحقق إلا
بوجودهما معاً، يراجع: المقتضب: 126/4، والمفصل: 24.

2 - معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 107-108.

3 - يراجع: شرح قطر الندى، ط1، 114، وشرح شذور الذهب: ط2: 170، وشرح الأشموني: 177/1،
وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: 105، وشرح جمل الزجاجي: 322/1، وحاشية الصبان: 275/1-276،
والكواكب الدرية: 116/1، وشرح المكودي: 43، وشرح ملحّة الإعراب: 142، والمقرب: 122، وشرح
المفصل: 221/1.

4 - يراجع الجدول: ص من هذه الرسالة.

المبتدأ نوعان، مبتدأ له خبر، ومبتدأ له د

ومن شواهد التوظيف النحوي لدى أطفيش، التي يمثل فيها لهذا النوع من

المبتدأ؛ تفسيره لقوله تعالى: ()

مستثمرًا النصّ ()²،

الآتي: " (راغبٌ) مبتدأ، و (أنت) فاعله أغنى عن خبره لتقدم الاستفهام، وهو هنا

توبيخي تعجبي؛ و(عن آلهتي) متعلق ب(راغب) ولا يضرّ الفصل ب "أنت"، لأنه

فاعل، كما يفصل الفاعل والفعل عن المفعول وهو الأصل، ولو أغنى عن الخبر"³.

خصّ أطفيش في تحليله النحوي كلمة (راغب)، وضمير المخاطب المنفصل

(أنت) فرأى للمبتدأ فاعلاً سدّ مسدّ الخبر، معللاً رأيه بتقدم الاستفهام، إذ اشترط

النحويون في المبتدأ الذي يستغني عن خبره أن يعتمد على نفي أو استفهام⁴.

فيكون أطفيش بهذا قد سلك مسار قاعدة التركيب النحوي في تفسيره لهذه

الآية، على أن (راغبًا) مبتدأ مسبق باستفهام، رافع بالوصف لمكتفى به.

غير أنه لم يقف عند هذا الوجه من الإعراب، بل زاد وجهًا ثانيًا، اختاره

الزمخشري في كون (راغب) خبرًا مقدّمًا، و(أنت) مبتدأ⁵؛ وتبين هذا في نص أطفيش

كالآتي: ".... أو (راغب) خبر، و(أنت) مبتدأ"⁶.

1 - يراجع شرح المكودي: 43، وشرح الأشموني: 1 / 177، وحاشية الصبان: 277/1، وشرح شذور الذهب: 170، وشرح ألفيه ابن مالك لابن الناظم: 105، وحاشية الخصري: 88/1، والكواكب الدرية: 116-117، ومعاني النحو: 1 / 149.

2 - مريم: الآية 46. وتتمّة الآية: 

3 - تيسير التفسير: 50/9.

5 - يراجع: شرح شذور الذهب: 171، ومعاني النحو: 149/1. غير أن أطفيش لم يشترط النفي أو الاستفهام في تفسيره لقوله تعالى: " وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون" [الأنبياء95]، حين جعل (حرامًا) مبتدأ، معلقًا كالآتي: " ولو لم يتقدم نفي واستفهام [وهو قول]، وقال ابن مالك: " يجوز بلا خلاف، وإنما الخلف في حسنه". تيسير التفسير: 345/9.

5 - قدّم الزمخشري الخبر على المبتدأ لأنه كان أهمّ عنده، والمبتدأ عنده ليس أجنبياً والتقديم في نيّة التأخير. يراجع: الكشف: 511/2. فهو يشير إلى قضية جواز الفصل ب (أنت) بالرجوع إلى الأصل.

6 - تيسير التفسير: 50/9. وقد ذكر هذا النصّ كذلك، " أبو زكريا يحي الشاوي الجزائري" (ت1096هـ) في كتابه (المحاكمات)، عند دراسته لهذا الشاهد، فيكون قد اختار رأي الزمخشري. يراجع: الدراسة النحوية في كتاب المحاكمات لأبي زكريا يحي الشاوي الجزائري (ت1096هـ)، قدور قطاوي لخضر، رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها. جامعة السانبا- وهران، 2003-2004، ص: 37.

ويبقى ترجيح أحد هذين الإعرابين صعباً

كل وجه خلافاً للأصل؛ الرفع بالوصف لما يغني عن الحبر حرف الأصل، ووجه خبراً مقدماً خلاف الأصل، وبالتالي جوّز الإعرابين انطلاقاً من الاختلاف الحاصل فيهما.

وهنا تكمن فائدة التوظيف النحوي الذي جيء به في الآية الكريمة التي يقبل سياقها كلا الإعرابين، خاصّة وإن أطفيش قد التفت إلى مسألة الفصل بـ (أنت) في كلا الوجهين، فأجازه في الوجه الأول لأنه فاعل، كما يفصل الفاعل الفعل عن المفعول وهو الأصل، وأجازه في الثاني لأنه مبتدأ و(راغب) في رتبة التأخير عنه رجوعاً إلى الأصل.

وعلى خلاف بعض المفسرين¹، يكون أطفيش من القلائل الذين رجّحوا الاثنين معاً، لكن يظهر لنا أن الوجه الأول الأنسب في الأخذ به لاستيفائه الشروط سالفة الذكر.

2- المبتدأ نكرة:

الأصل في المحكوم عليه أن يكون معرفة، لأن النكرة مجهولة غالباً، والحكم على المجهول لا يفيد²، غير أن النحويين أجازوا الابتداء بالنكرة شريطة حصول الفائدة، فأوجدوا له مسوغات كثيرة¹ تسمح له بذلك، وبالتالي تُغيّر حكمه.

¹ - رجّح أبو حيان الإعراب الأول بوجهين: أ- إنه لا يكون فيه تقديم ولا تأخير، إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ. ب- ألا يكون فصل بين العامل الذي هو (أراغب) وبين معموله الذي هو (عن آلهتي) بما ليس بمعمول للعامل، لأن الخبر ليس هو عاملاً في المبتدأ، بخلاف كون (أنت) فاعلاً. فلم يفصل بين (أراغب) وبين (آلهتي) بمبني، إنما فصل بمعموله له. يراجع: البحر المحيط في التفسير: 270/7.

² - يراجع: شرح قطر الندى وبلّ الصدى: 114-115، وشرح المكودي: 48، والأصول في النحو: 59/1، والمفصل في علم العربية: 24، وشرح ملحّة الإعراب: 142-143، وشرح شذور الذهب: 173، والمقرب: 122-123، وشرح المفصل: 225/1-226، وشرح جمل الزجاجي: 322/1-325، والأشباه والنظائر في

وبالتالي يكون أطفيش بتفسيره هذا قد قد

يجوز تعدده، وقدّر للمرفوعات مبتدآت.

ومن جملة ما ورد أيضاً عن الشيخ أطفيش فيما يخص مسألة تعدد الخبر، ما

جاء به عند تفسيره لقوله تعالى: ()

1؛ إذ يقول في نصّه: " (ذلّم الله)، (الله) هو خبر، أو بدل، أو

بيان، أو نعت على التأويل بالمعبود، (ربكم) خبر ثان أو خبر أو بدل أو نعت، بمعنى

المربّي لكم في تلك الأطوار وبعدها. (له الملك) خبر ثان أو ثالث أو خبر. (لا إله إلا

هو) خبر آخر أو خبر والأولى أنه مستأنف"2.

والملاحظ في هذه الآية أن أطفيش قدّم في تحليله النحويّ ثلاث حالات

إعرابية؛ أولها: جعل ما بعد (ذلّم) أخباراً لها، فيكون للمبتدأ الواحد أكثر من خبر

واحد، وإن كانت هذه الأخبار تتراوح بين المفرد والخبر جملة. والثانية: جعل ما بعد

(ذلّم) توابع³ لها، على أن يكون هذا التابع بدلاً أو نعتاً؛ وبالتالي يصبح للمبتدأ خبر

واحد، وهذه هي الحالة الثالثة: أن ينفرد (ذلّم) بخبر واحد، فتصبح الأخرى توابع، إما

للمبتدأ وإما للخبر.

ويتبيّن من خلال التحليل النحوي الذي وظّفه أطفيش أنه كان يقمّم الخبر

المتعدد على الخبر الواحد، وكأنه الأولى في ذلك؛ كما يتبيّن لنا أن مسألة تعدد الخبر

لا تخلو من أن تصحبها قضية التوابع بأنواعها، فلا نكاد نلمح آية تُعنى بتعدد الخبر إلا

1 - الزمر: 06، ونصّ الآية: ﴿...﴾

2 - تيسير التفسير: 241/12.

3 - ستكون لنا وقفة مع التوابع في حال الرفع في آخر هذا الفصل.

مبتدأ عند سيبويه، والصحيح أنها خبر، (الطارق

الطارق ما هو؟ لا أي شيء يقال هو الطارق؟ وكلاهما استفهاميه لتفخيم سأل
الطارق"1.

غير أن ما يميّز هذا النصّ عن سابقه، موقف أطفيش الجريء في ترجيح رأيه
على رأي سيبويه²؛ بالاعتماد على أنّ يكون المبتدأ في أصله معرفة، و(الطارق) هنا
معرفة.

فيتبيّن لنا في التحليل النحوي الذي ذكره الشيخ أطفيش، كيف سعى به إلى
الكشف عن معنى الآية الذي يحمل في دلالاته الإخبار عن الطارق، وتفخيم شأنه.

كما كان أطفيش في تفسيره لبعض النصوص القرآنية يشير إلى إعراب اللفظة
على أنها خبر، دون أن يذكر لها المصطلح النحويّ، بل يكتفي فقط بتقدير المبتدأ؛

أذكر مثلاً قوله تعالى: ()

()³؛ فقد جاء تحليله كالآتي: " (كتاب) أي: القرآن كتاب، أو

هذا كتاب، أو هو، أي: القرآن كتاب، أو هذه السورة كتاب، أو هي، أي: السورة
كتاب"4.

فيلاحظ هنا كيف وظّف أطفيش تحليلاً بسيطاً، خدم معنى الآية ويسرّ فهمها،
دون أي تعقيد، كأن يذكر إن (كتاباً) خبر لمبتدأ محذوف. ومثل هذا التوظيف النحوي
يحتسب لأطفيش ميزة من ميزات تفسيره (تيسير التفسير).

1 - تيسير التفسير: 160/16.

2 - سار ابن خالويه (ت 370هـ) على مذهب سيبويه، فقد جاء إعرابه لهذه الآية كالآتي: (ما) تعجب في
معنى الاستفهام، وهو رفع بالابتداء، و(الطارق) خبره، والتقدير: وما أدراك يا محمد أي شيء الطارق.
يراجع: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تأليف: إمام اللغة والأدب، أبو عبد الله الحسين بن أحمد
المعروف بابن خالويه. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ص: 41.

3 - ص: 29.

4 - تيسير التفسير: 189/12.

أولها: كون المصدر الذي ينسبك من الفعل وحر

التفضيل (أعرف) التي وظّفها أطفيش في تحليله الاوتويه لان يحون هذا المصدر المنسبك اسماً لـ (كان).

وما يظهر على أطفيش في هذا التحليل الذي جاء به، أنه لم يتناول مسألة اجتماع معرفتين في هذا الباب، كما تناولها النحاة؛ إذ جعلوا الأصل في أنه إذا حصل بعد كلمة (كان) معرفتان، كان لك أن تجعل أيهما شئت الاسم، وجعلت الآخر خبراً لها، فأجازوا القول: كان أخوك زيداً، كما أجازوا: كان زيد أخاك¹.

أمّا أطفيش، فقد ميّز بين المعرفتين بناءً على عدم جواز أن توصف (أن) وصلتها، فأشبهت المضمرة الذي لا يوصف، والمضمرة هو أعرف المعارف²؛ فينبغي أن يكون ما أشبهه بمنزلته، فوجب أن تكون (أن) وصلتها أعرف من الأول، وإذا كان أعرف منه وجب أن يُجعل الاسم، وما قبل (إلا) يكون خبراً³.

فُفهم من هذا أنّ رأي أطفيش يقوم على الإتيان بالاسم الذي يعلمه المخاطب، فيجعل اسماً للفعل الناقص⁴، والإتيان بالذي يجهله فيجعل خبراً له.

ثانيها: لو كان (دعوى) اسماً لـ (كان)، الأصل أن يلحق بـ(كان) تاء تأنيث ساكنة؛ فاعتمد في رأيه على ما ذهب إليه الزجاج¹، باعتبار القول بـ(كان) دالاً على أنّ الدعوى في موضع نصب.

¹ - يراجع: الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت377هـ)، حققه وقدم له الدكتور حسن شادلي فرهود، كلية الآداب جامعة الرياض، مطبعة دار التأليف، ط1(1969م): 99/1، والأصول في النحو: 83/1، والفوائد والقواعد: 212.

² - ذكر النحويون في المعرفة ستة أقسام: المضمرة كـ (هم)، واسم الإشارة كذي، والعلم كهند، والمحلى بالألف واللام كالغلام، والموصول كالذي، وما أضيف إلى واحد منها كابني. يراجع: شرح ابن عقيل: 76/1. واختلفوا في أعرفها، فجعل ابن السراج المبهمة (اسم الإشارة) أعرف المعارف؛ أما السيرافي فرجح أن يكون أعرفها الاسم العلم، وجمهور النحويين يقولون: أعرف المعارف المضمرة. يراجع: الفوائد والقواعد: 395. وقد خصّ ابن الحاجب أن يكون الأعرف المضمرة المتكلم ثمّ المخاطب. يراجع: شرح كافية ابن الحاجب: 234.

³ - يراجع: الفوائد والقواعد: 213.

⁴ - سميت هذه الأفعال ناقصة، لأنها لا يتمّ بها مع مرفوعها كلام تام، بل لا بدّ من ذكر المنصوب لتمام الكلام، فمنصوبها ليس فضلة، بل هو عمدة لأنه في الأصل خبر للمبتدأ؛ وإنما نصب تشبيهاً له بالفضلة؛ بخلاف غيرها من الأفعال التامة، فإن الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع، ومنصوبها فضلة خارجة عن التركيب. يراجع: شرح التسهيل: 338/1، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي. 75/2، والأشباه والنظائر في النحو: 196/2، وجامع الدروس العربية: 271/2.

وقد تناول أبو حيان قضية اللبس حين فـ

(كان)، و (أن قالوا) خبرها؛ معتمداً في تفسيره على التحليل الآتي. إذا لم نحن فـ ريبه
لفظية ولا معنوية تبين الفاعل من المفعول، وجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، نحو:
ضرب موسى عيسى؛ وكان وأخواتها مشبهة في عملها بالفعل الذي يتعدى إلى واحد،
فكما وجب ذلك فيه وجب ذلك في المشبه به وهو (كان)؛ و(دعواهم) و(إلا أن قالوا)
لا يظهر فيهما لفظ يبين الاسم من الخبر، ولا معنى؛ فوجب أن يكون السابق هو
الاسم، واللاحق الخبر¹.

كما اعتمد النحويون اللبس حالة من حالات وجوب² تقديم الاسم على الخبر،
وهو الأصل؛ وقصدوا باللبس غياب الإعراب، كقولهم: "كان أخي رفيقي"، إذ لا
يجوز تقديم (رفيقي) – على أنه خبر – لأنه لا يعلم ذلك، لعدم ظهور الإعراب، كما
مرّ.

وما نقوله، إنّ أطفيش ما كان ليصل إلى الكشف عن معنى الآية إلا بمعونة
علم النحو؛ فالتحليل النحوي الذي وظفه أزال الغموض عن الآية ويسر فهمها، حتّى
وإن كان ما يميّزها اجتماع رأيين مختلفين في تفسيرها، كما هو مبين في خاتمة تحليل
أطفيش عندما أورد رأي من يخالفه، ونقله على الجواز فقط.

وتجدر الإشارة إلى ما أفادنا به أطفيش في هذا الباب، عند تفسيره لقوله

تعالى: ()

)

1 - البحر المحيط: 13/5.
2 - استثنى النحويون في جواز توسط أخبار (كان) ما يلي: أ- أن يكون الخبر ضميراً متصلًا، والاسم كذلك،
نحو: كنتك، أي: كنتُ مثلك. ب- أن يكون الخبر مقروناً بـ (إلا)، نحو: ما كان زيدٌ إلا قائماً، أو في معنى
المقرون بـ (إلا)، نحو: إنما كان زيد قائماً، أي: ما كان زيد إلا قائماً. ج- خوف اللبس، نحو: كان أخي
رفيقي. فيجب في مثل هذه الحالات تأخير الخبر على الاسم. يراجع: شرح جمل الزجاجي: 376/1، وشرح
الأشْمونِي: 230/1-231، وشرح ابن عقيل: 214/1، وأوضح المسالك: 218/1.

وبالتالي يبطل عملها، فتبقى (ما) على نفيها دوز
ومبتدأ على سبيل التقديم والتأخير.

أمّا الرأي الثاني، فاختر أطفيش أن تجري فيه (ما) مجرى (ليس) بإعمالها¹،
حين قدر لها اسمًا محذوفًا ناب عنه الجار والمجرور (لكم)، على أن يكون هذا
المحذوف اسم فاعل له فاعل سدّ مسدّ الخبر.

فيلاحظ أنه يشير في توظيفه لهذا الرأي إلى النوع الذي يكون فيه المبتدأ رافعًا
لمكتفى به²، ومثل له في تحليله بـ: " ما قائم الزيدان". فكان المعنى: ما ثابت لكم وليّ
ولا نصير.

وقد ذكر أبو حيان الوجهين كذلك في تفسيره لهذه الآية، حين أجاز أن تكون
(ما) تميمية³، كما أجازها حجازية⁴، وفي هذا الوجه قدّم تحليلًا مخالفًا لما أورده
أطفيش، فذكر أن جواز أن تكون (ما) حجازية قائم على مذهب من يجيز تقدّم خبرها
إذا كان ظرفًا أو مجرورًا⁵.

وعلى كلّ، يبقى هذا التحليل النحوي الذي وظّفه اطفيش في تعامله مع الآية
القرآنية المذكورة سلفًا مفيدًا لمعنى الآية وتفسيرها – سواء أعملت (ما) أم لم تعمل-
فقد أفاد النفي فيها أن الله سبحانه هو الوليّ النصير، لا يشاركه أحد في أمره.

اسم أفعال المقاربة:

- 1 - ذكر السيوطي فائدة (ما) في القرآن، فأورد قول الشيخ تاج الدين بن مكنوم، ما نصّه: "لم تقع (ما) في القرآن إلا على لغة الحجاز، ما خلا حرفًا واحدًا وهو: ﴿مَآءٌ﴾". [النمل: 81].
- 2 - على قراءة حمزة، فإنها هنا على لغة تميم. الأشباه والنظائر في النحو: 75/2.
- 3 - كانت لنا وقفة عند هذا النوع من المرفوعات، في ص من هذه الرسالة.
- 4 - ذكر سيبويه أن بني تميم يجرونها مجرى (أما) و(هل)، أي لا يعملونها في شيء، لأنها ليست بفعل، وليست كليس، ولا يكون فيها إضمار. يراجع: الكتاب: 57/1.
- 5 - ألق الحجازيون بليس في العمل (ما) النافية، بشرط تأخير الخبر، وعدم تقدّم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر على اسمها، وبقاء نفيه، وفقد إن، واشتراطوا فيها هذه الأمور لأن عملها بحق الشبه لا بحق الأصل. يراجع: شرح التسهيل: 368/1-369، والإيضاح العضدي: هامش ص 109، وشرح المكودي: 58، وشرح قطر الندى: 137، وشرح شذور الذهب: 181-182، والمقرّب: 157، وشرح الأشموني: 254/1، وشرح ابن عقيل: 237-235/1، وأوضح المسالك: 246-254 / 1، وجامع الدروس العربية: 293-292/2.
- 5 - يراجع البحر المحيط: 554/1.

ومن الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها

أن تذكر في باب كان، لمساواتها لها في الدخول على مبدئ وحبر، ورفع الاسم ونصب الخبر¹.

وقد أتى أطفيش عند هذا النوع من الأفعال في كتابه (تيسير التفسير)، في موضعين اثنين:

الأول مع الفعل (عسى)، حين فسّر قوله تعالى: ()

()²؛ فاعتمد التحليل الآتي: "الكون تام اسم

(عسى)، و(قريباً) خبر (عسى)؛ أو اسم (عسى) مستتر، و(قريباً) خبر (يكون)، و(أن يكون) خبر (عسى)، ونصب (قريباً) على الخبرية، أو على الخبرية الظرفية، أي في زمان قريب؛ ويجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً، أي: أن يكون كوناً قريباً، والكون تام³.

نرى هنا كيف يقدم أطفيش احتمالين اثنين عن اسم (عسى)؛ فحمل الاحتمال

الأول كون المصدر المنسبك (أن يكون) اسماً لـ (عسى)، وبالتالي يجعل (قريباً) خبرها؛ وهذا قليل في ورود خبرها غير فعل مضارع، لأنه يتنافى مع القاعدة النحوية التي تشترط أن يكون خبر هذه الأفعال فعلاً مضارعاً، أمّا (عسى) فذكر النحويون عنها كثرة أن يقترن خبرها الذي هو فعل بـ (أن)، للدلالة على الاستقبال⁴.

إن التحليل النحوي الذي وظفه أطفيش في تفسيره حرص فيه على النظر إلى

صحة المعنى الذي كان يرمي إلى الكشف عنه في هذه الآية؛ إذ إن استعانتها بعلم النحو جاءت بإعمال (عسى) – التي تفيد المقاربة بالترجي⁵ - عمل (كان)؛ أما المعنى

¹ - يراجع: شرح التسهيل: 389/1، والمقرب: 152.

² - الإسراء: 51. ونص الآية: ﴿...﴾

³ - تيسير التفسير: 192/8.

⁴ - يراجع المقرب: 154، وشرح شذور الذهب: 179، ومعاني النحو: 268/1 و- 274.

⁵ - معنى (عسى) مقارنة الأمر على سبيل الترجي. يراجع: شرح شذور الذهب: 178، شرح الأشموني: 273/1، وشرح ابن عقيل: 253/1، ومعاني النحو: 268/1، و274.

فيتبين من هذا النصّ اهتمام أطفيش وتر

القرآنية، فاختر أن يكون اسمها ضمير شأن¹، وعلى هذا حالت الجملة في موضع نصب على الخبر؛ لكن يبقى الإشكال في هذا الوجه من الإعراب أنه لا يوجد ما يعود على اسم (كاد)، فالفعل (تزيغ) رفع اسماً ظاهراً بعده. وهذا ما أشار إليه أبو حيان في تفسيره، عند قوله: "إذا قدرنا فيها ضمير الشأن كانت الجملة في موضع نصب على الخبر، والمرفوع ليس ضميراً يعود على اسم (كاد)، بل ولا سبباً له"².

يتقدّم بذلك الخبر على اسمها، **وعن الألويسي، أنّ سيبويه يرى في جملة خبر (كاد) أنّها لا تحتاج إلى رابط إذا أخبرت عن ضمير الشأن**³.

كما اختار أيضاً أطفيش أن يكون اسمها ظاهراً، وهو (قلوب)، فيتقدم بذلك الخبر على اسمها؛ وقد اعتمد في هذا الوجه من الإعراب على رأي النحويين الذي ينصّ على جواز أن يتقدم خبر هذه الأفعال على اسمها⁴، باعتبار أنّ في الفعل الذي هو خبر لها ضمير الاسم، وقد زاد عليه، كما هو مبين في التحليل النحوي الذي جاء به في تفسيره، أنّ توالي الأفعال وارد، فلا لبس في ذلك.

وللألويسي البغدادي توضيح في هذه المسألة، فقد ذهب إلى أنّ قراءة الفعل (تزيغ) بـ (الياء) بدل (التاء)، تمنعه من أن يكون خبراً لـ(كاد) لتذكير ضمير (تزيغ)، وتأنيث ما يعود إليه⁵.

ويبدو أن ما ذكره عن هذه القراءة رجع فيه إلى الأصل، فالأصل: قلوب فريق منهم تزيغ، على أنّها مبتدأ وخبر قبل دخول (كاد) عليهما؛ فيلاحظ أنّ الفعل ورد متأخراً على الاسم المؤنث، وبالتالي وجب تأنيث ضميره.

1 - هو ضمير غائب، يأتي صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام، السامع حديثه، والفرق بين الضمائر أنه لا يعطف عليه، ولا يؤكد، ولا يبدل منه، ولا يتقدّم خبره عليه، ولا يفسّر بمفرد. يراجع: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 271/2.

2 - البحر المحيط: 518/5.

3 - روح المعاني: 56/11.

4 - ذكر ابن مالك أن جواز توسط أخبار أفعال المقاربة تفضيلاً لها على إنّ وأخواتها فيقال: كاد يطيرون الزيدون. يراجع: شرح التسهيل: 395/1.

5 - يراجع: روح المعاني: 56/11.

أما الاختيار الثالث، أن يكون اسمها ضم

والأنصار، والجملة في موضع الخبر؛ بيّنه الضمير في (منهم).

هذا الوجه عدّه أبو حيان أضعف بكثير من سابقه، من حيث أضر في كاد

ضمير ليس له على من يعود إلا بتوهم؛ فرجّح في آخر تفسيره أن يدعى في (كاد)
زيادتها، وهي ليست بعاملة ولا معمولة، مع بقاء معناها¹.

إنّ ما يلاحظ في النصّ الذي وظّفه الشيخ أطفيش عند تفسيره للآية الكريمة،

أنه لم يركّز فيه على تعيين الخبر، لكنه التفت إلى مسألة هامة تتعلق بخبر أفعال
المقاربة، هي ما اشترطه النحويّون من أن يكون هذا الخبر فعلاً مضارعاً، رافعاً
لضمير الاسم، مقروناً بـ " أن " إذا كان الفعل (حرى) أو (اخلوق)؛ أمّا (كاد) فالشائع
في خبرها وروده غير مقرون بـ (أن)²، مثلما جاء في هذه الآية.

كما نلاحظ في جملة هذه الأسماء التي خصّها أطفيش بـ (كاد)، أنه لم يركّح
واحدًا منها على الآخر؛ فكلها من حيث المعنى مقصود في الآية، إذ تفيد الرجوع من
حالة محطّوة إلى غفران وتوبة على فريق من القوم الذين كادوا لا يثبتون على اتّباع
الرسول صلى الله عليه وسلم، لشدة العسرة.

خبر الأحرف المشبهة بالفعل:

وهي عند النحويّين ستة³: إن، وأن، وكأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ؛ تدخل على
الجملة الاسمية، فتتصبّ الأوّل ويسمّى اسمها، وترفع الثاني ويسمّى خبرها⁴، بعكس
(كان).

1 - يراجع: البحر المحيط: 519/5.

2 - يراجع: شرح التسهيل: 391-395/1، وأوضح المسالك: 278/1، شرح ابن عقيل: 259/1، وجامع
الدروس العربية: 286-288/2.

3 - عدّها سيبويه خمسة، فأسقط (أنّ) المفتوحة، لأن أصلها (إنّ) المكسورة. يراجع: شرح ابن عقيل:
274/1، وشرح التسهيل: 5/2.

4 - مذهب البصريين أنها عاملة في الجزعين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو
باق على رفعه الذي كان له قبل دخول (إنّ)، وهو خبر المبتدأ. يراجع: شرح ابن عقيل: 276/1 وما يليها.

الملاحظ في بداية النصّ الذي أتى به أط

اختار أنه يكون خبر (إنّ) واقعًا شبه جملة متعدّد؛ فجعل (معكم) اولاً، و(من المنتظرين) ثانيًا، إذ يصلح القول: إني معكم، كما يصلح: إني من المنتظرين.

كما اختار أيضًا أن يكون لـ (إنّ) خبر واحد دون أن يتعدّد، قاصدًا به (من المنتظرين)؛ وعلى هذا يكون للجار والمجرور (معكم) وجهان من الإعراب:

الأول: تعليقه بالخبر الذي هو (من المنتظرين) شريطة أن يتوسّع لكونه ظرفًا، وهذه إشارة من أطفيش إلى ميزة العرب في أنها تتسّع في الظروف ما لم تتسع في غيرها، والسبب في اتساعها في الظروف من بين سائر المعمولات أنّ كل كلام لا بدّ فيه من ظرف ملفوظ به أو مقدّر¹.

أما الوجه الثاني: في أن يكون حالاً من ضمير الاستقرار الدال عليه الخبر (من المنتظرين). فبيّن هذا النوع من الحال الوارد شبه الجملة والمقدّم على عامله أن انتظاره سيكون مع غيره ممّن خصّهم في الآية، لا لوحده.

وقد رشّح أطفيش في خاتمة تحليله النحويّ أن يكون الجار والمجرور (معكم) متعلّقًا باسم محذوف قدره في الآية بـ(منتظر)؛ وهو الأصل برأبي، لأن الظروف والمجرورات لا تكون أخبارًا إلا بنيابتها مناب الخبر على أنها معمولات له، فهي متعلّقة به².

وجاز هنا حذف الخبر وإقامة الجار والمجرور مقامه لأن هذا الحذف يُفهم منه المحذوف، كجواز القول: زيد في الدار، إذا أريد: مستقر في الدار. أمّا إذا أريد معنى: ضاحك في الدار، لم يجز بل لا بدّ من الإتيان بـ(ضاحك)، لأنه لا يعلم من (في) أن المحذوف ضاحك³.

ومن هنا يتبين لنا أن هذا التوظيف النحويّ الذي عمد فيه أطفيش إلى إبراز خبر (إنّ) في الآية، كان يهدف من ورائه إلى الكشف عن المعنى وتيسيره، فقد أفاد

1 - يراجع: شرح جمل الزجاجي: 440/1.

2 - يراجع: شرح جمل الزجاجي: 330 /1، وجامع الدروس العربية: 302/2.

3 - يراجع: شرح جمل الزجاجي: 330/1.

فقال: "... وقيل: (لا) عاملة عمل (إنّ)، و(حين) محذوف، أي: لهم"¹.

يظهر من خلال هذا التحليل الذي استعان به أطفيش في تفسيره للآية أنه لم يقتصر فيه على إبداء رأيه حين أعمل² (لات) عمل (ليس)، على أن يكون اسمها محذوفاً؛ بل زاد في آخر تحليله نقل قول³ من يعملها عمل (إنّ)، فيكون محذوفها خبراً، وتقديره كما جيء به هو الجار والمجرور (لهم).

وتبقى الغاية من هذا التوجيه الإعرابي الذي أحالنا عليه أطفيش إثراء اللغة عامة، والنحو خاصة؛ دون أن تؤثر هذه الوجوه التي استقصاها⁴ في معنى الآية، إذ أفاد النفي فيها تأخر الذين أهلكوا فيما نادوا إليه من منجا وغوث.

سابعاً: التوابع في حالة الرفع:

التابع في اللغة من تبع الشيء تبعاً وتباعاً في الأفعال، وتبعته الشيء تبعاً، سرت في إثره... وأتبعه الشيء: جعله له تابعاً. والتابع: التالي⁵.

وفي الاصطلاح: يطلق على ما يفتقر إلى تقدم غيره عليه، ويعمّ التوكيد، والنعت، والعطف بنوعيه، والبدل؛ ويعرب إعراب ما قبله⁶.

لقد تعرّض أطفيش إلى مواضع عديدة¹ تتعلّق بالتوابع في حال الرفع، يستثنى منها من حيث ورود بكثرة التوكيد؛ أمّا بقية التوابع فلا تتفاوت فيما بينها؛ إذ جاء توظيفها في كتاب (تيسير التفسير) كثيراً ومعتبراً.

1 - تيسير التفسير: 164/12.

2 - يقول أطفيش في بداية تحليله النحوي الذي وظفه في تفسير هذه الآية: "(لا) حرف نفي كلي، واسمها محذوف، أي: لا الحين أو لا حينهم، و(حين) خبرها". تيسير التفسير: 164/12. فيبدو أنه مال هنا إلى مذهب سيبويه الذي يعملها عمل (ليس). يراجع الكتاب: 57/1، وارتشاف الضرب: 111/2، والبحر المحيط: 133/9.

3 - وهو قول الأخفش: كما ذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب: 111/2، والبحر المحيط: 133/9.

4 - وأورد أطفيش في تحليله رأياً ثالثاً، فقال: "وقيل: دخلت على فعل ناصب لـ (حين)، على المفعولية، أي: ولا يرون حين مناص، أو لا يجدون حين مناص". تيسير التفسير: 164/12، وهو قول الأخفش كذلك على إضمار فعل. يراجع: ارتشاف الضرب: 111/2، وشرح التسهيل: 375/1.

5 - يراجع: لسان العرب: 1/293.

6 - يراجع: الفوائد والقواعد: 354، وشرح التسهيل: 286/3 و 306، وشرح ملحّة الإعراب: 249، وجامع الدروس العربية: 3/221، والكواكب الدرية: 2/316.

المرفوعات.	الآيات	الأجزاء والصفحات.
الفاعل.	110	ج1ص118، 207، 217، 238، 429. ج2ص222، 223، 291. ج3ص69، 209، 316، 520. ج4ص95، 99، 111، 171، 294، 336، 387، 453. ج5ص187، 346، 408. ج6ص318، 368، 455. ج7ص45، 121، 122، 252، 255، 329، 365. ج8ص142، 156، 261، 326، 327، 350. ج9ص32، 44، 50، 51، 114، 117، 130، 213، 237، 253، 297، 308، 347، 379، 380. ج10ص228، 367، 385. ج11ص41، 82، 130، 184، 194، 260، 261، 308، 350، 368، 375، 383، 384، 433، 440. ج12ص52، 104، 179، 290، 328، 339، 353، 358، 359، 361، 447. ج13ص05، 40، 100، 140، 258، 268، 374، 430. ج14ص28، 60، 128، 183، 292، 336، 357، 426. ج15ص15، 66، 110، 195، 244، 440، 452. ج16ص49، 58، 256، 314، 322، 323، 351.
نائب الفاعل.	25	ج3ص86، 405. ج4ص170-171، 327-329، 336-337، 491. ج5ص10-11. ج8ص142، 177. ج9ص306. ج12ص100-101، 117، 210، 221، 297، 330-328. ج13ص266. ج14ص28، 33، 40، 58، 189، 339، 447. ج15ص14.
المبتدأ.	160	ج1ص207، 282. ج2ص140، 223، 377، 402، 439. ج3ص42، 121، 208-209، 391. ج4ص99، 150، 170- 171، 294، 295، 305-307، 329، 353، 412، 436، 453، 463-464، 473-474، 505. ج5ص142، 346، 398، 408. ج6ص129، 153، 213، 225، 359-361، 413. ج7ص105، 114-115، 228، 252، 255، 301، 357، 380، 381. ج8ص85، 88، 337-338، 349، 350، 378، 442. ج9ص50، 117، 197، 238، 253، 342، 345، 347، 380، 398، 431. ج10ص75، 112، 126، 167، 186، 192، 380. ج11ص15، 112، 121، 130، 138، 159، 194، 320، 406، 440، 442، 457. ج12ص59، 94، 104، 117، 129، 142، 158، 170، 182، 189، 213، 214، 241، 296، 299، 336، 339، 353، 361، 364، 366، 383، 395، 443، 447. ج13ص36، 56، 107، 124، 173، 174، 210، 217، 220، 249-250، 284، 293، 304، 367-368، 372، 413، 430. ج14ص16،

<p>39، 58، 57، 35، 31 ج15ص54، 10 ج16ص26، 58، 160، 188، 198، 218، 256، 314، 316، 351، 352، 381، 422.</p>		
<p>ج1ص207. ج2ص140، 155، 222-223، 263، 264، 377، 383، 439، ج3ص42، 208-209، 305، 391. ج4ص78، 99، 139، 150-151، 170-171، 294، 295، 305-307، 329، 436، 463، 473-474، 475. ج5ص28، 142، 291، 309، 346، 362، 398، 408. ج6ص64، 129، 225، 265، 321، 359-361، 393، 413، 441، 444، 450-451. ج7ص114، 228، 234، 252، 255، 256، 301، 357، 380- 381. ج8ص06، 08، 85، 88، 349، 350، 378، 442. ج9ص41-42، 50-51، 64، 109، 117، 120، 197، 253، 306، 345، 347، 372، 375، 380، 387، 431، 438. ج10ص167، 192، 380. ج11ص15، 112، 121، 130، 138، 159، 194، 215-217، 320، 368، 380، 432، 440، 442-443، 457. ج12ص34، 59، 94، 129، 142، 182، 189، 213، 214، 215، 218، 233، 241، 336، 353، 361، 364، 383، 403، 443، 447. ج13ص45، 107، 124، 140، 173، 174، 182، 192، 200، 202، 210، 220، 249-250، 255، 284، 293، 304، 367، 413، 421، 430. ج14ص16، 31، 35، 58، 125، 189، 213، 426، 433، 460. ج15ص54، 65، 136، 186، 206، 387، 395، 400، 404، 426، 477. ج16ص26، 52، 58، 105، 112، 120، 156، 160، 162، 188، 198، 218، 256، 314، 316، 322، 330، 351-352، 375، 389، 422.</p>	<p>194</p>	<p>خير المبتدأ.</p>

<p>ج5ص10. ج 11ص64، 138. ج12ص341. ج14ص60. ج15ص15، 18، 110.</p>			<p>اسم كان وأخواتها.</p>
<p>ج1ص217. ج6ص270. ج10ص230. ج12ص104- 105، 163. ج15ص277.</p>	<p>20</p>	<p>اسم الحروف العامة عمل (ليس).</p>	
<p>ج6ص161. ج8ص192.</p>		<p>اسم أفعال المقاربة.</p>	
<p>ج1ص207. ج2ص223-222، 291-292، 363، 389. ج4ص111. ج6ص320، 353. ج7ص43-44، 80، 228، 387. ج8ص88، 100، 337-338. ج9ص379. ج10ص75، 315، 407. ج11ص184، 260، 370، 402، 472. ج12ص60، 100، 181، 208، 217-218، 364، 439، 440. ج13ص56، 71، 140، 226. ج14ص99، 306، 426. ج15ص69، 289، 335. ج16ص120، 248، 330، 374.</p>	<p>56</p>		<p>خبر إنّ وأخواتها.</p>
<p>ج2ص138-139. ج5ص343. ج6ص368، 402. ج7ص194. ج12ص164، 359. ج13ص60-61.</p>		<p>خبر (لا) النافية للجنس</p>	
<p>وزّعها، في الإحصاء، مع أنواع المرفوعات.</p>			<p>التوابع في حالة الرفع.</p>



*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الفصل الثاني

في الأصل، فالتفت في تحليله إلى مسألة تعدّي وكسا.

وذكر سيبويه في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، قال: " فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدّي إلى الثاني كما تعدّي إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدًا درهمًا، وكسوت بشرًا الثياب"¹.

ويبدو أن أطفيش في سعيه إلى ترتيب مفعولي الفعل (يؤتي) المتعدّي إلى اثنين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، قد اعتمد على تفسيرين اثنين؛ هما:

الأول: وظّف فيه الصناعة الإعرابية؛ فكشف في تحليله الذي أورده أنه قد نقل عن السهيلي، حين اختار أن يتقدّم المفعول الثاني (كلّ) على المفعول الأول (فضله)؛ لأن الثاني برأيه لا يصلح أن يكون فاعلا في المعنى، بل هو مفعول باللفظ والمعنى، على عكس (فضله) الذي هو مفعول في اللفظ فاعل في المعنى².

هذا وتجاوز أطفيش ما ذهب إليه، فاعترض رأي³ من فسّر معنى الفعل

(يؤتي) بـ (ينيل)، فيصبح (كلّ) مفعولا أولاً لأنه فاعل في المعنى؛ أي: ينال كلّ ذي فضل فضله، وعليه يكون (فضله) مفعولا باللفظ والمعنى.

¹ - الكتاب: 37/1، فتقول أعطى عبد الله زيدًا، ولا يذكر ما أعطاه؛ وأعطى عبد الله درهمًا، ولا يذكر من أعطاه. وهو ما ذكر في المقتضب: 93/3، والأصول في النحو: 177/1، وشرح التسهيل: 152/2، والإيضاح العسدي: 173/1، والمقرّب: 121/1، وشرح ملحّة الإعراب: 159، وارتشاف الضرب: 273/2، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 11/2 وما بعدها، والبدیع في علم العربية للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات مجد الدين بن الأثير (ت606هـ)، تحقيق ودراسة: د فتحي أحمد عليّ الدين، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، ط1: 138 / 1

² - الأصل في المفعول الذي هو فاعل معنى على المفعول الذي ليس كذلك. كزيد من مسألة: أعطيت زيدًا درهمًا، فإنه مفعول في اللفظ فاعل في المعنى لكونه آخذًا ومتناولًا، بخلاف الدرهم فإنه مفعول في اللفظ والمعنى، فأصله أن يتأخر، وأصل الآخر أن يتقدّم. يراجع: شرح التسهيل: 152/2، والأصول في النحو: 177/1، والمقرّب: 121/1.

³ - اختار الزمخشري في تفسيره الكشاف: 258/2، أن يكون المعنى: يعطي في الآخرة كلّ من كان له فضل في العمل وزيادة، فيه جزاء فضله لا يبخص منه. أمّا ابن عطية، فقد اعتمد في تفسيره للآية على عود الضمير، موظفًا احتمالين اثنين؛ الأول: أن يكون الضمير في (فضله) عائداً على (ذي)، فيكون المعنى: ثواب فضله وجزاءه. والثاني: أن يعود الضمير على الله عزّ وجلّ، أي: يؤتي الله فضله كلّ ذي فضل. يراجع، المحرّر الوجيز: 236/7.

النحو للتعبير عن معنى الآية وتفسيرها، قائلاً:

(يبصر) معلقاً بالاستفهام، ويقدر مثله للآخر لا على السراح .

يشترك هذا التحليل النحويّ الذي وظفه أطفيش للآية الكريمة مع التحليل الذي خصّه بالآية السابقة، في كون المفعول به ورد فيهما جملة اسمية؛ يبقى أنّ جملة المفعول في هذه الآية معلق عليها بالاستفهام لا بالنفي.

هذا ويرشح في تحليله أن تكون جملة المبتدأ والخبر (أيكم المفتون) مفعولاً به للفعل (تبصر)، كما يرشحها للفعل (يبصرون)؛ على أن يقدر للآخر مثله، فينفي بذلك أن يكون في الآية تنازع فعّلين في معمول واحد.

والتنازع في اللغة يعني: التخاصم. وتنازع القوم: اختصموا².

وفي الاصطلاح: تقدّم عاملين أو أكثر على معمول، بحيث يكون كلّ من العاملين أو من العوامل المتقدمة طالباً لهذا المعمول، وذلك نحو: جاء وأكرمت خالد: فالعاملان (جاء) و(أكرمت) فعّلان متنازعا على (خالد) فالأول يطلبه فاعلاً والثاني يطلبه مفعولاً به³.

ولابن عطية في تفسيره لهذه الآية رأي آخر، فقد اعتبر الكلام تاماً في قوله (ويبصرون)، ثمّ يستأنف قوله تعالى بجملة (بأيكم المفتون)⁴؛ وهو بهذا التحليل يشير إلى أن جملة (بأيكم المفتون) ليست في موضع المفعولية.

ويفسّر عدم إبداء أطفيش لهذا الرأي في تفسيره لهذه الآية باحتمالين؛ إمّا أنه لا يقتنع بهذا التحليل، فليس فيه ما يخدم معنى الآية، وإمّا أنه لم يطلع على تفاسير غيره أثناء تعامله مع هذه الآية اقتناعاً برأيه.

1 - تيسير التفسير: 219/15.

2 - لسان العرب: 170/6.

3 - ويسمى أيضاً باب الأعمال. يراجع معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 220.

4 - يراجع المحرر الوجيز: 29/15.

وقد رجّح أبو حيان على هذين الوجهين

موصولة¹؛ فتختصّ بإعراب آخر يخالف ما قدّمه اطفيس في تحليه.

وما نخرج به من خلال هذا التوظيف النحوي، القول بأن اهتمام أطفيس ببيان

محلّ (ما) من الإعراب، قد كشف لنا عن أنّ تفسير الآية كلة مبني على دلالة (ما) فيها، فالنفي ليس كالاستفهام.

6- المنصوب على الاشتغال:

الاشتغال في عرف النحاة أن يسبق اسم عاملاً في ضمير عائد إلى ذلك الاسم

المتقدّم؛ واشتغال العامل يتناول اشتغال الفعل، نحو: أزيذاً ضربته، واشتغال غير الفعل، نحو: أزيذاً أنت ضاربه.

ولأسلوب الاشتغال أركان هي:

أ- المشغول عنه: وهو الاسم السابق، الذي شأنه أن يعمل فيه العامل؛ ويشتترط فيه أن يكون متقدّمًا.

ب- المشغول: وهو العامل نصباً أو رفعاً؛ ويشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله، وفيشمل الفعل المتصرف، واسم الفاعل، واسم المفعول، وألاً يفصل بينه وبين الاسم السابق.

ج - المشغول به: وهو ضمير الاسم المتقدّم؛ ويشترط فيه أن يكون ضميراً معمولاً للمشغول².

وغالبا ما يتوسّط ذكره في كتب النحو بين المرفوعات والمنصوبات، لأن بعضه من المرفوعات، وبعضه من المنصوبات؛ فالاسم المشغول عنه باعتبار نصبه ورفع حالات من حيث الوجوب والجواز³.

¹ - يراجع البحر المحيط: 566/10.

² - يراجع: شرح التسهيل: 136/2 وما بعدها، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: 102/2 وما بعدها، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أنعم هريري. دار المأمون للتراث: 614/2 و625، وشرح قطر الندى: 319-320، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 141/2 وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ط5، 1/405، وشرح كافية ابن الحاجب: 139، والتذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 292/6، وجامع الدروس العربية: 20/3..

³ - للاسم المشغول عنه باعتبار نصبه ورفع حالات من حيث الوجوب والجواز، هي:

أبيكم إبراهيم) منصوب على الإغراء، أي: الزه

ب(أعني) أي: أعني بالدين ملة أبيكم؛ قيل: أو معون مطلق من معنى نفي الحرج،

لأن معناه التوسعة على حذف مضاف، أي: وسّع عليكم توسعة ملة أبيكم، وهذا

عجيب¹.

فيتبين لنا كيف يستهدف في تحليله كلمة (ملة)، فاختر أن يكون النصب فيها

على الإغراء بتقدير الفعل المناسب له، وهو (الزم)، لأن ملة إبراهيم شيء يحمد

العكوف عليه.

كما توسّع أيضاً فزاد جواز أن تكون منصوبة بفعل غير الفعل (الزم)، وهو

(أعني)، أي: منصوبة على الاختصاص².

وما يلاحظ هنا أن أطفيش تجاوز ما ذهب إليه، فهو لا يرضى عن رأي من

فسّر نصبها على المفعولية المطلقة³ بحذف مضاف؛ ودلّ على ذلك بقرينة (وهذا

عجيب).

فيكون بهذا الردّ قد اتخذ موقفاً إيجابياً في ترجيحه للمعنى المناسب الذي أفادته

كلمة (ملة) في سياقها الواردة فيه؛ كما كان لهذا التوظيف النحوي لدى أطفيش إسهام

ضروري وهادف، فقد استطاع بالإضافة إلى تفسير المعنى وتوجيهه، أن يبرز قيمة

جمالية تجلّت في الأساليب النحوية وتراكيبها التي تعنى بها اللغة العربية.

8- العامل في المفعول به اسم الفاعل:

¹ - تيسير التفسير: 437/9 وما بعدها.

² - من المنصوب مفعولاً به بفعل واجب الإضمار باب الاختصاص، وقدرة سيبويه بـ (أعني)؛ وهو أسلوب خبري جاء في صورة النداء من باب التوسّع، نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة؛ فمع موافقته للمنادى في اللفظ قد خالفه فيه من ثلاثة أوجه؛ أحدهما: أنه لا يستعمل مبدوءاً به، الثاني: أنه لا يستعمل معه (يا) ولا غيرها من حروف النداء، الثالث: أنه استعمل معرفاً بالالف واللام. يراجع: شرح الكافية الشافية: 1374/3 وما = بعدها، وهمع الهوامع: 22/2، وشرح ابن عقيل: 296/2 وما بعدها، وشرح شذور الذهب: 202، وجامع الدروس العربية: 18/3.

³ - رجعت إلى كتب التفسير، فوجدت للزمخشري رأياً، بإعرابها مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف. يراجع الكشف: 24/3.

عن المفعول المطلق ما دلّ على معناه ، لأن الد
يكون نصب (الدين) على إسقاط الخافض، أي: في الدين .

وما يقال عن هذا التوظيف النحويّ الذي استعان به أطفيش عند تفسيره لهذه
الآية إن له فضلاً لا ينكر في استكشاف هذا البعد من المعنى للآية القرآنية، الذي
حاول استنطاقه وكشفه اعتماداً على الصيغة الإفرادية الواردة في الآية، وتأثيرها على
الإعراب؛ فيكون هذا التوظيف نموذجاً فسّر به أطفيش العلاقة التي تجمع بين علمي
الصرف والنحو.

جدول رقم 07: أهمّ المسائل التي تناولت المفعول به في تيسير التفسير.

الأجزاء والصفحات	الحالة التي جاء عليها م.به
ج1ص38، 49- 50. ج2ص96. ج3ص41- 42. ج4ص327- 329، 446، 470-469. ج5ص136- 137. ج6ص276، 282- 283. ج7ص29، 64، 234، 305، 321. ج8ص11، 142، 291، 433. ج9ص115- 116، 296- 297، 316، 344. ج10ص367، 380. ج11ص15- 16، 51- 52، 100- 101، 167- 168، 230، 321، 483- 482. ج12ص121، 124، 293، 296- 297، 298، 406. ج13ص35- 36، 220. ج14ص34، 183، 212. ج15ص33، 175، 176، 264، 445. ج16ص12، 50، 135، 389.	م.به اسماً ظاهراً
ج4ص370. ج6ص286، 413. ج7ص296. ج16ص108، 239.	م.به ضميراً متصلاً
ج6ص265، 276- 277. ج7ص234. ج10ص380. ج11ص16، 159. ج13ص210. ج15ص400.	ما الاستفهامية مفعولاً به
ج1ص45، 49- 50. ج2ص161- 165. ج3ص41- 42، 86.	ما نصب مفعولين

¹ - نسب أبو حيان وابن عطية هذه القراءة إلى الحسن بن أبي الحسن. يراجع: البحر المحيط: 519/10،
والمحرر الوجيز: 529/15.

ج4ص149-151، ج6ص204-205، ج6ص286-330، 333-340، 393-395، ج9ص109، 137، 143، 306، 385، 387، ج10ص11، 380، 394. ج11ص14، 15-16، 39، 57، 368. ج12ص405، 451. ج13ص94، 210، 223، 254، 374، 382. ج14ص189، 333، 447. ج15ص9، 174، 185، 332، 335. ج16ص266، 286، 301، 302، 389.	
ج2ص439-441. ج3ص209. ج4ص295. ج8ص06، 139. ج12ص214. ج14ص194. ج16ص65.	المفعول به في حال الاشتغال
ج6ص208. ج12ص411. ج15ص464.	مفعول المشيئة
ج2ص439-441. ج6ص343. ج11ص285-286.	المفعول به في حال الاختصاص
ج8ص338. ج9ص31-32، 44-45، 143، 212-213. ج10ص97، 130، 179-181. ج11ص130-131، 347. ج13ص305. ج14ص34. ج15ص186، 188، 194.	كون الجار والمجرور مفعولا به
ج4ص211. ج6ص368-369. ج7ص381. ج8ص13، 290. ج9ص253-254، 306. ج12ص128-130، 447. ج13ص05. ج15ص219. ج16ص52، 162، 205.	م. به جملة
ج1ص38. ج4ص469-470. ج6ص89.	(مِن) في موضع نصب على المفعولية
ج4ص436-437. ج7ص19.	(مَنْ) في موضع نصب على المفعولية
ج7ص65، 66، 377، 378. ج8ص204. ج9ص124. ج11ص163. ج12ص221. ج13ص374.	إذ في موضع نصب على المفعولية
ج5ص425. ج9ص44-45، 213. ج10ص160. ج11ص16. ج14ص35. ج15ص286. ج16ص105، 112، 165، 351.	نصب (يوم) على أنه مفعول به
ج2ص153-159. ج5ص362-363. ج11ص64.	نصب الكاف على المفعولية
ج2ص191-192. ج3ص86، 190، 199. ج4ص53. ج6ص204-205، 203، 282-283، 318. ج7ص369. ج8ص37، 142، 181، 203، 433. ج9ص31-32، 237، 296-297. ج10ص130، 364-365، 384-385. ج11ص285-286، 347. ج12ص36، 193، 299، 326، 328-330، 372، 395، 451. ج13ص05، 39-40، 147، 271، 398-399. ج14ص186، 447. ج15ص264، 418. ج16ص05، 270، 336، 343، 419.	حذف المفعول به
ج6ص115. ج15ص251. ج16ص160، 352.	ما ينصب ثلاثة مفاعيل
ج4ص211. ج9ص237.	نصب (كم) على المفعولية

ج5ص25-26. ج7 ج193-194. ج12ص ج16ص108، 298، 386.	المفعول به على نزع الخافض
ج3ص410. ج4ص194، 196-197، 198-199. ج6ص246-248، 445. ج7ص43-44، 228-229، 436-437. ج8ص262. ج9ص91-92، 253-254، 273، 287-288، 347، 372-373، 375. ج10ص40-41، 179-181. ج11ص43، 375-376، 383. ج12ص99، 117، 215، 232-234، 325-326، 328-330. ج13ص201، 249. ج14ص31، 58، 276، 335. ج15ص169، 193.	مفعول القول
ج2ص264. ج3ص147، 405. ج4ص436-437، 514-515. ج5ص291. ج6ص276-277، 282-283، 318، 359-361. ج8ص442. ج9ص139، 437-438. ج10ص194. ج11ص35-36، 118. ج12ص446. ج13ص285، 421. ج14ص193، 410. ج15ص54، 120.	المفعول به لفعل محذوف
ج2ص117. ج3ص485. ج4ص504-508. ج7ص234. ج11ص39، 260، 285-286، 326-328. ج12ص358-359. ج13ص192، 430. ج15ص287. ج16ص50.	المفعول به مصدرًا مؤولاً
ج5ص25-26. ج9ص21. ج12ص68.	المفعول به بتضمن فعله معنى فعل آخر
ج5ص32-33.	مفعول النداء المتضمن معنى القول
ج1ص138. ج7ص329. ج12ص317.	إضافة الصفة المشبهة إلى المفعول به
ج10ص112. ج11ص308. ج12ص208. ج13ص133، 173، 210، 276.	إضافة المصدر إلى المفعول به
ج8ص370.	(بين) في موضع نصب م. به لا م. فيه
ج8ص440.	المنصوب على الذمّ
ج11ص130. ج12ص121، 128-130، 296-297، 298. ج16ص13، 419.	المفعول به لما بعده.
	العامل في م. به
ج7ص305. ج11ص64، 193-194، 307، 326-328. ج12ص364. ج13ص139. ج16ص325.	أ- اسم الفاعل
ج3ص404. ج4ص81-82. ج6ص296. ج8ص37، 434. ج9ص130، 253-254. ج16ص386.	ب- المصدر.

فيتبين في هذا التوظيف النحوي الذي ج

معنى الآية وتفسيرها؛ وقد استقصى فيه كلّ وجوه الإعراب بإيجار دون ان ينفى
المناسب منها، فأشار إلى مسألة العامل في المفعول المطلق منبّهًا إلى جواز تضمين
الفعل معنى الفعل العامل بالأصل، وهو (يلحف)؛ كما اختار أيضًا أن يكون هذا
المصدر مضافًا إليه في المعنى بحذف المضاف المنصوب على المفعولية المطلقة،
أي: سؤال إلحاف.

وعلى عكس هذا الوجه اختار أن يكون العامل في المصدر (إلحاف) محذوفًا،
وهو اسم الفاعل (ملحفين) المجموع جمع سلامة بالياء والنون كونه منصوبًا على
الحالية.

هذا ورشّح أطفيش وجهًا آخر من الإعراب، أجاز فيه أن يكون (إلحافًا) حالاً
بتقدير مضاف، أي: نوي إلحاف، فخرج عن كونه مفعولاً مطلقاً.
وسكوته أثناء عرضه لهذه الوجوه الإعرابية التي أتى بها للمصدر (إلحاف)
يعني أن كلاً منها مقصود في الآية، وفي توجيه معناها وتفسيره.

رابعاً: المفعول فيه¹.

تواضع أطفيش في دراسته للمفعول فيه مقارنة بالمفعول به والمفعول المطلق،
فقد بلغت الآيات التي وقف عندها واستعان بعلم النحو في تفسيرها عند اثنتين
وأربعين آية (42)²، من تفسيره (تيسير التفسير).

ومثلت لهذه المواضع وفقاً لضربي المفعول فيه، فهو ما انتصب من وقت أو
مكان على تقدير (في) باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدّر. قال ابن السراج: "فانتصابه
على أنه ظرف، وتعتبره بحرف الظرف، أعني (في)، فيحسن معه، فتقول: قمت

¹ - المفعول فيه تسمية كوفية، ويسميه البصريون ظرف الزمان وظرف المكان. يراجع: ارتشاف الضرب:
225/2.

² - انظر هذه المواضع في الجدول: من هذه الرسالة.

كما يرى أيضاً جواز نصبه على المفعول

بالتضمين لمعنى الفعل (لازم)، لأنه في أصله فعل لازم يحذف بفاعله، وإن تعدى فإبه
يتعدى بحرف الجرّ.

والظاهر أن أقوم طريق إلى تبيان دلالة الآية لدى أطفيش، توظيف الصناعة
النحوية، فقد ساعد هذا التحليل النحوي في الكشف عن معنى الآية القرآنية بحسب
الوجوه الواردة فيه، وإن كان الوجه الأقرب كما دلّ عليه في فاتحة تحليله النصب
على الظرفية المكانية.

خامساً: المفعول من أجله¹.

هو علة إقدام الفاعل على فعله المذكور، ولذلك كان جواب (لم) لأنه سؤال عن
العلة؛ والمفعول من أجله مصدر يذكر بعد الفعل بياناً لسبب وقوعه، أي لمعرفة
الغرض الذي من أجله وجد ذاك الفعل؛ قال سيبويه: "هذا باب ما ينصب من
المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقع له، ولأنه تفسير لما قبله لم
كان، وليس بصفة لما قبله ولا منه"².

وفي تسمية الاسم المنصوب مفعولاً من أجله شروط لا بدّ أن تجتمع فيه؛ كأن
يكون مصدرًا- فيكون أقرب إلى المفعول المطلق-، وأن يكون قلبياً، أي من أفعال
النفس الباطنة لا من أفعال الجوارح الظاهرة، نحو: جاء خوفاً ورغبة، فلا يجوز:
جئتكم قراءة للعلم، وكونه علة شاركت الحدث في الفاعل والوقت معاً³.

¹ - للمفعول من أجله مجموعة من التسميات، فيسمى أيضاً بالمفعول له، أو لأجله، أو المنصوب على العلة،
يراجع: شرح قطر الندى: 211، وشرح شذور الذهب: 209، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 179/2،
والكواكب الدرية على متممة الأجرومية: 224/2. وقد استعمل أطفيش في كتابه (تيسير التفسير) ثلاث
تسميات هي: المفعول من أجله، ولأجله، والمنصوب على العلة.

² - الكتاب: 1/ 367-369، والأصول في النحو: 206/1، والإيضاح العضدي: 197/1، وشرح التسهيل:
196/2، والمقرب: 227، وشرح الكافية الشافية: 677/2، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 179/2،
= وشرح قطر الندى: 211، وشرح شذور الذهب: 209، وشرح ملحّة الإعراب: 170، والكواكب الدرية على
متممة الأجرومية: 224/2، والمفصل: 60، وكتاب التعريفات: 118.

³ - فإن نقص شيء في المصدر لم يصل الفعل إليه إلا بلام العلة. يراجع: ارتشاف الضرب: 221/2، وما
بعدها، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 180/2 وما بعدها، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع:

منصوب على المعية، أو يقدر مضاقاً، أي: وأمر

المعاني، فيصح عمل (أجمع) بالهمزة فيه بواسطة العطف .

فالظاهر في ما وظفه في نصّه أن تكون لفظة (شركاء) مفعولاً به لفعل محذوف، على أن يُقرأ هذا الفعل بالوصل، وقدّ نبّه إلى أن (أجمع) ليس ك(جمع)، فالأول للمعاني، والثاني للأجسام، ذلك أنه لا يقال: أجمعت شركائي، إنما يقال: جمعت شركائي وأجمعت أمري؛ وهذا ما ذكره ابن مالك في نفيه لأن يكون (شركاءكم) معطوفاً، بقوله: "لا يجوز أن يجعل (شركاءكم) معطوفاً، لأن (أجمع) لا ينصب إلا الأمر والكيد، ونحوهما"².

وينتقل بنا أطفيش في تحليله إلى وجه آخر، بإعراب (شركاء) نصباً على المعية، وفي هذا الوجه نفي لأن تكون (الواو) للعطف وقد رجّح هذا الوجه ابن عصفور³؛ غير أنه أورد وجهاً مغايراً لما سبقه أثبت فيه جواز أن تفيد هذه الواو العطف، دلّ فيه على أنّ (شركاء) مضاف إليه في الأصل، فأراد أن يكون المعنى: فأجمعوا أمركم وأمر شركاءكم؛ لأنّ المعمول أصبح من المعاني.

والواضح من هذه الأوجه الإعرابية التي وقف عندها الشيخ أطفيش في كلمة (شركاء)، أنه كان يهدف من خلالها إلى تقريب المعاني في الآية القرآنية، دون أن يخرج عن قواعد الإعراب.

جدول رقم 07: مواضع المفعولات في كتاب (تيسير التفسير):

المفعولات	عدد الآيات	الأجزاء والصفحات
المفعول به	366	ج1ص38، 45، 49-50، 228-229، 238. ج2ص96، 98-100، 117،

¹ - تيسير التفسير: 282/6 وما بعدها.

² - شرح التسهيل: 261/2. وظف أبو علي الفارسي في هذا التحليل أيضاً اختيار النصب على المعية.

يراجع: الإيضاح العضدي: 194/1.

³ - ذكر ابن عصفور الوجوه الخاصة بإعراب كلمة (شركاء)، ورجّح فيها النصب على المعية. يراجع المقرب: 225.

<p>264 ، 161 ، 155-153 209 ، 199 ، 190 ، 164 ، 82 -149 ، 150 ، 194 ، 196 ، 196 ، 211 ، 295 ، 296 ، 329 ، 370 ، 399 -436 ، 446 ، 448 ، 470-469 ، 484 ، 504-508 ، 514 ، 515 .ج5ص26 ، 33 ، 136 ، 291 ، 309-307 ، 362 ، 390 ، 399-398 ، 425 ، 448 .ج6ص89 ، 115 ، 129 -130 ، 204 -205 ، 208 ، 211 ، 226 -225 ، 246-248 ، 265 ، 266 ، 276 -277 ، 282 -283 ، 286 ، 296 ، 318 ، 330-333 ، 340 ، 360-361 ، 368-369 ، 393 ، 413 ، 443 ، 445 ، 458 .ج7ص19 ، 29 ، 43-44 ، 64 ، 65-66 ، 114 -115 ، 131-132 ، 228 -229 ، 234 ، 296 ، 305 ، 321 ، 329 ، 330 ، 356- ، 357 ، 369 ، 377-378 ، 381 ، 384 ، 395-396 ، 436-437 .ج8ص06 ، 11 ، 13 ، 24 ، 37 ، 81 ، 139 ، 142 ، 180 ، 181 ، 203 ، 204 ، 207 ، 262 ، 290 ، 291 ، 327 ، 338 ، 370 ، 390 ، 433 ، 434 ، 439،440 ، 442 .ج9ص21 ، 31-32 ، 44 -45 ، 48 ، 69 -70 ، 91 -92 ، 109 ، 115- ، 116 ، 124 ، 130 ، 137 ، 138 -139 ، 143 ، 212 -213 ، 237 ، 253- ، 273 ، 280 ، 287-288 ، 290-296 ، 291-297 ، 306 ، 316 ، 344 ، 347 ، 372 -373 ، 375 ، 385 ، 387 ، 425 ، 437 -438 .ج10ص11 ، 40 -41 ، 97 ، 112 ، 130 ، 160 ، 179 -181 ، 194 ، 195 ، 229 ، 364- ، 365 ، 367 ، 380 ، 381-383 ، 384-385 ، 393 ، 394 .ج11ص14 ، 15 -16 ، 35 -36 ، 39 ، 43 ، 51 -52 ، 57 ، 64 ، 65 ، 100 -101 ، 118 ، 130 -131 ، 159 ، 163 ، 167 -168 ، 193 -194 ، 206 ، 260 ، 285- ، 286 ، 296 ، 307 ، 308 ، 320-321 ، 326-328 ، 347 ، 368 ، 370 ، 375 ، 376 ، 379 -380 ، 383 ، 436 ، 482 -483 ، 489 -490 ، 68 ، 99 ، 117 ، 121 ، 124 ، 128 -130 ، 163 -164 ، 193 ، 208 ، 214 ، 215 ، 221 ، 232-234 ، 293 ، 296 -297 ، 298 ، 299 ، 317 ، 325 -326 ، 328 -330 ، 336 ، 339 ، 353 -354 ، 358- ، 359 ، 364 ، 372 ، 395 ، 405 ، 406 ، 411 ، 446 -447 ، 451 ، 359 ، 364 ، 372 ، 395 ، 405 ، 406 ، 411 ، 446 -447 ، 451 ، 139 ، 133 ، 111 ، 101 ، 94 ، 73 -72 ، 40 -39 ، 36 -35 ، 05 ، 147 ، 173 ، 192 ، 201 ، 210 ، 220 ، 223 ، 248 -249 ، 254 ، 258 ، 271 ، 276 ، 284 ، 304 ، 324 ، 369 ، 374 ، 382 ، 398 ، 421 ، 430 ، 31 ، 33 ، 34 ، 35 ، 58 ، 183 ، 186 ، 187 ، 189 ، 193 ، 194 ، 212 ، 276 ، 333 ، 335 ، 410 ، 447 ، 468 .ج15ص09 ، 33 ، 62 ، 120 ، 168 ، 169 ، 174 -175 ، 176 ، 185 ، 186 ، 188 ، 189 ، 193 ، 194 ، 219 ، 251 ، 264 ، 286 ، 287 ، 322 ، 332 ، 335 ، 338 ، 400 ، 418 ، 445 ، 452 ، 464 .ج16ص05 ، 12 ، 26 ، 30 -50 ، 52 ، 65 ، 105 ، 108 ، 112 ، 135 ، 160 ، 162 ، 165 ، 175 ، 205 ، 239 ، 245 ، 266 ، 270 ، 286 ، 298 ، 301 ، 302 ، 302 ، 323 ، 325 ، 336 ، 337 ، 343 ، 349 ، 351 ، 352 ، 386 ، 389 ، 419 .</p>		
<p>ج2 ص281 ، 439-440 .ج6 ص443 .ج7 ص106 .ج9 ص128 ، 306 ، 347 .ج10 ص315 ، 425 .ج11 ص285 ، 286 ، 375-376 ، 147 .ج12 ص130-128 ، 216 ، 326 .ج13 ص121 ، 147 .ج15 ص147 .</p>	17	المنادى
<p>ج1ص228 .ج2ص19-20 ، 96 ، 161 ، 192 ، 316 .ج3ص41-42 ، 121 ، 147 ، 404 .ج4ص149-150 ، 329 ، 370 ، 417 ، 428 ، 474 ، 475 .ج5ص142 ، 187 ، 307-309 ، 390 ، 399-398 .ج6ص112 ، 114 ، 320-321 .ج7ص64 ، 305 ، 318 .ج8ص177 ، 192 ، 211 ، 240 ، 390 .ج9ص41-42 ، 50 -51 ، 115 -116 ، 290 -291 ، 296</p>	102	المفعول المطلق



*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الفصل الثالث

(1) الحال

(3) المستثنى

(4) خبر كان وأخواتها

(5) خبر الحروف العاملة عمل ليس (ليس)

(6) خبر أفعال المقاربة

(7) اسم إنّ وأخواتها

(8) اسم (لا) التي أنفي للجنس

(9) التوابع في حالة النصب

لقد كان للمنصوبات نصيب أكبر في توظيف أطفيش لعلم النحو، أثناء تعامله مع الآيات القرآنية تفسيراً في كتابه (تيسير التفسير)؛ فتحقق توظيفها في ستمائة وثلاث وستين آية (663)¹، وفي مختلف أجزاء الكتاب.

وقد درس أطفيش كلّ هذه المنصوبات في تفسيره، دون أن يغفل منها نوعاً أو يتجاوزها؛ وأول ما أبدأ به في الدراسة الحال.

أولاً: الحال².

الحال وصف مذكور فضلة، منصوبة، تبيّن هيئة ما قبلها عند حدوث الفعل، وما تحتاج إليه عامل يعمل فيها وصاحب تبيّن هيئته؛ وقد عرفها الزمخشري بقوله: "شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله، جاءت بعد مضيّ الجملة، ولها بالظرف شبه خاصّ من حيث إنّها مفعول فيها، ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول، وذلك قولك: ضربت زيداً قائماً، تجعله حالاً من أيهما شئت"³.

¹ - بما في ذلك المفعولات، فقد جمعت بين الفصلين الثاني والثالث أثناء عملية الإحصاء. انظر هذه المواضع في الجدول: من هذه الرسالة.

² - يجوز في الحال التذكير والتأنيث. يراجع: ارتشاف الضرب: 334/2، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 223/2، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: 250/2، وشرح شذور الذهب: 224، وشرح المكودي: 121.

³ - المفصل ص: 61.

يظهر أن أطفيش قد وظّف في تحليله ما

(أربعين)، فأتى برأي قال فيه أصحابه إنّ نصبها على الحالية، على أساس أنها نائب عن الحال، وبالتالي حُلت محلّها. وقد بحثت في كتب التفسير فوجدت أن صاحب هذا الرأي هو الزمخشري، وقاله أيضاً ابن عطية¹.

وسبق من تناول هذه الآية كذلك، كابن مالك² الذي استشهد بها في باب ورود الحال جامدة مؤولة بمشتق.

أمّا الرأي الثاني فاختاره أطفيش أن يكون اعتراضاً على ما قاله الزمخشري وابن عطية، حين ذكر أن أبا حيّان لا يقبل هذا الوجه من الإعراب في كلمة (أربعين)؛ فرجعت إلى تفسيره (البحر المحيط)، واكتشفت أن الظاهر عنده أن يكون نصبها على التمييز المحوّل من الفاعل، لأن الأصل: فتمّ أربعون ميقات ربه، ثم أسند التمام لميقات³.

ولم يقف أطفيش في هذه المسألة موقفاً محايداً، بل نجده يميل إلى موافقته أبا حيّان فيما ذهب إليه من كون النصب في (أربعين) ليس على الحالية؛ سالگاً منهج التعليل، فقد ردّ على ما ذهب إليه الزمخشري معتمداً على نفي إعرابه بحجّة أن مفعول الحال لا يسمّى حالاً، لأن الزمخشري قدر: بالغاً أربعين، والأولى في هذا التقدير أن يعمل اسم الفاعل في الاسم الذي يليه، فينصبه على المفعولية.

فيكون بهذا التوظيف النحوي الذي دلنا عليه أطفيش عند تفسير هذه الآية، وفي كلمة (أربعين) فضل وأثر لا ينكر في استكشاف هذا البعد من المعنى للآية القرآنية، فالظاهر أن هذه الكلمة تأكيد وإيضاح، فإزالتها التوهّم في الأعداد المذكورة في الآية.

¹ - يراجع: الكشّاف: 111/2، والمحرر الوجيز: 65/6.

² - يراجع: شرح التسهيل: 322/2.

³ - يراجع: البحر المحيط: 160/5.

الآتي: "الجملة حال بعد حال ممّا مرّ [جملة (كأ

المستتر في (يسمع)، أو مستأنفة، لا بدل كلّ من حلّ من قوله (حال لم يسمعها) ولا عطف بيان له"¹.

فنتبيّن من هذا النصّ كيف يعتمد أطفيش التحليل النحويّ هنا أساساً ينطلق منه في تفسير الآية؛ وقد حرص فيه على بيان محلّ الجملتين الواردتين في الآية بعد الحال المفردة (مستكبراً)، فاختر فيهما أن تكونا في موضع الحال على التوالي من واحد، عمل فيهما النصب معاً بدون حرف عطف.

وما ذهب إليه أطفيش من أنّ تعدّد الحال من واحد، فيه خلاف ذكره أبو حيان في قوله: "إذا اتحد عامل الحال وذو الحال، وتعدّدت هي نحو: جاء زيدٌ مسرعاً ضاحكاً، ففي كونهما حالين خلاف"². ثمّ ذكر المنع لأبي عليّ الفارسي، والجواز لابن جبّي³.

وقد أجاز ابن مالك أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعداً⁴، نحو: جاء زيد راکباً مفارقاً عامراً مصاحباً عمراً.

كما استدرك أطفيش أن تكون الحال في الجملة الثانية من الضمير المستتر في الفعل (يسمع)، وعليه يكون تعدد الحال من غير واحد؛ وأجازها أيضاً مستأنفة، مستبعداً بذلك كونها بدل كلّ من كلّ أو عطف بيان على الجملة التشبيهية الأولى، ردّاً على من رأى فيها ذلك كالألوسي البغدادي⁵ الذي اعتمد هذا الوجه من الإعراب وأجازه في الآية الكريمة.

ثانياً: التمييز.

¹ - تيسير التفسير: 155/11 وما بعدها.

² - ارتشاف الضرب: 358/2.

³ - المصدر نفسه: 358/2.

⁴ - يراجع: شرح التسهيل: 348/2.

⁵ - أجاز الألوسي البغدادي أن تكون الجملة التشبيهية بدل كلّ من كلّ أو عطف بيان على الأولى، كما أجازهما معاً مستأنفتين. يراجع روح المعاني: مج 11: 105/21.

2- التمييز المحوّل عن الفاعل:

درس أطفيش التمييز المحوّل عن الفاعل في تفسيره لقوله تعالى:

" □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ "

□□□□□□□□□□ "1؛ فأورد له التحليل النحوي الآتي: "نصب (رحمة) و(علماً) على التمييز المحوّل عن الفاعل، أي: وسعت رحمتك وعلمك، أي: رحمتك وعلمك واسعان كلّ شيء، وذلك مبالغة إذ جعل ذاته واسعاً لكل شيء، والوسع للرحمة والعلم، وكأنه قيل: أنت ذو الرحمة والعلم والواسعين كلّ شيء"2.

فراه قد حرص في هذا التحليل على الوصول إلى صحّة المعنى، بالنظر إلى قواعد الإعراب؛ ولم يكتف بتوضيحه أن النصب قائم على التمييز، بل رجع إلى الأصل في الكلمتين المنصوبتين، وهو رفعهما على الفاعلية، فالمعنى الذي أراده أطفيش هو: وسعت رحمتك كلّ شيء، وعلمك كلّ شيء.

ومن ثمّ يتبيّن أن وقوفه عند كلمتي (رحمة) و(علماً) كان رغبة منه في التقرب أكثر إلى ما توحى إليه دلالتهما في الآية، فقد أفادت المبالغة، كما دلّت على قدرته تعالى الواسع كلّ شيء.

3- التمييز المحوّل عن المفعول:

ورد في قوله تعالى: " □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ "

□□□□□□□□□□ "3؛ فتعامل مع هذه الآية موظفاً تحليلاً نحويّاً، هذا نصّه: " (عيوناً)، تمييز محوّل عن المفعول، أي: فجّرنا عيون الأرض، والتمييز بعد الإبهام أدخل في النفس، لأنه يرد على النفس وهي منتظرة له. ومانع تحويل التمييز من

1 - غافر: 07. ونصّ الآية: ﴿وَجَعَلْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ مِّنْهُ جُزْءًا مَّعْدُودًا﴾.
 2 - تيسير التفسير: 325/12 وما بعدها.
 3 - القمر: 12. وتتمّة الآية: ﴿وَجَعَلْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ مِّنْهُ جُزْءًا مَّعْدُودًا﴾.

المفعول يجعل (عيونًا) حالاً، وفيه أنه جامد؛ أو (صيرنا)، وفيه أن الأصل عدم التضمين، وأن صيرنا الأرض عيوناً مجازاً، لأن العيون بعض الأرض لا كلها¹.

فراه قد جاء في توظيفه النحويّ لتفسير هذه الآية مركزاً على كلمة (عيوناً)؛ وقد اختار أن يكون النصب فيها على التمييز المحوّل عن المفعول، فالمعنى المقصود في الآية: فجّرنا عيون الأرض، بإضافة الأرض إلى العيون.

هذا ويشير أطفيش إلى أنّ النصب فيها قد يخرج عن التمييز، فيكون على الحالية مع أنها جامدة، وقد مرّ الكلام عن الحال الجامدة أثناء دراستي توظيف الحال في (تيسير التفسير).

وأضاف أيضاً أن الفعل (فجّر) قد يكون متضمناً لمعنى فعل آخر اختاره في تفسيره (صير) المتعدي إلى مفعولين، وعليه يكون النصب على المفعولية، جاء في الرتبة ثانياً. غير أنه عقب مباشرة بعد هذا الرأي، مستبعداً التضمين في الآية.

وترجيح أطفيش التمييز لما يراه مناسباً وأقرب إلى المعنى الدقيق، فمدلول الكلمة في الآية جاء كما يفسره لفكّ الإبهام عن الجملة التي سبقتها وهي (فجّرنا الأرض)، وبالتالي اتضح المعنى أكثر.

ثالثاً: المستثنى المنسوب:

أسلوب الاستثناء في عرف النحاة هو إخراج الثاني ممّا دخل فيه الأول، بأداة من الأدوات التي جعلها العرب لذلك، أبرزها (إلا).

والمستثنى يطلق على المتصل وعلى المنقطع، فالمتصل هو ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، والمنقطع هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه؛ يقول ابن السراج: "ليس منهاج الاستثناء المنقطع منهاج الاستثناء الصحيح، لأن الاستثناء الصحيح إنما هو أن يقع جمع يوهم أن كلّ جنسه داخل فيه،

¹ - تيسير التفسير: 187/14.

فالواضح من هذا النصّ أنّ أطفيش قد ا

القرآنية المذكورة أعلاه عند كلمة (مرحبًا) لإفاده معنى الآية، فقد جاء كما يقول
الشيخ أطفيش اسمًا لـ(لا) التي اختارها أن تكون نصًّا على نفي الجنس.

فهذا الوجه من الإعراب أولى عنده من أن يقدر لـ(مرحبًا) فعل؛ وكأنّ أطفيش
بهذا التحليل قد ردّ على أبي حيّان الذي فسّر النصب في كلمة (مرحبًا) بفعل واجب
الإضمار قدره في الآية (أئت) ¹، دون أن يشير إلى جواز أن تكون (لا) نصًّا على
نفي الجنس.

ويبدو أن اسم (لا) في الآية تعلق به الجار والمجرور (بهم) على حدّ تعبير
أطفيش؛ فخيرها محذوف قدره شبه الجملة (عندنا) أو (لهم).

فيكون لهذا التوظيف النحويّ الذي استعان به أطفيش، والذي درس فيه اسم
(لا) نافية للجنس عند تفسيره لكلمة (مرحبًا) فضل وأثر في توضيح المعنى المقصود
من الآية، وهو الدلالة على علوّ فوج على آخر يوم القيامة.

تاسعا: التوابع في حالة النصب.

تعرّض أطفيش إلى دراسة التوابع في حال النصب في مواضع عديدة²، أغلب
هذه التوابع كان للمفعول به؛ وقد اخترت من جملة ما ورد من هذه التوابع توظيف ما
يلي:

1- التوكيد للمفعول به.

¹ - يراجع: البحر المحيط: 169/9.

² - وزعتها، في الإحصاء، مع أنواع المنصوبات.

وجوه الإعراب المتنوعة الخاصة بهذه الكلمة، وتنوعه.

5- البديل من المفعول به.

وقف أطفيش عند البديل من المفعول به في تفسيره لقوله تعالى: "

وقف أطفيش عند البديل من المفعول به في تفسيره لقوله تعالى: "

"¹؛ مركّزاً في توظيفه النحويّ على جملة (إنه غفور رحيم)، وأتى بتحليل نحويّ لها بدليل نصّه، كالأتي: "المصدر من (غفور رحيم) بواسطة (أنّ) بدل من (الرحمة) بدل مطابق، كأنه قيل: كتب على نفسه الغفران والرحمة لمن عمل سوءاً وتاب وأصلح"².

فقد قدّم أطفيش في هذا النصّ وجهاً واحداً في إعرابه لجملة (إنه غفور رحيم)، وهو أنها واردة في محلّ نصب بدل من المفعول به (الرحمة)، مغفلاً بذلك تفسيره لجملة (أنه) وما يليها، مع أنها سبقت جملة إنّ واسمها وخبرها التي ركّز عليها في تحليله؛ على عكس ابن عطية الذي أتى بتحليل نحويّ مخالف لما وجدناه في (تيسير التفسير)، فقد ذهب في تفسيره للآية إلى أنّ جملة (أنه..) الأولى بدل من (الرحمة)، وجملة (إنه غفور رحيم) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فأمره أنه غفور رحيم؛ وبين أنّ ما ذهب إليه مذهب لسببويه³.

¹ - الأنعام: 54. ونصّ الآية: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ مَنَازِلِ الْقُرْآنِ عَلَيْكُمْ ذِكْرًا لِّمَن نَّهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ ۚ وَسُبِّحَ اسْمُ رَبِّكَ فِي يَوْمٍ كَانَ بِالْإِنسَانِ عِزًّا ۚ﴾
² - تيسير التفسير: 298/4.
³ - يراجع: المحرّر الوجيز: 215/5. وق ذكر ابن عقيل هذا الوجه من الإعراب كذلك في تعامله مع الآية. يراجع: شرح ابن عقيل: 284/1.

الثاني:

أن يكون الكسر علامة نصب، فالتابع هنا بدل من كلمة (حسن)، الواردة في الآية اسماً لـ(إن).

وقد ركّز أبو حيان أيضاً في تفسيره للآية القرآنية على كلمة (جنّات)، غير أنّه فسّر حركة الكسر فيها نصّباً دون أن يذكر وجه الجرّ فيها؛ كما حرص على توضيح مسألة البديل من حيث وروده معرفة أو نكرة، قال: "فإن كان (عدن) علماً، فبديل معرفة من نكرة؛ وإن كان نكرة، فبديل نكرة من نكرة"¹.

هذا وأجاز أطفيش في خاتمة تحليله، أن يكون التابع في هذه الآية عطف بيان، وهو ما ذكره الزمخشري²، فقد فسّر انتصابها على أنها عطف بيان بحسن مأب.

وردّ أبو حيان ما زعمه الزمخشري، اعتماداً على رأي البصريين والكوفيين في ذلك³.

وما يقال عن هذا التوظيف النحويّ الذي خصّه أطفيش في الآية بكلمة (جنّات) أنّه كان مسلماً خصباً أفاد منه بشكل ملحوظ في كتابه (تيسير التفسير)، واستطاع أن يصل من خلاله إلى تفسير دقيق تيسّر به فهم الآية وتوجيه معناها.

المنصوبات	عدد الآيات	جدول رقم 08: مواضع المنصوبات في كتاب (تيسير التفسير): الأجزاء والصفحات
الحال	317	ج1ص38، 49-50، 118، 193، 452. ج2ص19-20، 72، 98-100، 153-155، 192، 262-263،

¹ - البحر المحيط: 166/9.

² - الكشاف: 378/3، والبحر المحيط: 166/9.

³ - قال: " وأما انتصابها على أنها عطف بيان، فلا يجوز، لأن النحويين في ذلك على مذهبين، أحدهما أن ذلك لا يكون إلا في المعارف، فلا يكون عطف البيان، إلا تابعاً لمعرفة، وهو مذهب البصريين. والثاني أنه يجوز أن يكون في النكرات، فيكون عطف البيان تابعاً لنكرة، كما تكون المعرفة فيه تابعة لمعرفة، وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسي. وأما تخالفهما في التنكير والتعريف فلم يذهب إليه أحد سوى هذا المصنف". البحر المحيط : 166/9.

،439 ،402 ،375
،305 ،164 ،147
،354 ،329 ،326 ،310 ،305 ،294 ،150-149
،463 ،457 ،454 -453 ،452 ،446 ،428 ،417
،515 -514 ،484 ،475 -474 ،470 -469
،411 ،350 ،346 ،341 ،309 ،249 ،172ص5ج
،226،246 -225 ،211 ،205 -204 ،112ص6ج
،321 -320 ،284 ،280 ،277 -276 ،255 ،248
،442 -441 ،430 ،417 ،413 ،361 -360 ،323
،253 ،234 ،85 ،81 ،63 ،54 ،29ص7ج .444
،365 ،318 ،309 ،305 ،302-301 ،255 ،254
،79ص8ج .437 -436 ،387 ،384 ،379 ،366
،211 ،187،193 ،181 ،180 ،171،177 ،142
،441 ،434 ،415 ،354 ،336 ،293 ،273 ،240
،70 -69 ،51-49،50 ،46 ،26 ،21 ،13 -12ص9ج
213،214-212 ،197 ،143 ،139 -138 ،133 ،109
-287 ،280 ،264 ،255 ،254 -237،253 ،215 -
،347 ،304 -303 ،297 -296 ،291 -290 ،288
،431 -430 ،425 ،400 ،398 ،387 ،373 -372
،181 -179 ،167 ،143 ،48 ،41 -40 ،28ص10ج
-15ص11ج .425 ،393 ،385 -384 ،383 -381
،120 ،118 ،113 ،112 ،105 ،57 ،55 ،39 ،16
-173 ،163 ،156-155 ،141 ،138 ،131 ،122
-260 ،258 -257 ،217 -215 ،185-184 ،174
،376 -375 ،350 ،328 -326 ،307 ،275 ،261
،472 -471 ،444 -442 ،440 ،433 ،404 ،383
،123 ،117 ،94 ،60 -59 ،52ص12ج .490 -489
،170 ،164 -163 ،159 ،134 ،129 -124،128
-232 ،214 -213 ،212 ،211 ،210 ،181 ،175
-328 ،326 -325 ،299 ،294-293 ،244 ،234
،403 ،395 ،383 ،364 ،361 ،347 ،341 ،330
،36 -35 ،34 -32ص13ج .443 ،428 ،406 ،404
،176 ،154 ،147 ،107 -106 ،71 ،66-65 ،55 ،47
،248 ،217 ،210 ،202 -201 ،193 ،182 ،177
،15ص14ج .371 ،368 ،324 ،259 -258 ،254
،189 ،187 ،184 -183 ،128 ،58 ،40 ،39 ،28
،460 ،459 ،377 ،336 ،-335 ،333 ،193

ج15ص09-11، 35 ج16ص173، 176، 189		
ج16ص21، 27، 53، 277، 287، 288، 340، 387، 400، 416، 426، 440، 445، 452، 455، 464. ج16ص104، 58، 120، 136، 148، 170، 175، 196، 246، 256، 266، 286، 287، 295، 303، 314، 315، 323، 330، 343، 372، 375، 412، 422، 430.		
ج2ص19-20. ج3ص316. ج4ص78-79، 469- ج5ص187. ج6ص112-114. ج8ص142، ج9ص31-32. ج12ص325-326، 353- ج13ص72-73، 248. ج14ص187. ج15ص340، 400. ج16ص343.	19	التمييز
ج3ص316، 342، 404. ج5ص398-399. ج6ص270. ج7ص54، 366، 380-381. ج10ص317، 367. ج11ص36-37، 326-328، ج12ص182-183. ج13ص65-66، ج14ص133-132، 120. ج16ص21، 198، 288، 256.	24	المستثنى
ج1ص429-430. ج4ص194. ج5ص10. ج6ص343. ج8ص178، 261، 293، 354. ج10ص41. ج11ص100-101، 260-261، 296. ج12ص100- ج14ص60. ج15ص15، 272، 445، 455. ج16ص321، 430.	21	خبر كان وأخواتها
ج1ص217. ج10ص230. ج12ص163-164. ج15ص278.	04	خبر الحروف العامة عمل ليس
ج1ص144. ج8ص192. ج13ص306. ج15ص164.	04	خبر أفعال المقاربة
ج2ص269، 291. ج5ص388-389. ج6ص353- ج7ص389. ج8ص88. ج9ص176، 379، ج12ص181، 210، 213-214، 424، 425.	19	اسم إن وأخواتها

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

ج13ص177. ج15		
ج6ص368-369، 402-403. ج12ص163-164، ج13ص60-61. 215	05	اسم لا النافية للجنس
وزعتها، في الإحصاء، مع أنواع المنصوبات.		التوابع في حالة النصب



*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الفصل الرابع

اختلف النحويون في عرض وجوه الخفض

المجرورات قسمين اثنين²: مجرورًا بالحرف، ومجرورًا بالإضافة، وعنهما يقول
عمر بن ثابت النَّمَانِيّ: "اعلم أنّ الجرّ يكون في الكلام من وجهين، أحدهما بحرف
جرّ، والثاني باسم ينوب عن حرف الجرّ"³. ومنهم من جعلها ثلاثة⁴، وقليل من فصلها
تسعة⁵.

وقد اعتمدت في دراستي للمجرورات التقسيم الآتي:

- 1- الاسم المجرور بالحرف.
- 2- الاسم المجرور بالإضافة.
- 3- الاسم المجرور بالمجاورة.
- 4- التوابع في حالة الجرّ.

لم يكن للمجرورات في (تسيير التفسير) نصيب أكبر مقارنة بما أحصيناه عن
المرفوعات والمنصوبات؛ فمن استقرائي للنصوص النحويّة التي وظفها أطفيش في
تفسيره للآيات القرآنيّة، وفتت عند منّي موضع وسبع وعشرين آخر (227)⁶، وذلك
في مختلف أجزاء كتابيّة؛ واكتفيت بالتمثيل لِمآله صلة بالأثر. وأبدأ بالمجرور
بالحرف.

¹ - الخفض من عبارات الكوفيّين، والشائع عند البصريّين الجرّ. الأشباه والنظائر: 86/2، وشرح
المفصل: 123/2.

² - يراجع المقتضب: 136/4، والأصول في النحو: 408/1، والإيضاح العضديّ: 251/1، وشرح ملحّة
الإعراب: 124، وشرح قطر الندى: 234، والفوائد والقواعد: 332.

³ - الفوائد والقواعد: 332.

⁴ - قسم يُجرّ بالحرف، وقسم يُجرّ بالإضافة، وقسم يُجرّ بالتبعية. يراجع ارتشاف الضرب: 426/2، والكواكب
الدرية: 259/2، وشرح جمل الزجاجي: 476/1، وجامع الدروس العربيّة: 167/3. أو مجرور بالحرف،
ومجرور بالإضافة، ومجرور بمجاورة مجرور؛ يراجع الجرّ في باب التوابع إلى الجرّ بالحرف والجرّ
بالإضافة. يراجع شرح شذور الذهب: 285.

⁵ - فصل الخليل بن أحمد الفراهيديّ وجوه الخفض تسعة: خفض بـ (عن) وأخواتها، وخفض بالإضافة،
وخفض بالجوار، وخفض بالبنية، وخفض بالأمر، وخفض بـ (حتى) إذا كانت على الغاية، وخفض بالبدل،
وخفض بـ (منذ) الثقيلة، وخفض بالقسم. انظر الجمل في النحو. ط1: 172، والمحلىّ، صتفه: أبو بكر أحمد
بن الحسن بن شقير النحويّ البغداديّ (ت 317هـ-)، تحقيق: د. فائز فارس. مؤسّسة الرّسالة، دار الأمل.
ط1 (1987م) ص 146.

⁶ - يراجع الجدول ص من هذه الرّسالة.

غاية للتخفيف، بمعنى تأخير أمرهم الذي هو قبو الأرض.

ويبدو أنّ أطفَيْش لم يكتف بهذا التوجيه الإعرابي الذي سار عليه أغلب المفسرين أثناء تفسيرهم لهذه الآية، بل رجع في نصّه إلى جواز إبقاء (إذا) دالة على معنى الشرط؛ فرشّح أن يكون جوابها مذكورًا في الآية، اختاره بعد (ثمّ) على أن تكون زائدة، وهو قوله: "تَابَ عَلَيْهِمْ"، كما رشّح أيضًا أن يقدر لها جوابٌ بعد الفعل (لِيُنْبِئُوا)، فكان جملة: تنشرح أنفسهم. واعتمادًا على هذا الرأي، يتغيّر معنى (حتى) في الآية.

ويبقى هذا التوظيف التحويي الذي جاء به أطفَيْش في كتابه (تيسير التفسير) مفيدًا لمعنى الآية وفهمها، فدلالة الآية كلها متوقفة عند كلمة (إذا) التي كان يرمي أطفَيْش من خلال تحليله لها إلى إظهار رحمته تعالى وقبوله توبة عبده يوم يدرك أنه لا ملجأ منه إلا إليه.

هذا ويمكن لنا أن نلمح وقوف أطفَيْش مرّة أخرى عند كلمة (إنضا) تالية لـ (حتى) في تفسيره لقوله عزّ وجلّ: () إذ حرص هنا على توظيف النحو عند هذه الكلمة بالذات للتعبير عن معنى الآية وتفسيرها، فكان نصّه كالآتي: "سواء جعلنا (حتى) جارة لـ (إذا) وهو مرجوح، أو ابتدائية، والابتدائية لا تخلو من غاية كالجارّة، فإنّ بين المفرّع والمفرّع عليه تناهيا برجوع المفرّع إلى المفرّع عليه"³.

ويبدو أنّ أطفَيْش أجاز في تفسيره للآية الكريمة وجهين من الإعراب، خصّهما بـ (حتى)؛

¹ - يراجع روح المعاني: مج 6، 58/11.

² - هود: 40. وتتمّة الآية: ()

³ - تيسير التفسير: 393/6.

سألتموه من الله، أو سألتموه الله، أو الهاء لله فيكم
المطلوب، أي سألتموه إيّاه¹.

فالواضح من هذا النص أنّ أطفَيْش في اختياره توظيفَ النَّحو في تعامله مع
الآية القرآنيّة المذكورة أعلاه، قد حرص فيه على تعيين الجارّ والمجرور المحذوفين
برأيه لإفادة معنى الآية؛ مشيرًا في تحليله النَّحويّ إلى جواز زيادة (منْ)، وهو ما
وظفه أبوالبقاء العكبري² في إعرابه لهذه الآية، على عكس الزّمخشرّي³ الذي اختار
أن تكون (منْ) أصلية أفادت التبعيض.

والملفت أنّ ما تناوله أطفَيْش في تفسيره كان توظيفًا بسيطًا، إذا ما قارناه بما
تناولته بعض كتب التفسير⁴ التي وقف فيها أصحابها عند وظيفة (ما) في الآية، والتي
لها أثر بليغ في تحديد معنى الآية وتفسيرها، فأجازوا فيها أن تكون بمعنى (الذي) أي
موصولة؛ أو أن تكون مصدرية، أو نافية. وهذا ما لم يتناوله أطفَيْش، فربّما أراد أن
يقف على جانب آخر مخالف لما أورده غيره، فكان ما وقف عنده لا يطلب بالضرورة
توضيحًا نحويًا.

تقدير حرف الجرّ:

يكاد النَّحويّون يجمعون على أنّ حذف حرف الجرّ مطرد مع (أنْ) و (أنّ)⁵؛
وما جاء من غير ذلك محمول على السّماع، فيجوز إسقاط حرف الجرّ، ونصب

¹ - تيسير التفسير: 321/7.

² - يراجع إملاء ما من به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تأليف: أبي البقاء عبد الله
بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ)، تصحيح وتحقيق: الأستاذ إبراهيم عطوة عوض. شركة مكتبة
ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. محمود نصّار الحلبي وشركاه خلماد. ط1 (1961م): 69/2.

³ - يراجع الكشاف: 379/2.

⁴ - كالكشاف: 379/2، والبحر المحيط: 440/6، والمحرّر الوجيز: 249/8.

⁵ - يفصل حذف حرف الجرّ قياسًا في مواضع كثيرة، منها:

أ- قبل (أنْ)، نحو قوله تعالى: " وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ "، أي: لأن جاءهم.

ب- قبل (أنْ)، نحو قوله تعالى: " شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ "، أي: شهد بآته.

يكون الجارّ قبل كلمة (سيرة)، فالكثير في إعراد الخافض¹، والتقدير: إلى سيرتها أو لسيرتها.

أمّا الثّاني: فهو الجديد الذي وقف عنده أطفيش، بتقديره حرف الجرّ قبل ضمير (هاء) في (سُعيْدُهَا)، على خلاف كتب التفسير الأخرى التي أجمعت على تقدير حرف الجرّ قبل كلمة (سيرة)، كما هو مبين في الموضع الأوّل.

والنظر فيما أسهمه التوظيف التحويليّ لدى أطفيش في هذه الآية، يجعلنا نقول إنّه كان إسهاماً ضرورياً وهاذا، فقد كان يهدف من خلاله إلى أنّ هذه الأوجه الإعرابية التي اعتمدها في تحليله كلّها تشترك في الدلالة على معنى واحد لهذه الآية القرآنية.

ومن جملة أيضاً ما ورد عن الشيخ أطفيش في تقديره لحرف الجرّ، ما وجدناه عند تفسيره لقوله تعالى: ()

الآية في لفظة (مَا)، قائلاً: "قيل: (مَا) مصدرية على تقدير حرف الجرّ، والمصدر متعلق بقوله (تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ)، أي: تبرأنا إليك من كونهم يعبدوننا"³.

يظهر أنّ أطفيش اعتمد في نصّه رأي غيره في تفسير هذه الآية، وهو جعل (مَا) مصدرية متصلة بقوله تعالى: (تَبَرَّأْنَا)، مع تقدير حرف الجرّ (مِنْ)، وقد دلّ على ذلك قوله: (قيل).

¹ - يراجع البحر المحيط: 324/7، وروح المعاني: مج 8، 688/16، ومعاني القرآن وإعرابه: 289/3، وإعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس: 26/3.

² - القصص: 63. ونص الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّبَعُوا وَلَا تَحْسَبُوا بِسُلُوكِهَا إِلَٰهًا سِوَى اللَّهِ يَلْعَبُونَ بِالْإِلَٰهِ كَلِمًا تَبْذُرُونَ ۗ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوا مَا طَمَعُوا بِهِ وَلَا اتَّقَوْا اللَّهَ وَلَا الْحَيَاةَ الْآخِرَةَ ۗ أُولَٰئِكَ يَسْعَى اللَّهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ حِسَابٌ ۖ﴾

³ - تفسير التفسير: 15/11.

فرجعت بذلك إلى كتب التفسير، ووجدت

الرأي، غير أن توظيفه له جاء على طريقة أطفيس، اي بورييه (بين).

كما يلاحظ أيضاً أن هذا التحليل التحويلي الذي خصّه أطفيس بالآية الكريمة
اكتفى فيه بتوظيف هذا الرأي فقط، فلم يشر إلى جواز أن تكون (مَا) نافية في الآية،
كما فعل أبوحيان² الذي أقرّها حين قدر جاراً ومجروراً هو (منهم).

وبرأيي، لا يُعدّ هذا إغفالاً منه، فيبدو أن أطفيس خصّ تحليله بهذا الوجه فقط
لما يراه في الوجه الآخر من بساطة و وضوح؛ فالقارئ للآية الكريمة يدرك في
البداية أن (مَا) نافية، دون أن يرشّحها مصدرية.

وما نخرج به من خلال هذا التوظيف التحويلي، القول بأنّ اهتمام أطفيس ببيان
محلّ (مَا) من الإعراب، قد كشف لنا أنّ تفسير الآية كُله مبنيّ على دلالة (مَا) فيها،
فأن تكون للنفي ليس كأن تكون مصدرية.

(من) اسم بمعنى (بعض):

من المعاني التي تفيدها (من) في الكلام الدلالة على التبويض، فتكون كذلك إذا
أخرجت قليلاً من كثير؛ وهي تتصل بالمبعض لا بالبعض الذي أخرجته³. كما تصنّف
أيضاً مع قسم حروف الجرّ الملازمة للحرفية⁴.

لقد تناول أطفيس دراسة حرف الجرّ (من) في مواضع كثيرة من كتابة
(تيسير التفسير)، وفي معانٍ مختلفة، غير أنّ ما وجدت فيه ضرورة الوقوف عنده ما

¹ - انظر روح المعاني: مج 10، 405/20.

² - يراجع البحر المحيط: 318/8.

³ - يراجع المقرّب: 272، وحاشية الصبّان: 302/2، وارتشاف الضرب: 442/2، والفوائد والقواعد: 335،
وأوضح المسالك: 20/3، وجامع الدروس العربية: 172/3.

⁴ - قسم ابن عصفور حروف الجرّ بالنظر إلى استعمالها حرفاً وغيره، أربعة أقسام:
أ- ما يُستعمل حرفاً واسماً، وهو: مُدّ، ومُنْد، وعنّ.

ب- ما يُستعمل حرفاً وفعلاً، وهو: حاشأ، وخلاً، وعدأ.

ج- ما يُستعمل حرفاً، واسماً، وفعلاً، وهو: على.

د- ما يُستعمل حرفاً فقط، وهو ما عدا ذلك. يراجع المقرّب: 266-270، وشرح جمل الزجاجي: 487/1-
496، وجامع الدروس العربية: 168/3.

جاء به في تفسيره لقوله تعالى: ()

1؛ حين جوّز أن تكون (من) الثانية اسماً، فخصّها بالتّحليل التّحويّ الآتي: " (من الثّمرات) حال من (رزقاً). و (من) للتّبويض أو للبيان، و (رزقاً) مفعول به؛ أو (من) اسم بمعنى (بعض) مفعول به، و (رزقاً) حال من (من) "2.

فتراه يشير في نصّه الموظّف أعلاه إلى أنّ (من) أفادت معنيين في الآية الكريمة، منهما الدّلالة على التّبويض؛ ليعود في الختام ويرشّحها اسماً بمعنى (بعض)، فنّصّب على المفعوليّة.

والسؤال الذي يستوجب منّا طرحه: هل يجوز في (من) الاسميّة؟.

يبدو لي من خلال ما رجعت إليه من كتب النّحو التي تناولت معاني (من) في الكلام، أنّ علامتها أن يصحّ أن يخلفها (بعض) إذا أفادت التّبويض طبعاً. وأرى أن يكون هذا في القراءة فقط، لا في الإعراب، كما قرأ ابن مسعود - رضي الله عنه - قوله تعالى: ()

3 (بعض) بدل (من)، أي: بعض ما تحبّون.

وقد زاد أبو البقاء العكبري⁴ احتمال أن تفيد (من) في هذه الآية ابتداء الغاية؛ وردّه الألويسيّ البغداديّ بقوة، قائلاً: " واحتمال جعلها ابتدائيةً بتقدير: من ذكر الثّمرات، أو تفسير الثّمرات بالبذر تعسّف لا ثمرة فيه "5.

1- البقرة: 22. ونصّ الآية: () تيسير التفسير: 38/1.
2- آل عمران: 92. يراجع أوضح المسالك: 20/3، وحاشية الصّبّان: 302/2.
3- انظر إملاء ما من به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: 24/1.
4- روح المعاني: مج1، 273/1.

وعلى كل نقول إنّ توظيف الشّيخ أطفَيْش

المعنى الذي أفادته (من) مع مجرورها، لِمألها من إسهام في لنوع المعنى، فدلالها على التّبويض تتناسب مع لفظتي (ماء) و (رزق) اللّتين فُصِدَ بتكثيرهما معنى البعضيّة، لأنّ الماء لم ينزل من السّماء كلّها، كما لم تخرج الثّمرات كلّها، ولم يُجعل الرّزق كلّها في الثّمرات. وهي بهذا المعنى لا تختلف كثيرا عن دلالتها على البيان، فالمعنيان متقاربان في الآية.

ويتأكد توظيف أطفَيْش حرف الجرّ (من) الدّالّ على التّبويض اسماً، في تفسيره

لِقوله تعالى: ()

هنا

بعلم النّحو، قائلاً: "(من) للابتداء، ولو جعلناها تبعضيّة وقلنا (من) التّبعضيّة اسم لكانت مفعولاً لـ (أتى)، وعادت إليه الهاء، ويجوز عودها إلى (فضله) العامّ المذكور مراداً بها الفضل الخاصّ، وهو ما أعطاه الله على طريق الاستخدام."²

فنتبيّن من هذا النّصّ كيف يعتمد أطفَيْش التّحليل التّحويّ هنا أساساً ينطلق منه

في تفسير الآية؛ كما نجده أيضاً في تحليله حريصاً على النّظر إلى صحّة المعنى، فالتّوظيف التّحويّ الذي أتى به في تفسيره لا يختلف عن سابقه، إذ ركّز فيه على معنى (من) ومجرورها في الآية القرآنيّة.

المجرور بعد واو رُبّ:

من حروف الجرّ التي لا تحتاج إلى متعلّق، حرف الجرّ الشّبيه بالزّائد (رُبّ)³؛

ومما يختصّ به هذا الحرف عند التّحويين، أنّه لا يقع إلا في صدر الكلام، ويدخل على نكرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد أو بجملة فعليّة أو اسميّة¹.

¹ - التّوبة: 76.

² - تفسير التّفسير: 89/6.

³ - من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيّين (رُبّ)، فهي حرف عند البصريين، واسم عند الكوفيّين؛ غير أنّ حرفيّتها عند التّحويين أصحّ، وذلك لخلوها من علامات الأسماء، ومساواتها الحرف في الدّلالة على معنى

ومذهب الكوفيّين في تفسيرهم لـ (رُبّ)

النكرة الخفض بنفسها، بخلاف ما ذهب إليه البصريّون من أن واو (رب) لا تعمل،
وإنّما العمل لـ(رُبّ) مقدّرة¹.

ولا يمكن تمييز المذهب الذي ينتسب إليه أطفيش في هذه المسألة، فقد اكتفى
بالقول إنّ كلمة (أخرى) مبتدأ مجرور بعد واو (رُبّ)، دون أن يشير إلى أيّهما عمل
فيها؛ على عكس أبي حيّان الذي ذكر أنّ الزمخشريّ جوّز في (أخرى) أن تكون
مجرورة بـ"إضمار" (رُبّ)، حين عبّ على هذا الرأى بقوله: " وهذا فيه غرابة، لأنّ
(رُبّ) لم تأت في القرآن جارّة، مع كثرة ورود ذلك في كلام العرب، فكيف يُؤتى بها
مضمرة؟"².

فإذا اعتمدنا رأى أبي حيّان نجد أنّ أطفيش فيما ذهب إليه من كون (الواو)
صالحة لأن تكون واو (رُبّ) يعدّ إغفالاً منه، كما يمكن أن نعدّه في الوقت نفسه
اجتهاداً، فقد سعى من خلاله إلى إثبات الجرّ بـ(رُبّ) في القرآن الكريم وإن كانت
مضمرة؛ ويكون بهذا التحليل النحويّ الذي وظفه في نصّه من القلائل الذين يرشّحون
(الواو) واوًا لـ (رُبّ)، وبه استطاع أيضاً أن يكشف وبصورة غير مباشرة دقة ألفاظ
اللغة العربيّة في مدلولاتها، ومساهماتها في تنوّع المعنى وتقاربه، فالجرّ بـ (رُبّ)
يُكسبي الآية معنى آخر.

المجرور بحرف القسم :

¹ - واحتجّ الكوفيّون بقولهم إنّ الواو هي العاملة، لأنّها نابت عن (رُبّ)، فلمّا نابت عنها وهي تعمل
الخفض، فكذلك الواو لنيابتها عنها؛ مثلما نابت واو القسم عن الباء فعملت الخفض كالباء. والذي يدلّ على
أنّها ليست عاطفة عندهم أنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به.

أمّا البصريّون، فاحتجّوا بقولهم إنّ العمل لـ (رُبّ) مقدّرة، ولا عمل للواو بالنيابة، لأنّ الواو حرف
عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئاً لأنّه غير مختصّ، فوجب أن لا يكون عاملاً، وأن يكون العمل لـ (رُبّ)
مقدّرة. والذي يدلّ على أنّها واو العطف، وأنّ (رُبّ) مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورهما معاً. تجد هذه المسألة
في الإنصاف في مسائل الخلاف: 350/1-351. وشرح المفصل: 124/2، والمقرّب: 266، شرح جمل
الزجاجيّ: 482/1 و ص 486، وشرح التسهيل: 3/186، وشرح الكافية الشافية: 821/2، وارتشاف
الضرب: 462/2، وشرح كافية ابن الحاجب: 333، وشرح شذور الذهب: 287، وأوضح المسالك: 66/3
وشرح الأشمونيّ: 108/2، وشرح ابن عقيل: 43/2، والكواكب الدرّيّة: 259/2، وشرح ملحّة الإعراب:
132، وجامع الدروس العربيّة: 192/3.

² - البحر المحيط: 494/9.

وما يقال عن هذا التوظيف التحويلي الذي

ميسرةً، إنه كشف لنا وبصورة غير مباشرة دقة اعطاء اللغة العربية في مدلولاتها،
وبحسب السياق الواردة فيه.

المجور بحرف جرّ زائد:

تنقسم حروف الجرّ من حيث الأصاله وعدمها ثلاثة أقسام: حروف أصلية،
وحروف زائدة، و حروف شبيهة بالزائدة، فالحرف الأصلي هو ما يحتاج إلى متعلق
لأنه يوصل بين العامل والاسم المجرور، وهو ما يُسمّى بـ "التعلق بالعامل"؛ ولا
يستغنى عن هذا الحرف معنى ولا إعراباً.

أمّا الحرف الزائد، فهو ما يستغنى عنه إعراباً، ولا يحتاج إلى متعلق، ولا
يستغنى عنه معنى، لأنّ فائدته في الكلام تأكيد مضمونه.

ويبقى الحرف الشبيه بالزائد، وهو ما لا يمكن الاستغناء عنه لفظاً ولا معنى، غير
أنه لا يحتاج إلى متعلق.¹

وحروف الجرّ لا يزداد منها إلا أربعة، هي: من، والباء، واللام، والكاف، فهذه
الحروف تستعمل أصلية حيناً، وزائدة حيناً آخر، وزيادتها - كما مرّ - إنّما هي في
الإعراب، وليست في المعنى، لأنّها إنّما يؤتى بها للتوكيد؛ أمّا لعلّ و رُبّ فهما حرفا
جرّ شبيهان بالزائد.

وتعتبر (الباء) أكثر أخواتها زيادةً، فهي تزداد في الإثبات والنفي²؛ وقد عثرت
على زيادتها في (تيسير التفسير) في موضعين اثنين،

¹ - يراجع جامع الدروس العربية : 197/3.

² - تزداد (الباء) في خمسة مواضع، هي : 1- في فاعل (كفى)، نحو قوله تعالى: "وَ كَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا". ب- في
المفعول به، نحو قوله تعالى: "وَ لَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمُ الْوَيْهَاقَةَ". ج- في المبتدأ، إذا كان لفظ (حسب) =
نحو: بحسبك درهم، أو كان بعد لفظ ناهيك، نحو: ناهيك بخالدٍ شجاعاً، أو كان بعد (إذا) الفجائية، نحو: خرجت
فإذا بالأستاذ، أو بعد (كيف)، نحو: كيف بك؟. د- في الحال المنفيّ عاملها. هـ- في خبر ليس و (ما)
كثيراً. المصدر نفسه: 199/3 وما بعدها .

نائب الفاعل، كذا قيل، والصَّحِيح أنَّها غير زائدة
أي: فُرِّقَ بينهم بسور¹.

فما يظهر لنا من خلال هذا النَّصِّ أنَّ أَطْفِيشَ أتى فيه برأي من عدِّ الباءِ زائدةً،
ومفردة (سور) دون جارِّها نائباً عن الفاعل، مشيراً بقوله : كذا قيل. فرجعتُ إلى بعض
كتب تفسير القرآن الكريم وإعرابه، ووجدت أنَّ لكلَّ من أبي البقاء العكبري²
والألوسي البغدادي³ رأياً في ذلك.

لكنَّ أَطْفِيشَ يبدو أنَّه لا يعتدُّ بهذا الوجه من الإعراب، فقد رجَّح أن يعمل
حرف الجرِّ (الباء) في الاسم بعده بالأصل، وأن يكون الجارِّ والمجرور معاً نائباً عن
الفاعل للفاعل المبني للمجهول (ضرب).

فهو بهذا التوجيه الإعرابي يكون قد سلك قاعدةً نحويَّةً مفادها أنَّ حكمَ
المجرور بحرف جرِّ أصليِّ الرِّفْعُ محلاً إن ناب عن الفاعل بعد حذفه⁴، فمما ينوب
عن الفاعل الجارِّ والمجرور.

والواضح أنَّه اختار توظيف النَّحو في تعامله مع الآية القرآنيَّة المذكورة عند
الجارِّ والمجرور (بسور) لإفادة معنى الآية، فهو يرى أنَّ المعنى الذي تكون فيه
(الباء) غير زائدة هو المعنى المناسب والأولى في نظره للآية.

تعلُّق الجارِّ والمجرور:

لابدَّ لكلِّ حرف جرِّ من تعلُّقه بفعل أو بما فيه معناه، ويستثنى من ذلك ستَّة
أحرف، هي: الزَّائد، ولعلَّ، ولولا، ورُبُّ، والكاف، وحرف الاستثناء. وعن التعلُّق

¹ - تيسير التفسير: 399/14.

² - إملاء مامن به الرَّحْمَن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: 255/2.

³ - روح المعاني: مج 27، 14/237.

⁴ - يراجع جامع الدروس العربيَّة: 204/3.

صلة، أو خبراً، أو حالاً، تعلق بعامل محذوف ضرورة²¹. (و على القرية) تصلح لأن تقع كذلك، فمدر يجوز فيها الحبريه.

وما يقال عن مسألة التعليق التي أشار إليها أطفيش في تعامله مع الآية القرآنية إنها أفادت بشكل واضح في تيسير المعنى وإدراكه، فقد كانت إسهاماً ضرورياً ساعد كثيراً على فهم الآية.

ومما حرص فيه أيضاً أطفيش على تعيين ما تعلق به الجارّ والمجرور، تفسير قوله عزّ وجلّ: ()؛ فقد وظّف التحليل النحويّ الآتي: " (في) متعلّقة بمحذوف، أي: خاسر في الآخرة من جملة الخاسرين، و(خاسرٌ) خبر، و(من الخاسرين) خبر ثان، ولم أعلقه بـ (خاسرين) لأنّ (ال) موصولة"⁴.

فوقوف أطفيش في تفسيره للآية عند الجارّ والمجرور (في الآخرة) بالذات دون غيرهما يعدّ مناسباً وهادفاً، لأنّ دلالة الآية متوقفة عندهما وعند متعلقهما، الذي اختاره في نصّه أن يكون محذوفاً دلّ عليه ما بعده، وهذا ما تناولته أغلب كتب التفسير.

1- شرح قواعد الإعراب ص 245. و فصلها في المعنى ثمانية، وهي: أ- أن يقع الجار والمجرور صفة، نحو قوله تعالى: "أو كصيب من السماء". ب- أن يقع حالاً، نحو قوله عز وجل: "فخرج على قومه في زينته". ج- أن يتعامله، نحو قوله جل ثناؤه: "له من في السموات والأرض ومن عنده لا يستكبرون". د- أن يقع خبراً نحو: زيد في الدار. ه- أن يرفعا الاسم الظاهر، نحو أ في الله شك. و- أن يستعمل المتعلق محذوفاً على شريط التفسير، نحو: يزيد حررت به. ز- أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه، نحو القول للمعرس: بالرفاء والبنين، بإضمار أعرست. ح- في القسم بغير الباء، نحو قوله تعالى: "والليل إذا يغشى" معنى اللبيب: 513515/2.

3- آل عمران: 85. و نص الآية: ()؛ تفسير التفسير: 383/2.

غير أنه يعود في خاتمة تحليله التَّحويّ لـ

الآخِرَة) بما هو مذكور في الآية وهو قوله (الخاسرين)، سريضة ان نفيد الالف واللام
التعريف، لا أن تكون في معنى الموصول، وقد دلّ على ذلك بقوله: "وجه آخر هو
أن نقول: (ال) حرف تعريف"1. وبالتالي فإنّ متعلّق (في الآخرة) يتحدّد بحسب ما
أفادته (ال) في كلمة (الخاسرين).

جدول رقم 09: المواضيع التي ذكر فيها تعلق الجارّ والمجرور في

تيسير التفسير.

تعلق الجارّ والمجرور بمحدوف.	تعلق الجارّ والمجرور بمذكور.	الأجزاء والصفحات
/2	263،383-159،262-154/2	
154،159،262،263، ،383	-475،504-470،473-469/4 ،508،514،515	
-469،470،504/4 .515-،508،514	،249-248/5	
،226-225/6	.369،413-226،280،368-225/6	
.389/7	.85،256/7	
.171،193،338/8	.171،440،442/8	
.139،212/9	،116،129،130-51،115-21،50/9 ،132	
.11/10	.297-139،143،212،292،296	
.122،260/11	.41،48،117-11،18،40/10	
.403،428/12	.261،472-55،122،260/11	
.94،154،182/13	-210،215،239/12	
/14	241،341،353،354،364،383،395،4	

		،28
		/13
.206،231،272،277	،32،34،47،71،72،94،140،154،182	
.7،218،374،430/16	،254،2894،304	
	،40،128،357/14	
	-18/15	
	19،174،206،231،272،286،387،42	
	،7	
	/16	
	7،120،314،315،317،323،374،430	
	.	

ملاحظة

نجد أطفَيْش يرشَّح في الموضوع الواحد أن يكون متعلِّق الجارِّ والمجرور
مذكورًا ومحدوقًا؛ كما هو ظاهر في الجدول أعلاه.

ثانيًا : الجرّ بالإضافة.

وقد أحصيت له ثمانية وخمسين موضعًا¹، وذلك في مختلف أجزاء كتاب
(تيسير التفسير). وأختار منها ما يأتي:

الإضافة إلى الجملة :

إنَّ حقَّ الإضافة أن تكون إلى المفرد، لأنَّ المضاف إليه ينبغي به تعريف
المضاف وإخراجه من إبهام إلى تخصيص. غير أنَّ التحوّيين أجازوا في المضاف إليه
أن يقع جملة ؛ وقد ذكر ابن هشام أنَّ ما يضاف إلى الجملة ثمانية² أشياء فقط، من

¹ - انظر هذه المواضع في الجدول ص ، من هذه الرسالة.

² - ما يضاف إلى الجملة: أسماء الزّمان ظروفًا كانت أو أسماء، وحيث، وآية بمعنى علامة، وذو، ولدن،
وريث، وقول، وقائل. مغني التّبيب: 481/2-485.

والنظر فيما أسهمه التوظيف التحويليّ لـ:

إنّه كان إسهاماً ضرورياً وهادفاً، فقد استطاع بالإصاحه إلى تفسير المعنى وتوجيهه، ان يكشف دقة ألفاظ اللغة العربيّة في مدلولاتها، وخير دليل على ذلك الدلالة التي تفيدها الألف واللام (ال) في الأسماء.

أنواع الإضافة:

الإضافة عند التحويلين نوعان، نوع يفيد تعرّف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة، وتخصّصه إن كان نكرة، ويسمّى هذا النوع من الإضافة **الإضافة المحضة**¹، وسمّيت بذلك لأنها خالصة ليست على نيّة الانفصال، فالصلة بين المضاف والمضاف إليه وثيقة والرّبط بينهما محكم، وذلك أنّ المضاف إذا كان نكرة وأضيف إلى معرفة، فإنّه يكتسب منها التعريف.

ونوع لا يفيد شيئاً فيؤتى به للتخفيف فقط، وضابطه أن يكون المضاف صفة² تشبه الفعل المضارع في كونها مراداً بها الحال والاستقبال؛ فهذا النوع **إضافة غير محضة**³، وسمّيت بذلك لأنها على تقدير الانفصال، فليست إضافة خالصة بالمعنى المراد من الإضافة⁴.

¹ - وتسمّى أيضا الإضافة المعنويّة والإضافة الحقيقيّة، وقد سمّيت معنويّة لأنّ فائدتها راجعة إلى المعنى من حيث إنّها تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه؛ وسمّيت حقيقيّة لأنّ الغرض منها نسبة المضاف إلى المضاف إليه، وهو الغرض الحقيقيّ من الإضافة. يراجع شرح المفصل: 2/126 وما بعدها، و شرح المقرب: 2/664 وما بعدها، و شرح المكوّديّ: 146، و شرح قطر الندى: 237، و شرح شذور الذهب: 294، والكواكب الدرّيّة: 276/2، و جامع الدروس العربيّة: 207/3-209.

² - المراد بالصفة: اسم الفاعل، نحو: ضارب زيد، واسم المفعول، نحو: مضروب العبد، والصفة المشبّهة، نحو: حسن الوجه. يراجع الإيضاح العضديّ: 1/269 وما بعدها، والأصول في النحو: 2/6، والمفصل: 2/82 وما بعدها، و شرح المفصل: 2/127، والمقرب: 283، وارتشاف الضرب: 2/504 وما بعدها، و شرح المكوّديّ: 145، و شرح ابن عقيل: 2/53 وما بعدها، وأوضح المسالك: 3/79 وما بعدها، و شرح شذور الذهب: 293، والكواكب الدرّيّة: 276/2، و جامع الدروس العربيّة: 208/3.

³ - وتسمّى أيضا الإضافة اللفظيّة والإضافة المجازيّة، وقد سمّيت لفظيّة لأنّ فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، وهو التخفيف اللفظيّ بحذف التثوين ونوني التثنية والجمع؛ وسمّيت مجازيّة لأنها لغير الغرض الأصليّ من الإضافة. يراجع المصادر المعتمدة في الهامش رقم 1، من الصفحات نفسها.

⁴ - يراجع الإيضاح العضديّ: 1/267 وما بعدها، والأصول في النحو: 2/5 وما بعدها، والمفصل: 2/82 وما بعدها، و شرح المفصل: 2/126 وما بعدها، والمقرب: 283، و شرح المقرب: 2/664 و ما بعدها، و شرح =الكافية الشافية: 2/923، و شرح التسهيل: 3/225 وما بعدها، والمساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات.

وأحسن أطفَيْش لما أشار إلى أن إضافة

نعت بهما التكرة وهي (عَارَضًا) كما هو ظاهر في الآية، وعن هذا يقول حمربن
ثابت التَّمَانِينِي: "فإن قَدَّرت بينهما تنويبًا كانت الإضافة بينهما غير محضة، ولم
يتعرّف الأوّل بالثاني إذا كان معرفة"¹.

وما قال به أطفَيْش من صحّة أن تكون إضافة (مستقبل) إلى (أوديتهم) إضافة
لفظيّة، قال به كلّ من أبي البقاء العكبري² وأبي حيّان³.

فالموضح من هذا التّصانّه قد اختار توظيف التّحو في تعامله مع الآية القرآنيّة
المذكورة أعلاه عند الإضافة الحاصلة فيها، لِمَا أفادته من تخفيف في اللفظ، وحرصًا
منه على الرّجوع إلى الأصل في المعنى.

ج- إضافة الموصوف إلى الصّفة، والصّفة إلى الموصوف:

إنّ الأصل في الإضافة ألاّ يضاف اسم لمرادفه، ولا موصوف إلى صفته، ولا
صفة إلى موصوفها، لأنّ المضاف يتعرّف بالمضاف إليه أو يتخصّص به، والشّيء لا
يتعرّف ولا يتخصّص إلاّ بغيره؛ ومثل هذه الإضافات فيها إضافة الشّيء إلى نفسه،
فالصّفة هي الموصوف في المعنى. غير أنّه ثبت عند العرب إضافة الموصوف إلى
صفته، والصّفة إلى موصوفها؛ واختلف التّحويّون في تصنيفها، فخصّها البعض
بالإضافة المحضة، وذهب البعض الآخر إلى أنّها من الإضافة غير المحضة لأنّه
ينوى بها الانفصال.

وانفرد ابن مالك⁴ برأي ثالث، مضيّفًا بذلك نوعًا ثالثًا من الإضافة سمّاها

"الشّبيّهة بالمحضة"¹.

¹ - الفوائد و القواعد : 352.

² - إملاء ما منّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: 235/2.

³ - البحر المحيط : 178/6.

⁴ - شرح التّسهيل: 225/3 وما بعدها، وارتشاف الضّرْب: 505/2 وما بعدها، والمساعد على تسهيل الفوائد: 333/2

وما بعدها، وحاشية الصّبّان: 364/2 وما بعدها .

ويعدّ تقدير هذا الحرف الأكثرَ في الإضافة المدح
بالعذاب، تكون هذه الإضافة على حدّ تعبيره ذات دلالة بيانية.

هذا ويوظّف في نصّه نوعًا ثالثًا من الإضافة، رشّح فيه أن تكون إضافة السّوء
إلى العذاب من إضافة الصّفة إلى الموصوف، فالأصل في السّوء الرّفْع على أنّه صفة
للفاعل (العذاب) بعد الفعل (حاقّ)، هكذا: حاقّ العذابُ السّوءُ.

وعلى كلّ، يبدو أنّ الوقوف عند أنواع الإضافة أثناء التّعامل مع الآيات
القرآنيّة التي تعنى بذلك، له فضل وأثر في تيسير تفسيرها وإدراك معناها.

ثالثًا: الجرّ بالمجاورة:

المجاورة لغةً: من جاورَ الرّجلَ مُجاوَرَةً و جوارًا و جوارًا، و الكسر أفصح :
سأكّنه. وإنّه لحسنُ الجيرة: لِحَالٍ من الجوار وضرب منه. و جاورَ بَنِي فُلانٍ و فيهمُ
مُجاوَرَةً و جوارًا: تَحَرَّمَ بِجوارِهِمْ، و هو من ذلك، و الاسم الجوار و الجوار¹.

أمّا اصطلاحًا، فهي ظاهرة إعرابيّة تقتضي خروج الاسم المعرب عمّا يجب له
من حركة أو تحريك موافقة لما يجاوره من الكلمات².

وقد اكتفى الخليل بالتمثيل لها، في قوله: "الخفض بالجوار قولهم: مرّرتُ برَجُلٍ
عَجُوزٍ أمّه، و مرّرتُ برَجُلٍ طالقًا مرّأته، خَفَضتَ عَجوزًا وليس من نعت الرّجل، إلّا أنّه
لما كان من نعتِ الأمّ خَفَضتّه، على القرب و الجوار"³.

والجرّ بالمجاورة لا يعوّل عليه عند النّحاة، إلّا في أمثلة قليلة نطقت بها العرب،
كونه غير متواتر في كلامهم؛ وفي هذا الشّأن قال الفراء: " لا يُخَفَضُ بالجوار إلّا ما
استعملته العرب كذلك، فلا يقاس على ما استعمل ما لا يستعمل، فلو قيل: هذه جرة

¹ - لسان العرب: 485/1.

² - معجم المصطلحات النّحويّة و الصّرفيّة: 58.

³ - الجمل في النّحو: 173.

يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يُحْمَل عليه فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضوع نبيّفاً على ألف موضع، وذلك على انه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن، والشعر ساغ، وسلس، وشاع، وقبل. وتلخيص هذا أنّ أصله: هَذَا جُرُّ ضَبِّ خَرَبٍ جُرُّهُ، فيجري (خَرَب) وصفاً على ضبِّ، وإن كان في الحقيقة للجُرِّ، كما تقول مررت برجل قائم أبوه، فنجري (قائماً) وصفاً على (رَجُل)، وإن كان القيام للأب لا للرجل¹.

فنصّ ابن جنّي يوضّح أهميّة النّحو في فتح باب الاجتهاد، ومسألة الجرّ بالمجاورة² خير دليل على ذلك؛ واعتماداً على هذا النصّ يفسّر تعجّب أطفيش وردّه رأي من اختار الخفض على الجوار في الآية، بأمرين اثنين: إمّا أنّه لم يطّلع على رأي ابن جنّي، وإمّا أنّه اطّلع عليه ولم يقنّع به، كما فعل أبو حيان³ الذي رأى أنّ التقدير في المثال خطأ.

رابعاً: التّوابع في حالة الجرّ.

تعرّض أطفيش إلى دراسة التّوابع في حال الجرّ في مواضع عديدة⁴، فكانت له وقفة عند كلّ نوع منها في كتابه (تيسير التّفسير)، خاصّة ما ورد تابعاً للمجرور بالحرف. وأدرسها وفق ما يأتي:

التّوكيد للمجرور بالحرف:

¹ - الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي. تحقيق: محمّد عليّ النّجار. دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان. ط2: 191/1-192. ويراجع الاقتراح في علم أصول النّحو، للسّيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: محمّد حسن إسماعيل الشّافعي. منشورات محمّد عليّ بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان. ط1(1998م):55.

² - الخفض على الجوار قال به الجمهور من أهل البصرة والكوفة، ورام إخراج ذلك عنه السّيرافي وابن جنّي على اختلاف في التقدير، فقدّره السّيرافي خَرَبَ الجُرِّ منه، وقدّره ابن جنّي خَرَبَ جُرُّهُ. يراجع ارتشاف الضرب: 583/2 وما بعدها، ومعجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة: 59.

³ - يراجع ارتشاف الضرب: 584/2.

⁴ - وزعتها، في الإحصاء، مع أنواع المجرورات.

زيد أكرمته وأخوك، أي وأخوك أكرمته. قيل: أر
مشكل، لأنه ليس في محلّ جرّ بل الذي في محلّ جر الحاف وحدها، لا مع الاسم، و لا
في محلّ نصب لأنّ الذي في محلّ نصب من حيث إنّه مفعول به توصّل إليه بحرف
الجرّ الكاف وحدها، كما أنّ المفعول في مررت بزيد، زيد وحده لا مع الباء¹.

فنتبيّن من خلال هذا النّصّ أنّ أطفيش أتى فيه بوجه عديدة خصّها بالاسم
(مَنْ)؛ وأوّل ما بدأ به من جملة هذه الوجوه الإعرابيّة: أن تكون (مَنْ) في موضع جرّ
عطفًا على الضّمير المجرور في (لَكُمْ)، وهو أوّل ما بدأ به أبو حيان² في تعامله مع
الآية؛ غير أنّ هذا الوجه رأى فيه كلّ من الزّمخشري³ وابن عطية⁴ قلًا وقبحًا في
النّحو، لأنه لا يُعطف على الضّمير المجرور.

ولا يبدو أنّ أطفيش أغفل مثل هذه القاعدة النّحويّة في هذا التّوجيه الإعرابيّ،
وإنّما يُفسّر اختياره له انتصارًا منه لمذهب الكوفيّين⁵ في هذه المسألة.

أمّا الوجه الثاني: فرسّخ فيه أن تكون (مَنْ) في موضع نصب، وذلك على
ثلاثة أوجه، اثنان منها أخذ بهما، والثالث لم يقتنع به؛ فالأوّل: أن تكون عطفًا على
كلمة (معايش) الواردة في الآية مفعولاً به، وبدأ بهذا الوجه كلّ من الزّمخشري⁶ وابن
عطية⁷.

والثاني: أن تُنصب (مَنْ) بفعل محذوف يقتضيه الظاهر، وتقديره: أعشنا أو
أغنيا.

أمّا الثالث: فإن يكون العطف على محلّ (لَكُمْ)، إذ التّقدير: وأعشناكم وأعشنا
أمّا غيركم؛ وهو ما استبعده أطفيش، فالذي في محلّ نصب على المفعوليّة برأيه ليس

1- تيسير التفسير: 356/7-357.
2- يراجع البحر المحيط: 473/6.
3- الكشاف: 389/2.
4- المحرر الوجيز: 294/8.
5- أجاز الكوفيون أن يعطف على الضّمير دون إعادة الخافض. يراجع ارتشاف الضرب: 658/2، والبحر
المحيط: 473/6.
6- الكشاف: 389/2.
7- المحرر الوجيز: 294/8.

1)؛ فقد حاول هنا أن يوظف النحو عند الجارّ و المجرور (مِنَ الشَّجَرَةِ) للتعبير عن معنى الآية وتفسيرها، فكان له النصّ الآتي: " (مِنَ الشَّجَرَةِ)، الجارّ والمجرور بدل من قوله (مِنَ شَاطِئِ)، بدل اشتمال، فيقدّر الرّابط، أي: من الشجرة فيه، وفيه حال من الشجرة. ومن العجيب ما يقال: إنّ الشجرة بدون (مِن) بدل من لفظ (شَاطِئِ)، وأنه أعيد العامل وهو (مِن)، لأنّ البديل على نيّة تكرار العامل، إذ لا يحتاج إلى هذا لأنّه تبدل الكلمة من الكلمة، والكلمتان من الكلمتين، وهكذا، فأبديل الجارّ والمجرور من الجارّ والمجرور، مع أنّ العامل الأقوى (نودي)"².

فيظهر من خلال هذا التوظيف التحويلي اهتمام أطفيس وحرصه على دراسة أدقّ القضايا النحويّة التي لم يقف عندها أكثر النحويين في تعاملهم مع مصطلح البديل، كهذه المسألة التي يقدرّ فيها أنّ البديل على نيّة تكرار العامل³.

غير أنّ أطفيس لا مانع لديه من جعل الجارّ والمجرور بدلاً من الجارّ والمجرور؛ فيعدّ هذا ردّاً منه على من يجعل المجرور دون جاره بدلاً من المجرور، وحرف الجرّ الثاني إعادةً لحرف الجرّ الأوّل.

وتتضح أهميّة هذه المسألة لديه حين وقف مرّة أخرى عندها في تفسير قوله تعالى:)

؛⁴

مقدّمًا تحليلًا لا يختلف عن سابقه، قال: " (مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ) بدل من قوله (مِنَ

1- القصص:30. وتتمّة الآية: 

2- تفسير التفسير: 425/10.

3- ذهب بهاء الدّين بن النّحاس الحلبيّ (تـ 698 هـ) في شرحه للمقرّب إلى أنّ الدليل على أنّ البديل في نيّة تكرار العامل إظهاره في بعض المواضع، واستدلّ بقوله تعالى: "قال الملائكة الذين استكبروا من قومهم للذين استضعفوا لِمَنّانٍ منهم" [الأعراف:75]، بإعادة اللام. يراجع شرح المقرّب: 781/2.

4- الروم: 31 و32.

وفي كلمة (جهنم) بالذات قاعدة نحويّة مفادها أن يكون بدلاً¹.

هذا وبفيدنا في نصّه أيضاً بجواز بيان المعرفة للتكررة، وهو ما ذهب إليه أبو حيان، فعن شروط عطف البيان يقول: "وهذا العطف يوافق متبوعه في الإفراد والتثنية والجمع، ولا يشترط التساوي في رتبة التعريف"².

فنتبيّن هنا كيف يحرص الشيخ أطفيش على الوصول إلى معنى الآية وتفسيرها اعتماداً على توظيف الصنّاعة النحويّة، والتي استقصى فيها كلّ وجوه الإعراب بالتفصيل الدقيق، فكان تعامله مع كلمة (جهنم) واسعاً غير غامض، يختلف عمّا جاء به بعض المفسّرين عند هذه الآية، كابن عطية³ الذي اكتفى بالقول إنّ (جهنم) بدل من قوله (لشرّ مآب)، دون تفصيل يُذكر.

جدول رقم 10: مواضع المجرورات في كتاب (تيسير التفسير)

المجرورات	عدد الآيات	الأجزاء والصفحات
الاسم المجرور بالحرف	182	ج1ص7، 38، 45. ج2ص154-159، 185، 262-263، 383. ج3ص208-209.
		ج4ص53، 80، 81، 196-197، 295، 305- 306، 448-449، 469-470، 473-475،
		491، 508-505، 514-515. ج5ص10-11، 136، 248-249، 398-399. ج6ص89،
		112-114، 162، 163، 208، 211-212، 225-226، 255، 280، 286، 296، 309،
		352-353، 368-369، 393، 413، 418، ج7ص57-58، 85، 253، 256، 301-302،
		305، 307-309، 321، 356-357، 363، 369، 377-378، 389، 436-437.
		ج8ص81، 171، 181، 193، 336، 338، 440، 442. ج9ص21، 50-51، 63-64،
		115-116، 128، 129، 130، 132، 137، 139، 143، 212، 226-227، 255-258،
		292، 296-297، 387. ج10ص11، 18، 40-41، 48، 117، 130، 210-211، 276،

¹ - يراجع ارتشاف الضرب: 2/606.

² - المصدر نفسه: 2/605.

³ - يراجع المحرر الوجيز: 12/476.

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

،380 ،121 ،436 ،472 ج 12 ص 104-105 ،210 ،215 ،239-241 ،341 ،353-354 ،364 ،383 ،395 ،403 ،411 ،428 ج 13 ص 32-34 ،47 ،71 ،72 ،90 ،94 ،140 ،154 ،173 ،174-175 ،182 ،210 ،228 ،254 ،284 ،304 ،367 ،368 ج 14 ص 39 ،40 ،128 ،159 ،194 ،339 ،357 ،393-394 ،430 ج 15 ص 18 ،35 ،52 ،62 ،141 ،174 ،206 ،226 ،231 ،253 ،272 ،277 ،286 ،339 ،387 ،427 ،445 ،475 ج 16 ص 5 ،7 ،52 ،94 ،120 ،121 ،133 ،148 ،191 ،194 ،196 ،205 ،206 ،209 ،218 ،298 ،314-315 ،317 ،323 ،374 ،430		
ج 3 ص 69 ،208-209	58	الاسم المجرور بالإضافة
	1	الاسم المجرور بالمجاورة
		التوابع في حالة الجرّ
		وزعتها - في الإحصاء - مع أنواع المجرورات



*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

الختامة

نتائج البحث:

إن الغاية من كل بحث أن يصل به الباحث إلى نتائج، وقد استطعت من خلال بحثي هذا، وأثناء إحصائي للمادة النحوية، فتصنيفها ثم دراستها أن أستخلص جملة من النتائج، أعرضها كالآتي:

يوظف أطفيش مصطلحات النحو، والصرف، والبلاغة، والفقه، وعلم المنطق، والفلك، مما يدل على تمكنه من العلوم التي كانت سائدة في عصره، وقد أبدع في الإحالة عليها من خلال كتابه (تيسير التفسير)

يتعرض أطفيش في توظيفه النحوي إلى بعض مسائل الخلاف بين المدرسين، وعلى عكس بعض المحدثين يبتعد عن التعصب للمذهب البصري على حساب المذهب الكوفي، فكثيراً ما يؤيد الكوفيين حين يرى رأيهم مناسباً لما اختاره هو في تحليله، فيكون الأولى بالإتباع.

يربط أطفيش أحياناً بين علمي النحو والصرف، حين يرى ذلك ضرورياً، فيلجأ إلى تحليل بعض الصيغ الصرفية التي لها دلالة وتأثير في معرفة العلامة الإعرابية، كمسألة اسم التفضيل العامل في الفاعل.

توظيف المنصوبات في (تيسير التفسير) كان له حصة الأسد، وذلك لجواز النصب في الكلمة الواحدة على وجوه مختلفة، مما يدعو إلى توزيع الآيات، في الإحصاء، على حسب الوجوه الإعرابية الواردة فيها، كما حدث في تفسير كلمتي السر والعلانية- نصبا بالتنوين- اللتين جاز فيهما النصب على المفعولية المطلقة، وعلى الحال، وعلى الظرفية الزمانية.

يأتي أطفيش في تفسيره لبعض الآيات القرآنية بتحليل نحوية، دون أن يوظف فيها أي مصطلح نحوي، إذ يكتفي فقط بالتأويل والتقدير، والإشارة إلى الحذف الحاصل في الآية، كتقدير المبتدأ مثلاً قبل (كتاب) دون ذكره، بالقول: هو كتاب، أو هذا كتاب. وهذا ما يتطلب الاجتهاد أثناء التصنيف.

إن أطفيش في وقوفه عند بعض القضايا النحوية

بالتفسير، نجد له فيها رأيا لا نعثر عليه في تفاسير غيره ممن تقدموا عليه

كالزمخشري، وأبي حيان، وابن عطية، مما يفسر لنا اجتهاده ويبرز لنا مبلغ علمه
خدمة لهدفه الأول، ألا وهو تيسير التفسير.

ليس لكل نحوي وظفه في تفسيره لآية من آيات كتاب الله العزيز أثر في الكشف عن
معناها وتيسيرها، وهو اختار ذلك، لكن هذا لا يعني أنه لم يكن يحسن انتقاء الكلمات
والجمل من داخل الآيات، فقد كان حريصا على تلك التي يقوم عليها معنى الآية
وتفسيرها، ويبين أثرها ودلالاتها اعتمادا على توظيف الصناعة النحوية فيها.

إن أطفيش في توظيفه النحوي كان يحرص على توجيه المعنى دون الخروج عن
قواعد الإعراب، ونادرا ما نجده يلجأ إلى غير ذلك، فوظيفة النحو في (تيسير التفسير)
لا تقتصر على الإعراب فحسب، وإنما تتسع إلى توجيه المعنى وتقنيته في الآية
بحسب ذلك الإعراب.

ألف أطفيش هذا التفسير في مرحلة تطور فكره ونضوجه، فقد أحال فيه على بعض
كتبه، كشرح لامية الأفعال في علم الصرف، وبيان البيان في البلاغة.

ساعد التزطيف النحوي لديه على فهم المسائل الفقهية والعقائدية التي تتطلب ربطها
بعلم النحو، وخير مثال على ذلك مسألة الميراث.

يقف أطفيش عند بعض الألفاظ التي تحتاج إلى توضيح لغوي، وذلك داخل نصوصه
النحوية، حرصا منه على خدمة المعنى الذي يعد هدفه الأول في تفسيره (تيسير
التفسير).

جاءت نصوص أطفيش النحوية في أغلبها مطولة لا تقبل الاختصار، لأنه يؤدي إلى
صعوبة الفهم، فاحتوت على ذكر الكلمة المقصودة أو العبارة، وربطها بالتحليل
النحوي الذي يعلق فيه بفقرات أو في صفحة كاملة، وقد يتجاوز ذلك، بحسب الوجوه

الإعرابية الواردة، وكثيرا ما تكررت هذه النص
الآيات مع مختلف السور، مع التنبيه منه أحيانا على ذلك.

يغفل أطفيش في كثير من المواضيع توجيه الإعراب في الآيات القرآنية المدروسة التي قرئت بأكثر من وجه إعرابي، كالرفع بدل النصب في الكلمة، واسم المفعول بدل اسم الفاعل، إذ يكتفي بالقراءة الواردة عليها الآية، دون التنبيه إلى القراءات الأخرى. إن مبحث علم النحو في (تيسير التفسير) يحتاج إلى كثير من المراجعة والتدقيق، فقد مفقت عند مصطلحات بل نصوص كان ينبغي للمحقق أن يدرجها ضمن هذا المبحث. وبهذا أكون قد استكملت العمل راجيا من المولى أن أكون قد وفقت في إعطاء صورة واضحة عن المنهج النحوي عند أطفيش وأثر توظيفه في (تيسير التفسير)، هذا التفسير الذي يستحق دراسة لغوية شاملة، لما يتوفر عليه من مجالات لغوية أخرى تتعلق بعلم الصرف وعلم البلاغية.

وأخيرا، أمل أن تكون هذه الدراسة التي تعلق بالقرآن الكريم إضافة بسيطة لصرح العلم، مع الإشارة إلى أن ما في هذه الصفحات من فائدة مرده إلى توجيهات أستاذي المشرف وإرشاداته، وأما ما عليه من مأخذ فوزوره علي، كما أسأله عز وجل أن يتقبل مني هذا العمل ويوفقني لما يحبه ويرضاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. وصلي الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، والتابعين.

قائمة المراجع

[Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features](#)

	»	30
		مریم
51	»	46
		طه
159	»	21
		الأنبياء
112	»	47
47	»	60
		الحج
184	وَأَذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ"	9
76	»	18

	□□□□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□□	
الفتح		
164	□□□□□□□□□□□□□□□□□□» □□□□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□□	21
182-32	□□□□□□□□□□□□□□□□□□» □□□□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□□	26
القمر		
130	□□□□□□□□□□□□□□□□□□» □□□□□□□□□□□□□□□□□□	12
الرحمن		
181	□□□□□□□□□□□□□□□□□□» □□□□□□□□□□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□□□□□□□□□	11
الحديد		
169	□□□□□□□□□□□□□□□□□□» □□□□□□□□□□□□□□□□□□	13
المتحنة		
185	□□□□□□□□□□□□□□□□□□» □□□□□□□□□□□□□□□□□□	1
الجمعة		
190	مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا الثَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا	5



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

مصادر البحث ومراجعته¹

القرآن الكريم- رواية ورش بالرسم العثماني، محملا من الأنترنيت.

الكتب المطبوعة:

1- اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر هجري، فهد بن عبد الرحمان بن

سليمان

الرومي، إشراف الدكتور مصطفى سليمان الرومي، إشراف الدكتور مصطفى مسلم محمد. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين- قسم القرآن وعلومه. 1404هـ- 1405هـ.

2- آراء الشيخ أطفيش العقديّة، لمصطفى بن الناصر وينتن. نشر جمعية

التراث،

القرارة- الجزائر 1996م.

3- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي. تحقيق وتعليق: الدكتور مصطفى

أحمد

النحاس، مطبعة المدني- القاهرة، ط1 1982م.

4- الإرشاد إلى علم الإعراب، تصنيف الإمام شمس الدين القرشي الكيشي

(ت695هـ). تحقيق ودراسة: عبد الله الحسيني البركاني، جامعة أم القرى،

ط1 (1989).

5- الأشباه والنظائر في النحو، تأليف الإمام السيوطي ت-911هـ، وضع حواشيه

غريد الشيخ. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط22007م.

6- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي.

مؤسسة الرسالة. ط1 1985م.

¹- أهملت (ال) في ترتيب المصادر والمراجع.

7- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقر

إشراف: بكر بن عبد الله بوزيد. وقف مؤسسه سليمان بن عبد العزيز

الراجحي الخيرية. دار علم الفوائد للنشر والتوزيع.

8- إعراب القرآن وبيانه، تأليف الأستاذ: محي الدين الدرويش. اليمامة للطباعة

والنشر والتوزيع، دمشق - بيروت. ط6 1999م.

9- إعراب القرآن، تأليف ابن النحاس (ت338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه:

عبد المنعم خليل إبراهيم. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية،

بيروت- لبنان ط2 2004م.

10- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تأليف إمام اللغة والأدب: أبي

عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالوية. دار الكتب العلمية، بيروت

لبنان.

11- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي (ت911هـ). تحقيق: محمد

حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي. منشورات محمد علي بيضون، دار

الكتب العلمية، بيروت لبنان. ط1 1998.

12- إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع

القرآن، تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري

(ت616هـ)، تصحيح وتحقيق الأستاذ إبراهيم عطوة عوض. شركة مكتبة

ومطبعة البابلي الحلبي وأولاده بمصر. محمود نصار الحلبي وشركاه خلماد.

ط1 (1961م).

13- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف:

أبي البركات الأنباري (ت577هـ). قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن

حمد، بإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

ط2 2007.

14- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: محمد محي الدين عبد

الحميد. المكتبة العصرية ط1995م.

- 15- الإيضاح العضدي، لأبي علي الف
الدكتور حسن شاذلي فرهود. كلية الآداب - جامعة الرياض، مطبعة دار
التأليف، ط1 1969م.
- 16- البحر المحيط في التفسير، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان
الأندلسي الغرناطي (ت754هـ). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
2005م.
- 17- البديع في علم العربية، للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي
السعادات مجد الدين بن الأثير (ت606هـ). تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد
علي الدين. جامعة أم القرى، مكة المكرمة. ط1.
- 18- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي.
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعرفة، بيروت لبنان.
ط2 1972م.
- 19- تاريخ الجزائر الثقافي، الدكتور أبو القاسم سعد الله. دار الغرب
الإسلامي، ط1 1998.
- 20- تاريخ بني ميزاب، ليوسف بن بكير الحاج سعيد. المطبعة العربية،
غرداية- الجزائر، ط2.
- 21- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري (ت676هـ). شرحه ونشره:
سيد أحمد صقر. المكتبة العلمية.
- 22- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي. حققه
الدكتور حسن هندراوي. دار القلم، دمشق.
- 23- تفسير التحرير والتنوير، تأليف سماحة الأستاذ العلامة الإمام الشيخ
الطاهر بن عاشور. الدار التونسية للنشر- تونس. المؤسسة الوطنية للكتاب-
الجزائر تونس 1984م.
- 24- التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب، للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن
الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت604هـ)،

قدم له: هاني الحاج. حقه وعلق عليه
المكتبة التوقيفية، القاهرة - مصر.

- 25- تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل في حقائق التأويل، قدم له الشيخ
قاسم الشماعي الرفاعي. دار القلم، بيروت- لبنان ط1.
- 26- تفسير غرائب القرآن و رغائب الفرقان، تأليف العلامة نظام الدين
الحسن بن محمد بن حسين النسابوري (ت 728هـ)، ضبطه وخرج آياته
وأحاديثه الشيخ زكريا عميرات. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط1
1996م.
- 27- التفسير والمفسرون، تأليف الدكتور: محمد حسين الذهبي. مكتبة
مصعب بن عمير الإسلامية. ط2004.
- 28- تيسير التفسير لأطفيش. تحقيق وإخراج: الشيخ إبراهيم بن محمد
طلاي، بمساعدة لجنة من الأساتذة. المطبعة العربية، غرداية- الجزائر.
- 29- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني. المكتبة العصرية،
صيدا- بيروت ط1 2000م.
- 30- الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبي. تقديم: هاني الحاج. حقه وخرج
أحاديثه: عماد زكي البارودي. خيرى سعيد. المكتبة التوقيفية، القاهرة-
مصر.
- 31- الجمل في النحو، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحقيق الدكتور
فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة ط1 0985م.
- 32- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. المطبعة الأزهرية المصرية.
ط1306هـ.
- 33- حاشية الصبان على شرح الأشموني. ضبطه وصححه وخرج شواهد:
إبراهيم شمس الدين. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية،
بيروت- لبنان ط1.

- 34- الحاشية العصرية على شرح شذو محمد الأسعد. دار الشواف، ط 1 1995م.
- 35- الخصائص لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتاب، بيروت لبنان ط2.
- 36- رحلة القطب. دراسة وتحقيق: الأستاذ يحيى بن بهون الحاج امحمد. العطف، غرداية- الجزائر ط 1 2007.
- 37- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تأليف العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي تحقيق وتخريج: د. السيد محمد السيد. سيد إبراهيم عمران. دار الحديث القاهرة. ط 2005.
- 38- شرح ابن عقيل. تحقيق: ح. الفاخوري. دار الجيل- بيروت، ط 5.
- 39- شرح الأشموني، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد. إشراف الدكتور: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. ط 1 1998.
- 40- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 1990.
- 41- شرح السيوطي، توضيحات للبهجة المرضية في شرح الألفية، تأليف السيد الشيرازي. ط 1386هـ.
- 42- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم. حققه وضبطه وشرح شواهد، ووضع فهارسه الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. دار الجبل- بيروت.
- 43- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له: د. عبد المنعم أنعم الهريري. دار المأمون للتراث.
- 44- شرح المفصل للزمخشري. تأليف: ابن يعيش (ت-643هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان. ط 1 2001.

- 45- شرح المقرب، المسمى التعليقة،
(ت-698هـ). دراسة وتحقيق: د.خيري عبد الصطيف محبته دار الرمان للنشر
والتوزيع. ط1 2005م.
- 46- شرح المكودي، ضبطه وخرج آياته وشواهد: إبراهيم شمس الدين. دار
الكتب العلمية، بيروت- لبنان. ط1 2996م.
- 47- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور. دار الكتب العلمية، بيروت
لبنان. ط1 1998م.
- 48- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري (ت-761هـ). قدم له ووضع
هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت
لبنان. ط2 2004م.
- 49- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري (ت-761هـ)، قدم
له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل يعقوب. دار الكتب العلمية،
بيروت-لبنان. ط1 1996م.
- 50- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تأليف: محي الدين الكافيجي (ت
879هـ). تحقيق: د. فخر الدين قباوة. دار طلاس - دمشق، ط1 1989م.
- 51- شرح كافية ابن الحاجب، لبدر الدين بن جماعة (ت-733 هـ). تحقيق
وتعليق الدكتور محمد محمد داود. دار المنار
- 52- شرح لامية الأفعال، لأحمد بن يوسف أطفيش. سلطنة عمان، وزارة
التراث القومي و الثقافة. ط1986م.
- 53- شرح ملحّة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري
البصري (ت-516هـ). تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبود. المكتبة
العصرية، صيدا- بيروت. ط1 1997م.



PDF
Complete

*Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.*

[Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features](#)

فهرس الموضوعات

الموضوع.....الصفحة

شكر وتقدير.....

إهداء.....

مقدمة.....أ- و

مدخل..... 29 -12

أولاً: توطئة لقراءة كتاب (تيسير التفسير).....12

التعريف بالمؤلف.....12

ثانياً: منهجية أطفيش في التوظيف النحوي في (تيسير التفسير).....20

1- نقلة عن بعض العلماء 20

2- اجتهاده في بعض القضايا النحوية..... 21.

3- اعتماده على الشاهد النحوي..... 22

أ- اعتماده على القرآن 22.

ب- اعتماده على الشعر..... 23.

ج- اعتماده على الحديث..... 24.

د- توظيف أمثلة سيبويه..... 25.

المصطلح النحوي في (تيسير التفسير)..... 26

جدول رقم 01: الأعلام التي استعان الشيخ أطفيش بأرائها النحوية في (تيسير التفسير).....27

جدول رقم 2: المدارس النحوية التي اعتمد أطفيش آراءها في توظيفه النحوي في (تيسير

التفسير).....28

الفصل الأول

أثر توظيف المرفوعات في (تيسير التفسير).

- أولاً: الفاعل.....31
- 32..... الفاعل اسما ظاهرا.
- 34..... الفاعل مصدرا مؤولا.
- 38..... الفاعل مجازي التأنيث
- 40..... - العامل في الفاعل اسم التفصيل
- 43..... - جدول رقم 4: الأحكام المتعلقة بالفاعل في (تيسير التفسير).
- 46..... ثانيا: نائب الفاعل.....
- 49..... جدول رقم 5: الأحكام المتعلقة بنائب الفاعل في (تيسير التفسير).
- 50..... ثالثا: المبتدأ.....
- 51..... 1- المبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر.....
- 53..... 2- المبتدأ نكرة.....
- 55..... رابعا: الخبر.....
- 59..... خامسا: اسم كان وأخواتها.....
- 63..... سادسا: اسم الحروف العاملة عمل ليس.....
- 65..... سابعا: اسم أفعال المقاربة.....

ثامنا: خبر الأحرف المشبهة بالفعل.....

- 71..... جملة إن ومعمولها خبرا لـ (إن) -
- 73..... تاسعا: خبر لا النافية للجنس
- 74..... عاشرًا: التوابع في حالة الرفع
- 74..... التوكيد للفاعل -
- 75..... نعت المبتدأ -
- 76..... العطف على الفاعل -
- 77..... البديل من الخبر -
- 79..... جدول رقم 06: مواضع المرفوعات في كتاب (تيسير التفسير) -

الفصل الثاني

أثر توظيف المفعولات في (تيسير التفسير).

- 83..... أولاً: المفعول به
- 83..... 1- المفعول به اسما ظاهرا
- 84..... 2- ما نصب مفعولين
- 86..... 3- المفعول به جملة
- 88..... 4- نصب (يوم) على أنه مفعول به
- 89..... 5- المفعول به لما بعده
- 91..... 6- المنصوب على الاشتغال
- 94..... 7- المنصوب على الإغراء
- 95..... 8- العامل في المفعول به اسم الفاعل
- 97..... - جدول رقم 07: أهم المسائل التي تناولت المفعول به في (تيسير التفسير)
- 100..... ثانيا: المنادى
- 102..... ثالثا: المفعول المطلق

- 1- نائب المفعول المطلق.....
- 2- (كيف) مفعولا مطلقا.....
- 3- المفعول المطلق بالتضمين.....
- رابعا: المفعول فيه.....
- 1- المنصوب على الظرفية الزمانية.....
- 2- المنصوب على الظرفية المكانية.....
- خامسا: المفعول من أجله.....
- 1- المفعول من أجله الوارد نكرة.....
- 2- المفعول من أجله الوارد معرفة.....
- 3- المفعول من أجله مصدرا مؤولا.....
- سادسا: المفعول معه.....
- جدول رقم 08: مواضع المفعولات في كتاب (تيسير التفسير).....

الفصل الثالث

أثر توظيف المنصوبات في (تيسير التفسير).

- أولا: الحال.....
- 1- الحال من المفعول به.....
- 2- الحال الجامدة.....
- 3- الحال المعرفة.....
- 4- الحال جملة.....
- 5- الحال المؤكدة.....

6- تعدد الحال.....

ثانيا: التمييز.....

- 127.....
- 128..... 1- التمييز المفسر لجملة الدم (ساء)
- 129..... 2- التمييز المحول عن الفاعل
- 130..... 3- التمييز المحول عن المفعول
- 131..... ثالثا: المستثنى المنصوب
- 132.. رابعا: خبر كان وأخواتها
- 135.... خامسا: خبر الحروف العاملة عمل (ليس)
- 136..... سادسا: خبر أفعال المقاربة
- 136... 1- خبر كاد
- 137.. 2- خبر عسى
- 139... سابعاً: اسم إن وأخواتها
- 139 . 1- اسم إن اسما موصولا عاما
- 140 2- اسم (أن) ضميرا للشأن
- 142 3- اسم (كان) المخففة
- 143... ثامنا: اسم لا النافية للجنس
- 144.. تاسعا: التوابع في حالة النصب
144. . 1- التوكيد للمفعول فيه
- 145.. 2- نعت المفعول به
146. 3- نعت خبر كان
- 147 4- العطف على المفعول به
- 148 5- البديل من المفعول به
- 149 6- البديل من اسم إن

جدول رقم 09: مواضع المنصوبات في كتاب (تيسير التفسير)..151

الفصل الرابع

أثر توظيف المجرورات في (تيسير التفسير).

أولاً: المجرور

- 155..... بالحرف
- 155..... الجـر بـ (حتى)
- 157..... حذف الجار والمجرور
- 158..... تقدير حرف الجر
- 160..... (من) اسم بمعنى (بعض)
- 163..... المجرور بعد واو (رب)
- 165..... المجرور بحرف القسم
- 167..... المجرور بحرف جر زائد
- 169..... تعلق الجار والمجرور

جدول رقم 10 : المواضع التي ذكر فيها تعلق الجار والمجرور في (تيسير التفسير) 172

- 173 ثانياً: الجر بالإضافة
- 173 الإضافة إلى الجملة
- 175 الإضافة إلى الفاعل والمفعول
- 176 الإضافة إلى الضمير
- 177 إضافة الفاعل إلى المصدر
- 178..... الألف واللام عوض عن المضاف إليه
- 179..... أنواع الإضافة
- 180 أ- الإضافة المحضة
- 182 ب- الإضافة غير المحضة
- 183..... ج- إضافة الموصوف إلى الصفة، والصفة إلى الموصوف
- 186..... ثالثاً: الجر بالمجاورة

- رابعاً: التوابع في حالة الجر.....
100. التوكيد للمجرور بالحرف -
189. النعت في حالة الجر -
191. العطف في حالة الجر -
191. 1- العطف على الاسم المجرور بالحرف -
193. 2- العطف على المجرور بالمضاف -
194. - البديل من المجرور -
197. جدول رقم 11: مواضع المجرورات في كتاب (تيسير التفسير).....
199. خاتمة

الفهارس الفنية .

203. فهرس الآيات المدروسة -
214. فهرس مصادر البحث ومراجعته -
224. فهرس الموضوعات -

ملخص

وظف الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيش في تفسيره (تيسير التفسير) نصوصا نحوية، قمت بجمعها وإحصائها فتصنيفها، ثم دراستها لأقف عند أثر هذا التوظيف في تيسير فهم معاني الآيات وإدراكها. فتناولت دراسة هذه المادة النحوية كالآتي: الفصل الأول: وقفت فيه عند أثر توظيف المرفوعات في (تيسير التفسير)، فدرست الفاعل ونائب الفاعل وغيرهما من المرفوعات، لأخلص إلى جدول إحصائي لهذه المرفوعات. الفصل الثاني: عنوانته بـ "أثر توظيف المفعولات في (تيسير التفسير)"، وجاءت الدراسة فيه شاملة المفعول به وغيره من المفعولات مع إدراج المنادى ضمنها، وديلت الفصل بجدول إحصائي لهذه المفعولات. الفصل الثالث: جمعت فيه باقي المنصوبات، وسميته بـ "أثر توظيف المنصوبات في (تيسير التفسير)"، وعلى رأسها الحال، مع تخصيص جدول إحصائي لها. الفصل الرابع: وهو آخر هذه الفصول، وردت تسميته بـ "أثر توظيف المجرورات في (تيسير التفسير)"، وقسمتها إلى المجرور بالحرف، وبالإضافة، وبالمجاورة، والتوابع في حالة الجر مع جدول إحصائي لها. وقد سلكت دراستي لهذه الفصول منهج الإحصاء، من خلال إحصاء نصوص أطفيش النحوية؛ ثم منهج التحليل، فقد حلت هذه النصوص لأقف عند الغاية المنشودة و هي الوصول إلى معاني الآيات. إن هذا البحث المقدم توصلت به إلى نتائج عدة، أهمها أن هذا التفسير في مباحثه النحوية المحققة يستدعي الوقوف عنده مجدداً، فقد أغفل المحقق الكثير من النصوص النحوية المدرجة فيه.

كلمات مفتاحية:

التوظيف النحوي؛ التفسير؛ الأسماء؛ المرفوعات؛ المنصوبات؛ المفعولات؛ المجرورات؛ التوابع؛ الاشتغال؛ الإغراء؛ الإضافة؛ المجاورة.